

ثقافة اخلاق البحث العلمي الفكرية
والقيم الأخلاقية المهنية في البحث العلمي

الجزء الخامس عشر

منظومة الأعمال البحثية الاخلاقية
خاص بالمسؤولين عن أنظمة ولوائح البحث العلمي جامعات بلاد المسلمين

تأليف وإعداد

أ.د. حسن بن عبد القادر حسن البار

أستاذ الكيمياء العضوية

قسم الكيمياء - كلية العلوم - جامعة الملك عبد العزيز

محافظة جدة - المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى 2012

الملكية الفكرية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

غير مسموح بطبع أي جزء من هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام لحفظ المعلومات أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخا أو تسجيلا أو غيرها إلا بإذن من المؤلف

© حسن بن عبد القادر حسن محمد البار، 1433هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البار، حسن بن عبد القادر حسن محمد

ثقافة اخلاق البحث العلمي والفكرية والقيم الأخلاقية المهنية في البحث العلمي ج15. / حسن عبدالقادر البار - جدة، 1433هـ.

242 ص ؛ 15 سم x 21 سم

ردمك: 978-603-00-9863-7

1. البحث العلمي 2. الأخلاق المهنية 3. الفلسفة والفكر أ. العنوان

1433/3758هـ

ديوي 174.9

رقم الإيداع 1433/3758هـ

ردمك: 978-603-00-9863-7

مقدمة

نبدأ بـ "بسم الله الرحمن الرحيم" ثم الصلاة والسلام على حبيبنا ورسولنا وسيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وبعد.

من منطلق التزايد المطرد في (1) تنوع المشاكل الأخلاقية و(2) التفكك الاجتماعي و(3) معدلات الجرائم وتنوعها و(4) معدل انتشار الفساد وانتشاره في الأنظمة الحاكمة بأغلب دول المسلمين، و(5) زيادة مخرجات التعليم و(6) تكس العاملين بقطاعات الأعمال الحكومية و(7) قصور تخصصات المهن في المدن الناشئة في بعض دول المسلمين، و(8) تكس رؤوس أموال تجار المسلمين في البنوك بدون إيجاد منافذ استثمارية ببلاد المسلمين، و(9) زيادة البطالة والامية ببلاد المسلمين، (10) مديونية أغلب دول المسلمين، و(11) إنتشار الفساد والفوضى العشوائية بأغلب دول المسلمين. ومن خلال خبرتنا في (1) مجال التدريس الأكاديمي والتربوي والفني و(2) البحث العلمي و(3) الدراسات العليا و(4) الثقافة الفكرية، و(5) محاولتنا الجادة في تطوير أخلاقي للعديد من لوائح وأنظمة التعليم والتعلم ببعض دول المسلمين، و(6) خدمة المجتمع ونركز في ما سميناه بمصطلح ثقافة "آداب المرور" فهي تنعكس على السلوك الاجتماعي لقائد المركبة الاخلاقية، و(7) تحكيم العديد من المشاريع البحثية المدعمة وتحكيم البحوث المنشورة وتحكيم النتائج العلمي للترقية ومناقشة أطروحات الدراسات العليا و(8) نشر منهجية المدخل المنظومي التربوي الإسلامي في التعليم والتعلم و(9) نشر إيجابيات منظومة العولمة فقط ورفض بشدة سلبيات العولمة المخالفة للتشريع الإسلامي من منطلق لا وجود مجال هنا لأنصاف الحلول و(10) نشر أساليب "التنمية الإسلامية المستدامة" للنهوض بالحضارة الإسلامية. لمسنا أن الحاجة ماسة لإظهار ما أطلقنا عليه مفهوم "ثقافة اخلاق البحث العلمي الفكرية".

نعلم أن أهمية البحث العلمي من المحاور الأساسية في التنمية المستدامة بدول العالم الأول. فمن أهم المصادر التي تبرز نوعية وكمية الموارد الطبيعية في الدولة هو البحث العلمي على أن يكون مستنداً إلي أخلاقيات مهن البحث العلمي.

وعليه تم توضيح بعض معايير البحث العلمي الأخلاقية. ففي متن هذا الكتاب أربعة فصول هي: **الفصل الأول** يشتمل على العلاقة بين البحث العلمي والموارد الطبيعية، و**الفصل الثاني** يحتوي على بعض معايير البحث العلمي من أغلب فروعه ونوعياته، أما **الفصل الثالث** فيحتوي على اخلاقيات البحث العلمي من المنظور الإسلامي وليست من منظور الاخلاقيات العلمانية لأن لا توجد حضارة ازدهرت وإستمرت بدون أن تتلاشى إلا إذا كان أساسها الأخلاق. ونحن جميعاً نرى أن الحضارة الإسلامية باقية ليوم الدين مهما حدث لها من هجوم عدواني أو ضعف أو أرهاب أو ... الخ ما دامت محافظة على أخلاقها. و**الفصل الأخير** الرابع فيشمل إيجابيات وسلبيات البحث العلمي.

وهذا الكتاب الذي بين أيديكم ما هو إلا الجزء الخامس عشر والذي يعتبر مكمل للجزء الخامس من سلسلة منظومة الثقافة الفكرية المسمى بـ "الثقافة الفكرية للبحث العلمي" والذي يشتمل على جزئين هما: **الجزء الأول**: تميز البحث العلمي و**الجزء الثاني**: "المشاريع البحثية المدعمة وهيكله عمادة البحث العلمي". أما هنا في هذا الكتاب فيركز على أظهار معايير البحث العلمي الأخلاقية. وآليات التدعيم المعنوي والمالي للمشاريع البحثية وغيرها. ومدى العلاقة المنظومية بين الصناعة والبحث العلمي ومدة تأثيرها على مستوى تميز خدمة المجتمع.

وإن كل ما هو مكتوب في هذا الكتاب ما هو إلا من خبرة المؤلف، إلي جانب الاستعانة ببعض المراجع التاريخية والتربوية القيمة وعلى رأسها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة. كما إستعنا بعدة مقالات لأساتذة جامعات ببلاد المسلمين عن معوقات التي تواجه بقصوة البحث العلمي ببلاد المسلمين أجمع. وحرصنا هنا بهذا الكتاب أن نبرز هذه المقالات في 14 ملحق منها ملحق 1 ويوضح بحث قدم في أكثر من مؤتمر دولي ومضمونه قياس معايير تنمية مستدامة بمؤسسات التعليم العالي بدول العرب في عصر العولمة تحت مظلة منظمة التجارة الدولية. والملحق 2 - يشمل بحث عن منظومة التميز البحثي عام 2004م. وتشتمل الملاحق من 4 حتى 7 على سلسلة تاريخية منذ 2006م حتى 2012م لتوضيح معوقات البحث العلمي في دولة مصر الشقيقة. أما الملاحق من 8 13 تحتوي على شرح أهداف وفوائد البحث العلمي ومعوقاته واللوائح الموحدة للبحث العلمي

بالمملكة العربية السعودية. أما الملحق 14 فيبرز ترجمة باللغة العربية لمقالتيْن أجنبية توضح المخالفات الاخلاقية في السلوك البحث العلمي وكيفية التعامل معها قانونياً تحت مسمى "أنظمة سوء السلوك البحثي" بمساندة الفدرالية الامريكية للحفاظ على السلوك الجيد في البحث العلمي (بمعنى لوائح وأنظمة التعامل مع السلوك البحثي غير الاخلاقي).

وندعو الله عز وجل أن تفيد معلومات هذا الكتيب كل طالب علم ومعلم يرغب في زيادة حصيلته بعناصر متنوعة عن "الثقافة الفكرية التربوية الإسلامية".

والله الموفق

المؤلف

المحتويات

2	الملكية الفكرية وحقوق الطبع
3	المقدمة
7	المحتويات
9	الفصل الاول: علاقتها بالموارد الطبيعية
23	الفصل الثاني: بعض معايير البحث العلمي الفكرية
37	الفصل الثالث: اخلاقيات البحث العلمي من المنظور الإسلامي
75	الفصل الرابع: الإيجابيات والسلبيات التي تواجه البحث العلمي
111	الخاتمة
115	الملاحق
	ملحق 1 – قياس معايير تنمية مستدامة بمؤسسات التعليم الجامعي بدول العرب
117	التجارة الدولية
135	ملحق 2 – منظومة التميز البحثي – دعامة من دعائم التنمية الوطنية
	ملحق 3 – شرائح إلقاء بحث منظومة التميز البحثي –
147	التنمية الوطنية المستدامة
154	ملحق 4 – التعليم في مصر .. -12
183	ملحق 5 – البحث العلمي يبحث عن الثورة 2011م
189	ملحق 6 – .. 2009م
193	ملحق 7 – ... من أين تبدأ المواجهة؟ 2006م
197	ملحق 8 – بعض المعوقات التي يواجهها المعلم والمتعلم بمؤسسات التعليم
199	ملحق 9 – مقالة عن التميز البحثي وملاحظات عن لوائح البحث العلمي
209	ملحق 10 – رؤى مستقبلية حول البحث العلمي في الدراسات العليا
217	ملحق 11 – التدريبية مناهج وأساليب
219	ملحق 12 – أنواع أهداف
221	ملحق 13 – بالمملكة العربية السعودية
	ملحق 14 – (للسلوك غير الاخلاقي)
233	()
237	المراجع
239	نبذة عن المؤلف
241	ملاحظاتكم تهمنا

الفصل الاول

منظومة أعمال البحث العلمي وعلاقتها بالموارد الطبيعية

أغلب ما تم اعتماده من لوائح وأنظمة في سياسات إدارة شؤون المجتمعات الإسلامية ببلاد المسلمين في عصرنا الحالي هي نفسها منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يتم إلا تغييرات بسيطة ليست بهدف التطوير بل لعرقلة الأمور لمصلحة تهميش عملية تنمية بلاد المسلمين أجمع ... ولا أحد يعلم متى تكون هناك بالفعل تنمية شاملة ببلاد المسلمين بعد دخول أغلبها في عصر الفتن الفوضاوية للإستمرارية التي تؤدي إلى إستنزاف خيراتها وثرواتها لمصلحة الغير. إلى جانب نشيتت فكر الخبراء واساتذة الجامعات والمفكرين وادخالهم في مهاترات لا أول لها ولا آخر للبعد عن تسخير القروات الطبيعية ببلاد المسلمين في البحث العلمي لتنعكس على التنمية الزراعية (المولد للأمن الغذائي) والتنمية الصناعية (المولدة للأمن السكني والعلاج وتحسين اقتصاديات بلاد المسلمين).

نرى مشاريع تقام في الخفاء في الجامعات التي تتعاقد مع الباحثين المتميزين دولياً، لكي يتم كتابة أسم جامعاتهم إلى جانب أسماء جامعاتنا في بحوثهم التي ينشرونها في مجلات دولية محكمة مقابل مبلغ مالي ضخم !!! فما هذه الطرق المستوردة؟ هل هي الإستعانة بالخبراء الأجانب للإستفادة من الموارد الطبيعية ببلاد المسلمين مقابل؟ - بالطبع لا - ومبالغ مالية تدفع لهم - وهذا يعتبر أحد أساليب تهميش تسخير الموارد الطبيعية ببلاد المسلمين ولمصلحة من الغرب ومن؟. وبالمقابل لا تدعم عمادات البحث العلمي الخبراء المسلمين ببلادهم الإسلامية ولا تشجعهم في مجال الثقافة والفكر وعلوم المواد والإجتماعيات والأصول، إلا في القليل جداً من دول العالم الثالث (مثل اندونيسيا وماليزيا و...الخ) التي ركزت على تحفيز "الفلسفة الفكرية البحثية" (بإتباع الاخلاق

والصدق في العمل البحثي الجاد) في تسخير مواردها الطبيعية المحلية في خدمة مجتمعاتها خلال الثلاثة عقود الماضية، ونتيجة ذلك أصبحت الآن من الدول التي تنافس اقتصادياً دول العالم الأول بسبب تمكنها (التي كانت فقيرة ومتخلفة في السابق) من التقليل من إستيراد المنتجات الأساسية للحياة لأنها تمكنت من إنتاجها محلياً من ثرواتها الطبيعية المحلية، وبهذا قلصت من مديونتها للغرب وحسنة من ميزان المدفوعات بها.

فإذا نظرنا لما يحدث على أرض الواقع في جامعات بلاد المسلمين أجمع لا نجد كليات تشتمل على التخصصات التالية:

- (1) علوم الفضاء ومنها المسح الجغرافي والفضائيات وغيرها الكثير الكثير.
- (2) علوم البترول، بالرغم من وجود الذهب الأسود في أغلب بلاد المسلمين إلا أننا لا نرى ضمن مخرجات التعليم متخصصين في علوم البترول وهندستهُ والتخصصات التي يحتاج لها التنقيب على الذهب الأسود وإمكاناته وتقائته العلمية (التكنولوجيا العلمية) وتقنياته (التقنيات التكنولوجية) لتكريره والحصول على وقود المركبات بأنواعها وزيوت المحركات والمواد البتروكيماويات ومنها المبلمرات ومادة الأسفلت وغيرها الكثير الكثير من السلع التجارية القائمة على المواد البتروكيماوية.
- (3) علوم الزراعة، بعض بلاد المسلمين لا تهتم بهذا المجال بشكل مكثف للوصول للأمن الغذائي بدلاً من استنزاف أموال المسلمين نتيجة استيراد القمح بالعملة الأجنبية بالمليارات وفي بلادنا الأرض الخصبة والمياه الغذبة في الأنهار وكثرة المياة الجوفية في أغلب بلاد المسلمين.

(4) فقدان المعرفة نتيجة إهمالنا للمكتبات الورقية والتركيز فقد على القواعد الإلكترونية والشبكة العنكبوتية والتي لا نملك التحكم فيها نهائياً لا من قريب أو بعيد.

(5) العلوم الثقافية والفنون والآثار والألعاب الرياضية ... بعض بلاد المسلمين ليست لديها مخرجات تعليم من جامعات لأنه لا يوجد بها كليات تختص بنوعية مثل هذه التخصصات العلمية الهامة. وقد تكون المعوقات التي تعرقل الوصول لمثل مخرجات التعليم لهذه التخصصات داخلياً نتيجة التعصب الدين الذي يؤدي ليس فقط للإرهاب بل لتعطيل التمدن الإسلامي الحنيف للإستعداد في جميع المجالات بالقوة ورباط الخيل لنزهب بها عدو الله تعالى -عز وجل-

(6) ومن أهم ما تفتقده بلاد المسلمين خلال الأربعون سنة الماضية هو:
a. فقدان بلاد المسلمين للصناعات الحرفية نتيجة النهوض بالصناعات الحديثة بدول الغرب وتصديرها لسلع صناعية أرخص بقيمة اقتصادية عن قيمة تكلفة المنتجات الحرفية التي تنتج بأغلب دول المسلمين. ونتيجة لذلك إنتشرت العديد من الحرف الصناعية الحرفية الأصيلة والتي تمثل التراث وثقافة بلاد المسلمين. وقد نجح كل من المتعصبين في الإسلام والغزو الفكري الغربي المتصلت على رقاب بلاد المسلمين في تشويه الثقافة والآثار الإسلامية الأصيلة بشكل مخجل للقيم الاخلاقية.

b. إهمال متعمد لتنمية مستدامة لمخرجات التعليم المتخصصة في النواحي الفنية والتقنية والتي تعتبر الدعامة الأساسية للنهوض بالصناعات الثقيلة والإستهلاكية.

c. عرقلة البحث العلمي لعدم إزدهار الصناعة والزراعة ببلاد المسلمين
أجمع.

وللأسف الشديد نلاحظ أن أغلب لوائح وأنظمة البحث العلمي في كل دول
المسلمين بدون إستثناء تهيمش النواحي الفنية وتنمية كوادر فنية وتقنية بشكل
متعمد ... وبعد هذا التوضيح السابق يظهر على سطح الواقع السؤال التالي وهو:

**كيفية تطبيق آلية ربط منظومة الاعمال بين البحث العلمي والموارد الطبيعية
مع معدل أثرها على "التنمية الإسلامية المستدامة"؟**

الإجابة - لكي نستطيع وضع آلية ربط منظومي بين هذه العوامل الثلاثة وهي:

العامل الأول - البحث العلمي

العامل الثاني - الموارد الطبيعية

العامل الثالث - التنمية الإسلامية المستدامة

يجب وضع أسس تعتمد على تحقيق أهداف معينة لمصلحة التنمية الزراعية
والصناعية - فماذا هي؟ - هذه الأسس تتركز في تنفيذ أهداف عمادة البحث
العلمي بدقة ولمصلحة التنمية الشاملة، ولكنها لم تحقق الأهداف المرجودة منها
خلال العقود الأربعة الاخيرة (وسوف يتضح ذلك في الفصل الثاني)، لذا ننادي
بتغيير إسمها لتصبح عمادة "تنمية الموارد البحثية". ومن منطلق أن هذا الأسم
يتوائم مع أهداف خاصة تمثلها هذه العمادة والتي يجب أن تشتمل على عامل
رابع هام للغاية وهو تنمية الكوادر البشرية المتخصصة والمتميزة والتي تستطيع

إدارة عمادة مثل "عمادة تنمية الموارد البحثية" على أهداف محددة الملامح وعلى حسن الخلق. ويمكن وضع أهداف لمثل هذه العمادة على النحو التالي:

(1) تنمية كوادر بشرية إستثمارية على أسس الأخلاق (وإبراز قواعد وأنظمة أخلاقيات المهنة) مثل تنمية متخصصين ذوي التقانة العلمية (التكنولوجيا العلمية) والتقنيين والفنيين لإستثمارها في تنفيذ آليات تهدف للإستفادة من الموارد الطبيعية ببلاد المسلمين لمصلحة التنمية ببلاد المسلمين أجمع. (ومن ضمن آلياتها الإبتعاث للخارج لطلاب متميزين وعلى حسن الخلق من الدرجة الاولى وأن تكون ذاتهم مسخرة في خدمة الدين ووطنهم الإسلامي وطاعة ولي الامر).

(2) حصر شامل للموارد الطبيعية في بلاد المسلمين من جميع الإدارات والجهات الحكومية والخاصة و...الخ. ويشتمل الحصر على الموقع والنوعية والكمية حسب المعلومات المتوفرة. (آلياتها هي وضع استراتيجيات قصيرة المدى وطويلة المدى لإستكمال نواحي الحصر الشامل - وتدعيم بحوث علمية نظرية وتطبيقية علمية وفكرية وفلسفية واجتماعية وبيئية في كيفية إستكمال الحصر الشامل من جميع نواحيه)

(3) البدء في طرح منافذ البحث العلمي المتخصصة على الخبراء المسلمين فقط (بدون الإستعانة بغير المسلمين) وتدعيمهم لتحقيق أهداف معينة تنبثق من الإستراتيجيات القصيرة والطويلة الامد. وتكون بعضها في غاية السرية للأمن العام والمصلحة الوطنية.

(4) البدء في طرح المجالات العامة المطلوب تنفيذ مشاريع بحثية عليها من قبل المتخصصين ... وهنا يمكن الإستعانة بالخبراء المتميزين دولياً

(مسلمين وغير مسلمين)... والهدف من هذا لنقل التقنية وليست كتابة

أسم الجامعة في بحوثهم مقابل مبالغ مالية ضخمة!

(5) التركيز على تدعيم المكتبات البحثية الورقية، إلي جانب توفير المكتبات

المعولمة إلكترونياً عن طريق الوسائل الإلكترونية المتنوعة والتي

يحتكرها الغرب حالياً (اي المعلومة المعولمة المحتكرة من الغرب) -

للأسف الشديد -

(6) تحفيز الكليات المتخصصة بجامعة بلاد المسلمين على فتح

تخصصات فنية وتقنية، وكذلك فتح تخصصات الفنون بجميع أنواع

صناعاتها الحرفية الفنية وعلوم الآثار والثقافة الفكرية (إن أمكن ذلك)

في جميع تخصصات كلياتهم، إلي جانب تدعيمهم معنويا وبحثيا ومادياً

وذلك لتنمية الكوادر البشرية الفنية والتقنية ببلاد المسلمين.

(7) إنشاء مجلة علمية ثقافية فكرية بمسمى "تنمية الموارد البحثية" وتشجيع

العلماء والخبراء المسلمين وغيرهم في نشر مقالات ثقافية واجتماعية

وفكرية لها علاقة بالموارد والكوادر والتنمية وعلاقتها بالبحث العلمي ...

الهدف يتركز في حصر الأفكار التي تهدف في تنمية الموارد البحثية،

إلي جانب تنمية الكوادر البشرية.

(8) تحفيز ووضع استراتيجيات على إنشاء مراكز بحثية متخصصة في

آليات تسخير الموارد الطبيعية في البحث العلمي والتي تهدف إلي

تنمية إسلامية مستدامة ببلاد المسلمين أجمع. على أن يكون من أهم

عناصر أهداف هذه المراكز هي تدريب الأجيال على النواحي الفنية

والتقنية وتوريثهم التقانة العلمية والفنية والتقانة التقنية التي يقام عليها

البحث العلمي. (يمكن الإطلاع على الجزء التاسع من سلسلة منظومة

الثقافة الفكرية لمعرفة مفهوم التقانة التقنية والتقانة الفنية والفرق بينهما
بعنوان: "فكر الثقافة التنموية التعليمية الصناعية"

- (9) الأهتمام بوضع برامج دراسات عليا تهدف إلي إستخدام الموارد الطبيعية
كمواد أولية في تنفيذ مشاريع طلاب/ طالبات الدراسات العليا منها
النظرية (إجتماعية - اقتصادية - تربوية - قانونية - تشريعية -
.....الخ) ومنها التطبيقية (العلوم التطبيقية وأهمها علوم البحار والأرض
- الهندسة - الطب - الزراعة - المياه - الفضاء) لإستثمار الثروات
البحرية والجيولوجية على السواء. ويمكن الاطلاع على كل من الجزء
الخامس والجزء الرابع عشر والخاصين بالثقافة الفكرية للدراسات العليا.
(10)الخ.

ف نجد فقدان أخلاقيات المهن أوصلت بلاد المسلمين لمراحل متدنية نتيجة إهمال
إستثمار مصادرها الطبيعية. مما أدت الأوضاع لإعتماد بلاد المسلمين على
الغرب عن طريق إستيراد العديد من المواد الغذائية منها لتغطية احتياجات
المسلمين للمواد الضرورية للحياة. فأين نتائج البحوث العلمية التي نفذت في
العديد من جامعات بلاد المسلمين خلال الأربعة عقود الماضية؟ كيف تمت عرقلة
آليات تنمية كوادر بشرية فنية في بلاد المسلمين بالرغم من أهميتها في البحث
العلمي والصناعة؟ فمعيار تخلف بلاد المسلمين وإعتبارها من دول العالم الثالث
نتيجة تأخرها في كل من:

- (1) التقانة التقنية (التكنولوجيا العلمية).
- (2) التقنيات الجديدة (التقنيات التكنولوجية).
- (3) التقانة الفنية (التكنولوجيا الفنية).

- (4) عدم وصل أغلب بلاد المسلمين للإكتفاء الذاتي الضروري للمعيشة الكريمة.
- (5) يقال لا تعتبر بلاد المسلمين مناطق مستقرة، بل هي في حالات توتر دائم.
- (6) زيادة معدلات الفقر والأمية فيها بمعدلات عالية بالمقارنة لدول العالم الأول والثاني.
- (7) التخلف الصناعي والزراعي و.... الخ في بلاد المسلمين بالمقارنة لدول العالم الأول والثاني.
- (8) دورة المرأة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية متخلف ورجعي بالمقارنة للمرأة الأجنبية المتحررة والتي يسمح لها بالإباحية العلنية والعياذ بالله. (لا يوجد تشريع في هذه الدنيا يكرم المرأة غير التشريع الإسلامي ولكن الغرب يركز على تهميش الاخلاق الحميدة في نفوس المسلمين والعياذ بالله لما يريدون ويعملون)
- (9) الخ.

وهذه بعض معايير التخلف، فهل يمكن معالجتها؟ الإجابة - نعم - ولكن المعالجة لن تتم إلا إذا التزم كل مسئول وكل موظف وكل عامل وكل فلاح وكل فني وكل تقني (إن وجد) بمكارم الاخلاق وأخلاقيات مهنته في عمله وسلوكه الإجتماعي وخلال تعاملاته مع الآخرين. نحن المسلمين نركز على تربية أبنائنا وبناتنا على الدين الحنيف مهما اختلف أسلوب التعليم والتشويه الحادث والمتعمد على أسلوب التربية الإسلامية لأننا نهدف في المقام الأول والأخير على زراعة التربية الإسلامية وحسن الخلق في أنفس أبنائنا وبناتنا جميعاً في المنزل في

المدرسة في الحي في المسجد في المعسكر (أو الكشافة) في البلدة في الدولة.

- فما الذي حدث للسلوك الإجتماعي لأجيال المسلمين؟
- كيف وصل شبابنا لمستوى التمرد ورفض مجتمعاته بدل المسلمين؟
- لماذا فقد أبنائنا/بناتنا إنتمائهم لأوطانهم؟
- هل هي نتيجة سيئة بسبب توفر المعلومة المعولمة لأبنائنا/بناتنا الخاصة بعولمة المعلوماتية التي حصلوا عليها من الشبكة العنكبوتية؟ والتي تركز على المقارنة بين أوضاع بلاد المسلمين مع اوضاع دول العالم الأول والثاني؟
- هل نحتاج للبحث العلمي لمعرفة أوضاع أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات خلال مسيرة حياتهم التعليمية؟ الإجابة - نعم - هي موضحة في دراسة أوضاع الطلاب بسلسلة منظومة الثقافة الفكرية بعنوان: "الثقافة الفكرية للتحسين المستمر لأوضاع الطلاب بمؤسسات التعليم في دول المسلمين" الجزء 12.
- وهل نحتاج للبحث العلمي في معالجة لأوضاع أجيال بلاد المسلمين نتيجة الفتن الفوضاوية؟
- وهل فقد الكثير من المسلمين الاخلاق نتيجة سلوك مسيرة حياتهم لتقبل الرشاوي لكي يستطيعون من تغطية معيشة أسرهم من مسكن ومأكل وملبس وعلاج وتعليم؟
- ومن المسئول عن وصول مستوى المعيشة المتدني لهذا الحد في أغلب دول بلاد المسلمين؟ وهل... وهل...؟
- واخيراً - وهل البحث العلمي يمكنه من تحسين أوضاع المجتمعات الإسلامية المعيشية؟ الإجابة - نعم بالطبع - فقط نحتاج لما هو منشور

على صفحات الشبكة العنكبوتية وقواعد البيانات الزراعية ونتائج المشاريع الزراعية وخبرة الباحثين المتخصصين والمتميزين من المسلمين في أغلب مجالات الزراعة وما لها علاقة بالزراعة، حيث متوفر في بلاد المسلمين كل من:

- (1) الأراضي الزراعية.
- (2) توفر المياه.
- (3) توفر اليد العاملة.
- (4) توفر السيولة المالية - والحمد لله -.
- (5) توفر الباحثين والخبراء الزراعيين المسلمين.
- (6) توفر نتائج البحث العلمي الخاصة بالبيئة والتربة والزراعة وغيرها.

- فما هو المتبقي للخوض في الزراعة؟

- وما هي المعوقات التي تعيق الزراعة؟ ويترتب عليها إعاقة الصناعة الزراعية ويقصد بها - الصناعة التي تحتاج للمواد الأولية (الخامات) من محاصيل زراعية معينة.

- لمن نلقي اللوم والمسئولية على عرقلة كل من الزراعة والصناعة الزراعية للوصول للأمن الغذائي ببلاد المسلمين؟

- هل هو الاعلام العربي المتميز في إبراز الرأي والرأي الآخر وتحليل الأوضاع السياسية والاعلان عن جميع الحوادث التي تحدث بشكل فوري وبدون تأخير نتيجة التقدم التقني في مجالات التصوير الفضائي وتوفير الإمكانيات لأغراض معينة فقط؟ ...

ولكننا نشعر ونرى ونأسف على تهميش وتجاهل الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمجتمعات التي لا تبثها القنوات الفضائية، ولكن تهم فقط في بث الموضوعات

السياسية بدون التعليق عن خلفياتها وتجاهل متعمد لمعيار مدى تأثيرها على السلوك الإجتماعي ببلاد المسلمين بكل أمانة!

أحب أن أذكر واقعة حدثت خلال حكم الملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمة الله عليه- طلب جلالتة من الأمريكان زراعة القمح بشبه الجزيرة العربية ، فقالوا له يكلفك زراعة الكيلوجرام من القمح 10 ريال، ونحن نعرض عليك شراءه منها بسعر ريال واحد فقط للكيلوجرام، فقال لهم -يرحمه الله- مستعدون أن ندفع لكم 20 ريال للكيلوجرام وقموا بزراعته عندنا وعلّمونا كيف نزرعه. وبالفعل تم زراعة القمح ووصلت مملكتنا الحبيبة بأن تقدم معونات القمح لدولة السودان (التي إذا تم زراعة نصف مساحتها الزراعية فقط، نجد أن محصولها يكفي كل مسلم على سطح الكرة الأرضية). وبعد ذلك بعقد من الزمان سمعنا القصة التالية وسوف أسردها هنا بدون تعليق وهي إجبار فلاحين زراعة القمح بأن يرشوا مبيد حشري معين وفي اوقات معينة خلال زراعة القمح بأمر من الخبراء الأمريكان، ونتيجة لذلك قامت السلطات السعودية بمعاقبة وحبس كل فلاح يخالف هذه الأوامر. ولكن أحد الفلاحين الأذكياء خدع المسؤولين والمتخصصين والسلطة السعودية، ولم يرش هذا المبيد الحشري الأمريكي ورش مكانه مادة شبيهة في الشكل واللون (لا فائدة منها) على مزرعته، ونتيجة لذلك حصل هذا الفلاح على عشرة أضعاف محصول قمح، عن ما كان يحصده عندما يرش هذا المبيد الحشري! وقد تمكن هذا الفلاح الغيور على وطنه من توصيل ما حدث معه لخادم الحرمين الشريفين.

نعلم - أن زراعة القمح من الأساسيات الضرورية للوصول للأمن الغذائي.

- فهل تم تدعيم مشاريع بحثية في تطوير زراعة القمح؟

- وهل تم تصميم استراتيجية طويلة المدى للإستمرارية في زراعة القمح في مناطق المملكة العربية السعودية؟
- وأين الاموال الطائلة التي صرفتها المملكة على البحث العلمي خلال الأربعون عاماً الماضية؟
- وهل يعقل بأن نقول أن الخبراء والعلماء والمستشارين الوطنيين خلال الأربعون عاماً الماضية ليسوا على دراية بمنظومة الأعمال الخاصة بالعلاقة بين الثروة الطبيعية (مثل المحصولات الزراعية) والبحث العلمي الحديث في الزراعة وكيفية إستخدامها كمواد أولية في الصناعة؟
- وهل هذا يمكن اعتباره أحد العوامل الأساسية التي وصلت بلاد المسلمين للفتن الفوضاوية؟ الإجابة - نعم - وهي عدم الاهتمام والتهميش المتعمد في عرقلة الوصول للأمن الغذائي وعرقلة تربية الأجيال على التربية الإسلامية الوسطية بدون التعصب أو الإباحية.

ولكن مهما حدث من تحديات داخلية (نتيجة فقدان بعض المسؤولين لآخلاقهم ولآخلاقات مههم ببلاد المسلمين) وسيطرة خارجية من الغرب على حرية تنمية بلاد المسلمين. ويمكن الاطلاع على التحديات والمتغيرات الدولية الخارجية والداخلية الموضحة بالجزء الثاني لسلسلة منظومة الثقافة الفكرية بعنوان: "ثقافة تطوير التعليم الفكرية" 2010 م.

إلا أننا نستطيع الآن وفوراً عند العمل باخلاق إسلامية في تنمية زراعية وصناعية نعتمد على الله تعالى ثم على الموارد الطبيعية ومنها الأراضي الزراعية للوصول للأمن الغذائي، والمعادن للوصول للأمن الصناعي على نفس وتيرة إستثمار الذهب الأسود ومنتجاته البتروكيمياوية (وهو يعتبر أحد الموارد الطبيعية ببلاد المسلمين). كما اننا نرى كيفية استثمار الحديد والمعادن الخاصة بصناعة

الإسمنت والتي تعتبر المواد الطبيعية الأولية في إعمار المساكن بغرض الاستثمار العقاري التجاري وليست بغرض واضع استراتيجيات طويلة المدى لتأمين المسكن لكل مسلم ببلاد المسلمين!!!. فهنا نؤكد على آليات استثمار الموارد الطبيعية المحلية في الإعمار!!!

- فهل يوجد مشاريع بحثية مدعمة في تطوير آليات تسخير مواد التعمير الطبيعية المحلية بعناية وتطوير جودتها للتحسين المستمر في الإعمار؟
- وهل يمكن من خلال البحث العلمي التوصل لتكلفة مناسبة لمواد التعمير الطبيعية والصناعية منها لتأمين مسكن لكل مسلم ببلاد المسلمين؟
- وما هي أهمية صرف الملايين على تنمية الكوادر المتخصصة وتدعيم مشاريع البحث العلمي مادام إنجازاته لم تحقق خدمة المجتمع من خلال تأمين الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والعلاج؟

والله المستعان

الفصل الثاني

بعض معايير عمادة البحث العلمي

يجب ان تشتمل عمادة البحث العلمي على:

- (1) إختيار الخبراء ذوي الاخلاق الحميدة في إدارة مثل هذه العمادات.
- (2) إنشاء مراكز البحوث والتطوير العلمي على بنية بحثية تحتية قوية
- (3) الاهتمام بالنواحي الفنية من منطلق تنمية الكوادر البشرية الفنية والتقنية، فهي تعتبر من أهم دعائم البنية التحتية للبحث العلمي - ولكن الواضح ما هو إلا تجاهل بناء صرح من الفنيين والتقنيين عمداً من المسؤولين غير الأخلاقيين والذين لا هم لهم إلا تدمير البحث العلمي. والعجيب وهو أن مثل هؤلاء المسؤولين يكون لهم نفوذ وسلطات قوية يتحكمون في إدارة مثل هذه العمادات ببلاد المسلمين - فما هي المرجعية القوية التي يستندون عليها ??? وما هو مصدرها ??? - والعجيب كذلك هو أن الخبراء والمتقنين والغيورون على بلاد المسلمين يتم وضعهم في قالب مغلق ويتم تكبيلهم بقيود - فكل الأمور المعرقة للبحث العلمي تتم في الخفاء ويحرص شديد لا يستطيع كشفها إلا المفكرين الخبراء والمتخصصين بجامعة بلاد المسلمين ولا يكون لهم الحق في الإشهار بهؤلاء المسؤولين المعرقلين للبحث العلمي أو الدفاع عن مصلحة البحث العلمي لانهم ببساطة ليست لهم سلطة ولا وزن في جامعاتهم بسبب تهميشهم - فما هي السلطة الخفية التي يستند عليها مثل هؤلاء المسؤولين الذين لا هم لهم إلا عرقلة البحث العلمي وخاصة عرقلة تنمية الكوادر البشرية الفنية والتقنية الوطنية ببلاد المسلمين!
- (4) إدارة تمويل البحوث العلمية من داخل الجامعة وخارجها.

- (5) إدارة تمويل فني وتقني للبحوث العلمية من داخل وخارج الجامعة.
- (6) مشاركة منسوبي الجامعة في المؤتمرات العلمية.
- (7) نشر البحث العلمي ومعاييره والممثلة في التالي: (هذا ... بعد أن يتم الاستفادة منها في تنمية إسلامية مستدامة ببلاد المسلمين)
- a. الرسائل العلمية.
- b. البحوث العلمية.
- c. الكتب الدراسية المنهجية.
- d. المؤلفات والمراجع المكتبية.
- e. الكتب المترجمة من المراجع والمقررات الدراسية المنهجية او غيرها.
- f. التحقيقات العلمية.
- g. الموسوعات العلمية والمعاجم اللغوية.
- h. ما يراه مجلس البحث العلمي مناسباً للنشر ومتناسقاً مع أهداف الجامعة.

(8) المجلة العلمية

تتمثل المجلة بكونها المنفذ الذي يحصر انجازات وفعاليات عمادة البحث العلمي. وتحديد أولوية الانجازات التي تستفاد منها الجامعة ثم التنمية الإسلامية، والتي يتم قياس معدل الاستفادة منها في خدمة المجتمعات الإسلامية ببلاد المسلمين أجمع.

(9) الكرسي العلمي

يعتبر أحد منافذ التميز في البحث العلمي والذي يرتبط بتنمية قطاع من قطاعات الدولة وإلا لن تكون له فائدة تزيد عن الإنجازات التي تحققها المشاريع البحثية المدعمة من خلال عمادة البحث العلمي.

(10) ورشة العمل

وهي أحد منافذ المتاحة لحل المشكلات البحثية عن طريق مناقشة الخبراء والمستشارين والباحثين المتميزين دولياً خلال فعاليات ورش العمل وخاصة ما يتعلق بنوعية وكمية المشاريع المقدمة للتدعيم من داخل و/أو خارج الجامعة. ولأهداف ورش العمل في العديد من المجالات أهمية خاصة لدفع عجلة التطوير والتحسين المستمر لمعالجة أغلب المشاكل والمعوقات التي تواجه البحث العلمي ولكن تخرج عن نطاق ما يهدف هذا الكتاب لتحقيقه.

(11) الأستاذ الزائر

من أهم العوامل التي يفضل أن تركز عليها آليات إستقطاب الباحثين المتميزين دولياً هي أن يتم التعاقد معهم بهدف تدريب الكوادر البشرية بالجامعة ذات العلاقة بتخصص الأستاذ الزائر. وعلى أن يتم تقديم البرنامج (الذي يوافق على تنفيذه الأستاذ الزائر - قبل دخوله للجامعة -) لعمادة البحث العلمي لدراسته ومعرفة مدى إمكانية الإستفادة من هذا الزائر والذي يفترض أن يكون متميز دولياً وعلى مقدار من الخبرة المتميزة في تخصصه الذي نحتاج له في تدريب كوادرنا البشرية الوطنية بالجامعة. كما توجد فوائد أخرى كثيرة من برنامج إستقطاب الأساتذة المتميزين دولياً لجامعتنا ولها معاييرها الخاصة، ولكنها تخرج عن نطاق الهدف الذي نريد أن يحققه هذا الكتاب من سلسلة منظومة الثقافة الفكرية.

(12) الجوائز التشجيعية

وهذه الإثنى عشر محور تستند عليها أي عمادة من عمادات البحث العلمي في الجامعات أو المؤسسات التعليمية أو الصناعية أو ... ولكن ينقصها عنصر هام

جدا وهو أن يكون أهم هدف من أهداف مثل هذه العمادات هو الإستفادة من البحث العلمي القائم على الموارد الطبيعية المحلية ببلاد المسلمين في التنمية الإسلامية المستدامة. كما أشرنا لها سابقاً في إنشاء عمادة تنمية الموارد البحثية مجردة من المتسلطين والذين لا يحافظون على أخلاقيات مهنتهم.

وأخيراً – أحب أن أوضح ما تم الإشارة له في الجزء الثالث من سلسلة منظومة الثقافة الفكرية عام 2010م بعنوان: "ثقافة تطوير التعليم الفكرية" في صفحة 71 – 73 عام 2010م وهو موضوع: "أهم العوامل التي تنهض بمعايير أنظمة التعليم بجامعاتنا لخدمة مجتمعاتنا من الناحية الاستثمارية" من الفقرة 1 حتى 15 والتي نذكرها هنا مرة أخرى كالتالي: (وذلك للتعليق عليها وزيادة توضيحها وتوضيح مدى أهميتها في آليات تنفيذ البحث العلمي ببلاد المسلمين أجمع)

(1) تعزيز "مكارم الأخلاق" في ذات المعلم والوالدين قبل الابن، ووضع معايير قياس لمنهجية نشر ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمعات. وتنمية القدرات الطلابية وتوجيهها جهة الانتماء وخدمة المجتمع من النواحي الأخلاقية والتنموية والبعد عن الماديات بقدر الإمكان، على أن يتم وضع مخططات إستراتيجية شاملة لمواءمة مهن سوق العمل مع مخرجات التعليم كميّاً ونوعياً.

(2) "توحيد القيادة العامة للتعليم والتعلم" وإعادة الهيكلة الإدارية والأكاديمية والتقنية والفنية لتيسير تطبيق وسائل تطوير الجهاز التعليمي بقطاعيه الخاص والعام عن طريق التحسين المستمر للوائح وأنظمة التعليم، لتصل للمعايير الدولية لمصلحة التنمية المستدامة، وبدون التأثير على الأسس الشرعية الموائمة لحياة الدنيا الأخلاقية من منطلق تطبيق مبدأ "مكارم الأخلاق في التعليم والتعلم".

(3) تثقيف الأكاديميين (الذين يطلق عليهم اسم أعضاء هيئة التدريس) على استعمال الأساليب الفكرية في وضع المناهج الحديثة.

- 4) استقطاب الخبراء لتدريس الطلاب، وتدريب الأكاديميين على تصميم المناهج المبنية على الفكر الثقافي وتدريبهم على كيفية استخدام النواحي التقنية فنياً في التعليم.
- 5) تكملة تأسيس البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب ومختبرات الأبحاث العلمية، وتوفير أغلب تقنية الأجهزة الحديثة، وتدريب الكوادر الوطنية عليها.
- 6) تدريب الأكاديميين على أحدث تقنيات التعليم، وعلى كيفية استخدامها في طرق التدريس النظرية والعملية والبحث العلمي على السواء.
- 7) إنشاء وحدات ومراكز تقنية وفنية لمساندة تطوير البحث العلمي بمؤسساتنا التعليمية، ونقل مقنن للتقنيات الحديثة لمؤسساتنا التعليمية والاستفادة منها.
- 8) إنشاء وحدات ومراكز لتدريب كوادر بشرية مؤهلة على العمل تحت مظلة الإدارة الفنية والإدارة التقنية.
- 9) تدريب الجهاز الإداري على وسائل التقنيات الحديثة في المعاملات الإدارية ومنها المعاملات الإلكترونية.
- 10) تدريب الأكاديميين وحثهم وتوجيههم لتنفيذ مشاريع بحثية تستغل الموارد الطبيعية للوصول للمعايير الدولية التي تقيس معيار تميز البحث العلمي.
- 11) فتح مجال برامج دراسات عليا تقنية وفنية ولتغطية تشغيل وصيانة الأجهزة العلمية التقنية الحديثة.
- 12) تقريب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي وتوفير الكوادر التقنية والفنية.
- 13) إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال مع العلماء بهدف وضع آليات تسخير الموارد الطبيعية للاستثمار المستدامة.
- 14) مراعاة نوعيات المهن بالمجتمع ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات مهن سوق العمل.

15) مراعاة توفير ثقافة واعية لتنظيم "التقويم المرحلي المستديمة" لجميع محاور الهيكلية العامة للتعليم والاستفادة منه لمواءمة معايير أنظمة التعليم مع المعايير الدولية.

بالرغم من وضع البنود الخمسة عشر لمعايير تطوير التعليم عام 2010 م إلا أنها:

- (1) ظهرت بشكل سطحي وغامض في مواد وبنود أغلب لوائح التعليم العالي واللوائح الموحدة،
- (2) تم تطبيق بعض بنودها بشكل يخل بأخلاقيات المهنة.

ولإظهار الفروق بين (1) البنود الخمسة عشر التي أوضحتها في الجزء الثالث مع كل من (2a) اللوائح والأنظمة و(2b) ما هو معمول به على أرض الواقع تتضح فيما يلي:

- (1) تعزيز "مكارم الأخلاق" في ذات المعلم والوالدين قبل الابن، ووضع معايير قياس لمنهجية نشر ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمعات. وتنمية القدرات الطلابية وتوجيهها جهة الانتماء وخدمة المجتمع من النواحي الأخلاقية والتنموية والبعده عن الماديات بقدر الإمكان، على أن يتم وضع مخططات إستراتيجية شاملة لمواءمة مهن سوق العمل مع مخرجات التعليم كمياً ونوعياً.

هذا البند يحتوي على عدة معايير هي:

- a. تعزيز "مكارم الأخلاق" في ذات المعلم والوالدين قبل الابن
- وكنا نتمنى أن يتم توفير المعيشة الكريمة لكل معلم وموظف في كلا القطاعين الحكومي والخاص لتفادي الفساد والرشاوي والانحراف عن

مكارم الاخلاق ... هذا لكي ينعكس على تركيز الوالدين على تربية
أبنائهم وبناتهم على التقوي ومكارم الاخلاق.

b. ووضع معايير قياس لمنهجية نشر ثقافة أخلاقية بين أفراد
المجتمعات

وهذه لازالت تحت الدراسة حسب معرفتي أنها سوف تتم من خلال
الكرسي العلمي الخاص بالأخلاق... وتم نشر كتاب الأخلاق والذي يعتبر
الجزء الثاني عشر من سلسلة منظومة الثقافة الفكرية.

c. تنمية القدرات الطلابية وتوجيهها جهة الانتماء وخدمة المجتمع من
النواحي الأخلاقية والتنموية والبعد عن الماديات بقدر الإمكان ...

وهذه بضع معايير ترتبط بمنظومة أعمال القدرات الطلابية مع الأخلاق
والتنمية والبعد عن الماديات. ولكننا لم نرى على أرض الواقع أي لوائح
أو أنظمة أو توجهات تركز على منظومة الأعمال الخاصة: بـ "القدرات
الطلاب الأخلاقية المجردة من الماديات" ... هذا نتيجة عدم مصاديقة
العمل في تطبيق دراسة أوضاع الطلاب الراهنة والخاصة بمشروع آفاق
لتطوير التعليم العالي... نتيجة رفض تدعيمه بالرغم من موافق إدارة
مشروع آفاق على المشروع وحصول تحكيمه على المركز الأول. وتم هنا
نشر مذكرة المشروع على هيئة كتاب الجزء الحادي عشر من سلسلة
منظومة الثقافة الفكرية عام 2012 م. لكي يمكن لجميع المتخصصين
الإستفادة من الإيديولوجيات الخاصة بدراسة أوضاع الطلاب الراهنة
بمؤسسات التعليم في المملكة وبلاد المسلمين أجمع.

d. وضع مخططات إستراتيجية شاملة لمواءمة مهن سوق العمل مع مخرجات التعليم كمياً ونوعياً...

ولم يتم التنويه في اللوائح (الموضحة بالملحق 4) الخاصة بالبحث العلمي إلا بشكل عام فقط ونصه في المادة 2 آخر بند: الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا. لنا تعليق هنا على سرور بعض المسؤولين على انجاز حصول بعض الأقسام والكليات على ما يُسمى بالأعتماد الأكاديمي نتيجة

i. جهة من جهات الأستنزاف المالي لبلاد المسلمين مقابل الحصول على الأعتماد الأكاديمي من ناحية

ii. تأكد الغرب على أن مناهجنا لازالت على مستوى ما كانوا يدرسونه لطلاب جامعاتهم قبل عشرين عاماً من الآن - وعليها حصلنا على الإعتماد الاكاديمي وتظهر البهجة والسعادة على أوجه المسؤولين بهذا الانجاز ولكن ما هو إلا خدعة والسبب بسيط جدا وهو عدم وجود الاختصاصات المزدوجة والمتنوعة - سوف يستغرب أي من يقرأ هذا الكلام - (ولكن للتوضيح لذكر كلمة حق إن لم نذكرها هنا سيكون علينا وذر من الله - عز وجل-) والكلمة ما هي إلا مثال توضيحي وواقعي للمعيار الذي نحن في صددده وهو:

1. أين تخصص كيمياء المعادن كأحد التخصصات الخاصة بإستثمار المواد الطبيعية المحلية ومنها المعادن. و
2. تخصص هندسة المعادن و
3. تخصص التقانة المعدنية و
4. الإقتصاد المعدني مثل ما هو موجود على أرض الواقع في بعض كليات الجامعات المصرية وهو تخصص النبات الإقتصادي بكلية الزراعة و
5. تخصص التقنية المعدنية و
6. تخصص المعادن الفنية و
7. تخصص الصناعة المعدنية و
8. الخ.

إذا توفرت هذه التخصصات فلا داعي لنقل تكنولوجيا صناعة الحديد والصلب من الغرب ... ولكن الحادث هو الجرى وراء الغرب لنقل التكنولوجيا، ولن تُنقل التكنولوجيا الغرب إلينا ولو دفعت الدول الإسلامية مليارات الدولارات لأنها تعلم جيداً أن العلم الذي سحبتة من تحت بساط العرب بطرق شرعية وغير شرعية لن ترده لنا نهائياً حتى ولو دفعنا لهم مال قارون.

iii. ولهذا السبب وصل الحال بنا أن بنوكنا تمتلك أموال طائلة بداخل وخارج المملكة وفي بنوك بلاد المسلمين أجمع ولا

تجد هذه البنوك مجالات للإستثمار الوطني، ولكن إتضح بأن إستثمار أغلب بنوك المسلمين يتركز حالياً من حصولها على فوائد مديونية أفراد المجتمعات الإسلامية نتيجة تقديم الإغراءات التي تغري أفراد المسلمين للتقدم بطلب قروض بنكية بطرق شرعية وغير شرعية!!!

(2) "توحيد القيادة العامة للتعليم والتعلم" وإعادة الهيكلة الإدارية والأكاديمية والتقنية والفنية لتيسير تطبيق وسائل تطوير الجهاز التعليمي بقطاعيه الخاص والعام عن طريق التحسين المستمر للوائح وأنظمة التعليم، لتصل للمعايير الدولية لمصلحة التنمية المستدامة، وبدون التأثير على الأسس الشرعية الموائمة لحياة الدنيا الأخلاقية من منطلق تطبيق مبدأ "مكارم الأخلاق في التعليم والتعلم".
ونلاحظ هنا منظومة أعمال هيكل إدارة التعليم وعلاقتها بمكارم الأخلاق وإخلاقيات المهنة.

(3) تتكيف الأكاديميين (الذين يطلق عليهم اسم أعضاء هيئة التدريس) على استعمال الأساليب الفكرية في وضع المناهج الحديثة.

(4) استقطاب الخبراء لتدريس الطلاب، وتدريب الأكاديميين على تصميم المناهج المبنية على الفكر الثقافي وتدريبهم على كيفية استخدام النواحي التقنية فنياً في التعليم.

(5) تكملة تأسيس البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب ومختبرات الأبحاث العلمية، وتوفير أغلب تقنية الأجهزة الحديثة، وتدريب الكوادر الوطنية عليها.

(6) تدريب الأكاديميين على أحدث تقنيات التعليم، وعلى كيفية استخدامها في طرق التدريس النظرية والعملية والبحث العلمي على السواء.

البند 3 - 6 المقصود بها هنا هو الإستعانة بالباحثين والمتخصصين الدوليين المتميزين للاستفادة منهم في التدريب البحثي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب على السواء والله يعلم مقاصدنا وليس ما تم تطبيقه على أرض الواقع من مشاركة بحثية وتعاون بحثي بغرض النشر بدون التدريب البحثي الفعلي في داخل حرم الجامعة!!! كما جاء في اللوائح الموحدة بالمادة 6- تنظيم عملية الاتصال بمراكز البحوث خارج الجامعة، والمحلية والأجنبية، وتنمية التعاون معها للاستفادة من كل ما هو حديث. هذا البند واضح جداً من ناحية التعاون ومضمونه والواضح من الاستفادة من كل ما هو حديث. ولكن هذا البند لم يوضح هل التعاون يتم تطبيقه العملي داخل الحرم الجامعي أو خارج المملكة. والتعاون قائم بغرض زيادة معدل النشر البحثي للإسراع في التقدم في التصنيف الدولي للجامعات، ونحن لا نزال لم نكمل البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة.

(7) إنشاء وحدات ومراكز تقنية وفنية لمساندة تطوير البحث العلمي بمؤسساتنا التعليمية، ونقل مقنن للتقنيات الحديثة لمؤسساتنا التعليمية والاستفادة منها.

(8) إنشاء وحدات ومراكز لتدريب كوادر بشرية مؤهلة على العمل تحت مظلة الإدارة الفنية والإدارة التقنية.

عند مقارنة كل مراكز الأبحاث المنتشرة في أغلب جامعات بلاد المسلمين مع هذا البند السابع يتضح أنها تواجه من نقص حاد جداً من الفنيين والتقنيين

- لماذا؟؟؟ - هنا اللوائح اشارة على أهمية النواحي الفنية بشكل عابر فقط
لاغير - لماذا؟ -.

(9) تدريب الجهاز الإداري على وسائل التقنيات الحديثة في المعاملات الإدارية
ومنها المعاملات الإلكترونية.

(10) تدريب الأكاديميين وحثهم وتوجيههم لتنفيذ مشاريع بحثية تستغل الموارد الطبيعية
للوصول للمعايير الدولية التي تقيس معيار تميز البحث العلمي.

(11) فتح مجال برامج دراسات عليا تقنية وفنية ولتغطية تشغيل وصيانة الأجهزة
العلمية التقنية الحديثة.

هذا البند يختص بالدراسات العليا ويخرج عن نطاق أهداف هذا الكتاب الذي
يريد تحقيقه. ولكن على العموم لا يوجد لدينا دراسات عليا متخصصة في
المجالات الفنية والتقنية على السواء!!! بالرغم من طلبي المتكرر في تطبيق
مناهج العلوم الخضراء، حيث أهدافها تتركز في تدريب المعلمين والمعلمات
بالمرحلة التربوية على النواحي الفنية والتقنية الحديثة في إجراء أغلب
تجارب العلوم لجميع مراحل التربية ومستويين سنة ثانية بكالوريوس في
تخصصات كلية العلوم.

(12) تقريب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي وتوفير
الكوادر التقنية والفنية.

(13) إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال مع العلماء بهدف وضع آليات تسخير الموارد الطبيعية للاستثمار المستدامة.

البندين 12 و 13 لهما علاقة بالوحدات الفكرية المتخصصة (إن وجدت) في معهد الإستشارات والبحوث لتنفيذ منظومة أعمال ربط رجال الأعمال بمشاريع بحثية تهدف لتسخير الموارد الطبيعية المحلية في الإستثمار المستدام ببلاد المسلمين.

(14) مراعاة نوعيات المهن بالمجتمع ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات مهن سوق العمل.

هذا المعيار يرتبط مع البند 2 بالسابق.

(15) مراعاة توفير ثقافة واعية لتنظيم "التقويم المرحلي المستديمة" لجميع محاور الهيكل العامة للتعليم والاستفادة منه لمواءمة معايير أنظمة التعليم مع المعايير الدولية.

هذا البند هام جداً من منطلق إبتعاث متخصصين يقومون بدراسة أوضاع التقويم المرحلي المستدام بأنظمة ولوائح الجامعات الغربية ومعرفة المراجع الحقيقية التي تستخدم في تدريس مناهجهم، فمنها يمكن التعرف على محتويات مناهجهم بدقة. وعليه يتم تنفيذ منظومة أعمال المقارنة فيما بيننا.

الفصل الثالث

اخلاقيات البحث العلمي من المنظور الإسلامي

كيف يتم إغفال من يقوم بعمل لا يعتبر مخالقات إدارية بحثية بل أطلق عليها - على أرض الواقع - بإسم جرائم إدارية غير اخلاقية. فبدون حسن الخلق في إدارة وكالة الجامعة للبحث العلمي والدراسات العليا وعمادة البحث العلمي وعمادة الدراسات العليا ... لا تصبح جامعة تهدف ل:

- (1) إخراج كوادر بشرية على حسن الخلق والمعرفة ولا إلي
- (2) إستثمار الموارد الطبيعية في دولهم.

فعندما يتم الموافقة على تدعيم مشاريع بحثية معولمة بهدف كتابة أسماء دكاترة وطنيين وأسماء جامعاتهم في مقالات بحثية ينفذها علماء دوليين متميزين مقابل مبالغ مالية بدون الإستفادة من:

- (1) هذه الأموال في التنمية الإسلامية المستدامة الوطنية.
- (2) تدعيم الباحثين الوطنيين
- (3) تدعيم البنية التحتية للبحث العلمي بجامعاتهم.
- (4) تدعيم تنمية كوادر فنية وتقنية
- (5) تدعيم مراكز وطنية تهدف لتسخير الموارد الطبيعية في تنمية موارد بحثية ببلاد المسلمين.
- (6) الخ.

كما لا يتم تدعيم مشاريع الباحث المتميز الوطني إلا إذا تعاون مع خبير و/أو أحد العلماء المتميزين دولياً من الأجانب!!! فأين حسن الخلق في خدمة الوطن وطاعة ولى الامر؟ وهل يعتقد أي مسئول مسلم انه يمكن أن يشترك باحث متميز مسلم مع فريق غربي متميز دولياً لمصلحة بلاد المسلمين وارد؟

فبدلاً من توجيه وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بمثل هذه الجامعات ببلاد المسلمين ناحية الاعتماد على النفس والعمل بأيديهم في البحث العلمي ... نجد التيار يتجه جهة إتكالية بعض الجامعات في وضع أسمائها وعناوينها في مقالات بحثية منشورة في مجلات علمية لعلماء دوليين متميزين مقابل مبالغ مالية!!! فما هي الفائدة العائدة على تنمية الموارد البحثية بدولهم!!! وهل التصنيف الدولي سوف يعزز البنية التحتية البحثية بجامعات المسلمين؟ وهل التصنيف الدولي سوف يجعل البحث العلمي بجامعات المسلمين تستطيع استثمار مواردها الطبيعية المحلية؟؟؟ وليس هذا فقط بل وصل الحال إلي عرقلة تدعيم مشروع بحثي يعتمد على الموارد الطبيعية محلية بمبلغ أربعمئة ألف ريال لمدة عامين بالرغم من أن آراء المحكمين لهذا المشروع كانت ممتاز. وتتركز عرقلة التدعيم عن طريق الشماعة الزائفة والتي تعلن بعدم وجود ميزانية مالية لعمادة البحث العلمي، وعليه قامت العمادة بتدعيم المشروع بسبعون ألف ريال فقط والذي مدته عامين بدلاً من الأربعمئة ألف ريال المحتاج لها المشروع الوطني ولمن لمتعاقد لم تكون فكرة المشروع او إعداده من قبله ولكن كان من قبلي مؤلف هذا الكتاب!!! والآن يتم دفع مبالغ طائلة فقط لكتابة أسم الجامعة وعنوانها في مقالات علمية لباحثين دوليين متميزين، كما تم تقديم مشروع بحثي وطني يعتمد على النباتات البرية بالمملكة وقمت بنفسي بتشكيل فريق العمل بمشروعي من 15 باحث متميز من أعضاء هيئة التدريس من ستة كليات بجامعة الملك عبدالعزيز.

وبشهادة أستاذة الجامعة بأن هذا أول مشروع يجمع مجموعات بحثية متنوعة التخصصات من ستة كليات بالجامعة. ولكن كانت نهاية هذا المشروع هي الدرج ولم يدعم ولم ينفذ حتى تاريخه، ما عدا ما قمت به بنفسي ومن تدعيم ذاتي بالعمل البحثي على هذه النباتات وتم نشر والمشاركة بمؤتمرات دولية لعدة بحوث على هذه النباتان. إلي جانب عمل طالبات الدراسات العليا (اللاتي أشرفت عليهم إشراف مباشر منفرد ولا يوجد عنصر متعاقد أو باحث أجنبي متميز يساعد على الإشراف عليهن) على عدة نباتات برية محلية بالمنطقة الغربية بمملكتنا الحبيبة وتم نشر بحوث من أطروحاتهم ومشاركة فعلية ببحوثه في مؤتمرات دولية ... هذا كله تم بتدعيم مالي من جيبي الخاص بدون مساعدة أو تدعيم من الجامعة أو بنك التنمية الإسلامي الذي رفض تدعيم هذا المشروع وسمعنا بعد ذلك أنه دعم مشروع آخر بالرغم أن المحكمين صرحوا ان هذا المشروع الذي دعم يعتبر أقل تميز وأهمية تنموية عن مشروعنا الذي لم يدعم حتى تاريخه...

تم توضيح بعض السلبيات البحثية التي كانت تحدث نتيجة الإتكالية والمحسوبية وفقدان أخلاقيات المهنة في إختيار المشاريع التي تدعم مالياً ليست على أسس تنمية وطنية ولكن لأغراض شخصية ومحسوبية !!!.

مهام عمادة البحث العلمي:

نرى في موقع الجامعة مهام عمادة البحث العلمي وحرصنا هنا أن نذكرها حرفياً كما جاءت في الموقع الإلكتروني على صفحات الشبكة العنكبوتية والتعليق عليها وموائمتها مع لوائح البحث العلمي الموحد والمدونة بالملحق 13، وهي في عشرة مهام كالتالي:

(1) المهمة الاولى: إعداد خطة البحوث السنوية للجامعة وتحديد الأولويات

البحثية وهي:

◦ أبحاث تخدم الشعائر الإسلامية وتيسر أداءها.

◦ أبحاث تخدم القضايا الإسلامية.

التعليق على هذين البندين كالتالي: بنص البند 1 للمادة 2 على "إبراز المنهج الإسلامي ومنجزاته في تاريخ الحضارة والعلوم الإنسانية". فلماذا لا تضم العمادة العلوم الإنسانية ضمن مهامها؟ حتى ولو كان مركز أو جهة أخرى بالجامعة تدعم مشاريع العلوم الإنسانية. فهذه الجهة أو المركز يفترض أنه يدرج تحت العمادة! ونفضل أن يتم إضافة إهتمام العمادة علنياً لتدعيم مشاريع العلوم الإنسانية. كما ان البند 2 بالمادة 2 ينص على:

"جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين".

- فلماذا لا تعلن عمادة البحث العلمي عن إهتمامها لذلك، إذا كانت للعمادة لها مستشارين وخبراء في مجال هذا البند بالمادة 2 (ملحق 13) عن التراث العربي والإسلامي -

- فهل العمادة لم تعلن هنا عن تدعيم لمشاريع في غاية الأهمية عن آليات جمع التراث العربي والإسلامي والتحقق منه والآليات للأحتفاظ بها في المكتبات العربية والمتاحف؟ و

- هل تعمل العمادة بتيسيره للباحثين؟ و

- لماذا لا تلتزم العمادة بتغطية البنود الواردة في اللوائح الموحدة لنظام التعليم العالي بالمملكة؟

- فهل هذا يدل على عدم إكمال الهيكله التوظيفية للعمادة لتغطية مثل مشاريع إسلامية بحثية هامة جداً لتنمية بلاد المسلمين على أسس التربية الإسلامية والاخلاق؟ من منطلق معالجة الإنهيارات الإجتماعية والاخلاقية المنتشر والمستمره بين أوساط مجتمعات المسلمين بسبب إنتشار الفتن الفوضاوية والعشوائية ونشر عولمة المعلوماتية في أغلب بلاد المسلمين.

ويجب ان يتم التركيز على تدعيم المشاريع التي تهتم بـ:

o أبحاث لتحقيق الأمن المائي.

o أبحاث لتحقيق الأمن الغذائي

o أبحاث في مجالات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث.

o الأبحاث الصحية.

على أن تكون الخامات (المواد الاولية) للمشاريع من الثروات الطبيعية ببلاد المسلمين.

وينص البند 3 بالمادة 2 على: "تقديم المشورة العلمية، وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها جهات حكومية أو أهلية". هل الغرض من فتح مجال تدعيم مشاريع تختص بتحقيق الامن المائي والغذائي والصحي والمحافظة على البيئة ... هذا لكي يتم معالجة المشاكل التي تطلب إعدادها جهات حكومية و/أو أهلية:

- هل تقوم العمادة بتدعيم مشاريع بحثية تخص حل مشكلات الإعمار الهندسي بجميع فروعها أو

- هل توجد جهات أخرى بالجامعة تدعم مشاريع الأمن السكني؟

- ولماذا لا تطرح عناوين تحدد نوعيات المشكلات التي تطلب إعدادها جهات حكومية أو أهلية على الباحثين السعوديين المتميزين بالجامعة حسب تخصصاتهم؟

- وهل معهد الإستشارات والبحوث يطرح ويعلن عن إستشارات علمية تكون القاعدة المستند عليها إعداد مشاريع بحثية تهدف لتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع؟ والتي تطلب إعدادها جهات حكومية وأهلية؟

○ أبحاث الموارد الطبيعية وتتميتها وترشيدها استخداماً. لماذا لا يتم الإهتمام بالنباتات البرية والاقتصادية منها التي تعتبر احد الثروات الوطنية ببلاد المسلمين؟ فعند النظر للمشاريع المدعومة لهذه الثروة الوطنية ما هي إلا مشاريع سطحية، وأغلب تحكيمها كان يدل على أنها ضعيفة، وبالرغم من ذلك يتم تدعيمها وبمبالغ كبيرة، وعندما نقدم مشروع وطني شامل عن بعض النباتات البرية ويكون رأي محكمينه ممتاز، فنجد أن العمادة تساوم في ميزانية المشروع لدرجة حفظه من 400,000 ريال إلى 70,000 ريال، بالرغم أن المشروع لمدة عامين ويتم البحث العلمي على أكثر من عشرون نباتاً برياً في ثلاثة تخصصات علمية ذات العلاقة! وبالمقارنة لمشروع تم تدعيمه

بـ 400,000 ريال يهدف لدراسة تعتمد على مواد أولية مستورة من الخارج وعند نشر نتائج المشروع تستفاد منه الدول التي تنتج هذه المواد الأولية. فما هي الفائدة العائدة على التنمية الوطنية من تدعيم مثل هذه المشاريع؟ والتي نتائجها تقدم للغرب على طبق من ذهب وببلاش! هذه مقارنة بسيطة لتوضيح الأمور والتي تجري بعمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز. ومثلها ما يجري في أغلب عمادات البحث العلمي ببلاد المسلمين أجمع.

○ الفرص الواعدة من أبحاث التقنيات الحديثة. ينص البند 4 بالمادة 2 على: "نقل وتوطين التقنية الحديثة والمشاركة في تطويرها وتطويعها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية". لقد تم تقديم تقنية ميكروسكيل لإجراء أغلب تجارب مراحل التعليم العالي في مواد العلوم وسنة ثانية بكلية العلوم والجزء العملي لمناهج ذات العلاقة بالكليات العلمية الأخرى كمشروع بحثي يتبناه كرسي علمي أو مجموعة بحثية. ولم يتم تدعيمه بالرغم إعتبره من التقنيات الحديثة المنقولة من الغرب، ولكن مطلوب مشاركة الغرب -لماذا؟- ونوضح هنا عن إنجازات هذه التقنية والتي قمنا بتحقيقها على أرض الواقع وهي:

▪ تدريب كوادر بشرية وطنية في رسالتين ماجستير ودكتوراه. وأصبحوا الآن محاضرة بجامعة الطائف والأخرى عضوة هيئة تدريس بقسم الكيمياء (بنات) بالجامعة. وهذا يعتبر من أهم الانجازات التي حققناها.

- وتأليف ثلاثة كتب عن تجارب هذه التقنية الحديثة،
- تدريب بعض المعلمات والمعلمين، والذين أصبحوا يعملون في
- مراكز قيادية بفروع وزارة التربية والتعليم بالمملكة. وهذا يعتبر من أهم الانجازات التي حققناها.
- إلي جانب إعداد وتنفيذ 15 ورشة عمل عن إجراء تجارب علمية لمراحل التعليم التربوي.
- وتشكيل فريق عمل سعودي 100% من المعلمين والمعلمات في الكيمياء والأحياء والفيزياء.
- ترجمة 15 كتاب من مناهج تقنية ميكروسكيل العلوم الخضراء.

ولم يتم النظر أو مجرد محاولة لتدعيم مثل هذه المشاريع التي تحقق أحد أهداف البند 4 من المادة 2 بلوائح البحث العلمي الموضحة بالملحق 13. وتخدم المسيرة التربوية العلمية بمملكتنا الحبيبة. بالرغم من تنفيذ ورشة عمل بوزارة التربية والتعليم عن هذه التقنية ولم يتم أي تدعيم من الوزارة لا معنوي ولا مالي لتطبيق هذه التقنية بالمدارس في المملكة. كما تم عرض هذه التقنية في مؤتمرات بالمملكة وتم إبراز انجازات التقنية في معرضين مصاحبين لفعاليات المؤتمرين عن طريق إعدادي وتنفيذ والإشراف عليهما مباشرة (بدون مساند أجنبي لي نهائياً). وتم تعريف 26 أستاذ من 26 دولة إسلامية عن أهمية هذه التقنية في التعليم والتعلم، وتعريف أكثر من 500 معلم ومعلمة مشاركين بالمؤتمرات عن

أهمية التقنية عن طريق نشر ثقافة تقنية ميكروسكيل العلوم الخضراء من خلال المعرضين المصاحبين لفعاليات المؤتمرين.

○ أبحاث التنمية البشرية والاهتمام بالمبدعين والموهوبين. ينص البند 6 بالمادة 2 على: "تنمية جيل من الباحثين السعوديين المتميزين وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع وذلك عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدون والمحاضرين ومساعدى الباحثين في تنفيذ البحوث العلمية". هذا البند يشير لتنمية جيل من السعوديين ولكن نعتقد أن البند يريد أن يشير إلى تنمية أجيال متعددة ومتعاقبة من السعوديين وليس جيل من السعوديين - حسب اعتقادي والله أعلم - وعمل العموم يمكن لطلاب وطالبات الدراسات العليا المشاركة في تنفيذ بحوث علمية عن طريق إرسالهم خلال مسيرتهم البحثية للتدريب في أحد الجامعات الأجنبية المتميزة دولياً ... وهذا يحدث عندما يتم إعداد وإعتماد برنامج القنوات المشتركة البحثية من خلال التعاون البحثي مع الجامعات الأجنبية.

(2) المهمة الثانية: الإعلان عن البحوث المدعومة من داخل الجامعة وتحكيمها واعتماد تقاريرها الفنية والمالية. وهذه المهمة تدرج تحت العمليات التي يتم إجرائها بشكل روتيني بالعمادة.

(3) المهمة الثالثة: التنسيق والمتابعة للبحوث المدعومة من خارج الجامعة، ويهدف البرنامج إلى دعم البحوث العلمية التطبيقية، التي تسهم في إيجاد الحلول للمعوقات التي تعترض تنفيذ خطط التنمية في المملكة، إضافة

إلى تشجيع الكفايات العلمية الوطنية، ومن خلال برنامج المنح السنوي تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بدعم المشاريع البحثية في مجالات مختلفة هي: الهندسة (علوم وهندسة الحاسب الآلي - عمارة وتخطيط - هندسة كهربائية - هندسة كيميائية - هندسة مدنية - هندسة نفط) والطب (أسنان - أشعة وطب نووي - باطنية - صيدلة - طب طوارئ - طب أساسي) والزراعة (إنتاج حيواني - إنتاج نباتي - علوم بيطرية - علوم تربة ومياه - هندسة زراعية) والعلوم الأساس (جيولوجيا - نبات - كيمياء). التعليق - لم تشير المهمة الثالثة إلى أهمية تنوع التخصصات عند اعداد مشاريع بحثية تحتوي على تخصصات متنوعة ذات العلاقة بهدف حل بعض مشكلات المجتمع على أن تكون المواد الأولية المستخدمة بالمشروع وا هي إلا من مصادر الموارد الطبيعية المحلية بالمملكة.

(4) **المهمة الرابعة:** تشجيع الباحثين من الأساتذة المساعدين المعينين حديثا بالجامعة على المشاركة في المشاريع البحثية المدعمة، وتهدف منح الأساتذة الجدد لمساعدة الأساتذة المساعدين حديثي التخرج على بدء أنشطتهم البحثية عن طريق توفير الدعم المالي وشراء الأجهزة والمستلزمات والدعم التقني عن طريق توفير النصح العلمي من الأساتذة أصحاب الخبرة في الأبحاث. وتبلغ مدة المنحة 6 أشهر بما لا يتجاوز 50,000 ريال للمشروع. وتساهم المنحة في تعريف الأساتذة الجدد بأنظمة الجامعة البحثية، كما تساهم في ضمان استمرارية النشاط البحثي الذي بدأه الأستاذ أثناء أداءه لرسالة الدكتوراه. (ملحوظة - هنا يقصد الأستاذ

المساعد أثناء أداءه لرسالة الدكتوراه). والتعليق - هل يعقل أن خمسون ألف ريال ولمدة ستة أشهر كافية لتغطية البنية التحتية الأساسية لمختبر الأستاذ المساعد لكي يعمل بالبحث العلمي فيه. كما ان مدة ستة شهور هل تكفي لتدريب الأستاذ المساعد، هذا يعتمد على نوعية التخصص والإمكانات التي يحتاج لها بدون تحديد مبلغ او مدة زمنية. وما هو العائد على الأستاذ (المسهل) مقابل تدريبه للأستاذ المساعد؟.

(5) **المهمة الخامسة:** الإشراف على أعمال مراكز البحوث المرتبطة بعمادة البحث العلمي ومتابعة نشاطاتها وتقييم أدائها. التعليق - هل متوفرة البيئة البحثية لتنفيذ مشاريع بهذه المراكز؟.

(6) **المهمة السادسة:** الاتصال بمراكز البحوث الخارجية وتنمية التعاون معها؟؟؟ التعليق - هذه المهمة قاصرة على توضيح مجالات التعاون البحثي مع الجامعات المتميزة دولياً.

(7) **المهمة السابعة:** إنشاء المجاميع البحثية وتنظيم آلية عملها، حيث تعتبر المجموعات البحثية من أهم عوامل رفعة مسيرة البحث العلمي في المؤسسات البحثية وأكثرها نجاحاً من حيث انتقال الخبرة للمنظمين لها، لكون العمل البحثي الجماعي غالباً ما يكون أكثر جودة وأغزر نفعاً من العمل الفردي. بالإضافة لكونها تشكل جهة مرجعية بحثية في أي مؤسسة مساهمة بذلك في حل الكثير من القضايا الملحة مع خلق مناخ تفاعلي بين الباحثين وتوثيق الروابط بينهم بالإضافة إلى بناء كوادر

بشرية بحثية مؤهلة للقيام بواجباتها ، وبناء عليه فإن عمادة البحث العلمي تنتهج أسلوب تشكيل المجموعات البحثية ذات الطابع التخصصي المشترك، مما سيسهم في دعم مسيرة المشاريع البحثية وتبني طلاب الدراسات العليا، كما ستشكل هذه المجموعات البحثية نواة لمراكز بحثية متميزة قادرة -بعون الله تعالى- على القيام بمهامها البحثية على أكمل وجه. وتم اقتراح تشكيل المجموعات البحثية بناء على عدد المختصين **والمعامل البحثية المتوفرة**، ويرأس كل مجموعة بحثية أحد أعضائها من ذوي الخبرة والتميز البحثي ليكون حلقة وصل بين عمادة البحث العلمي والمجموعة البحثية، كما ستكون الأولوية في الخدمات البحثية مقدمة للباحثين المنتمين إلى مجموعات بحثية دعماً لهذا التوجه، ما سيؤتي ثماره في القريب العاجل بمشيئة الله. **وأنظمتها ولوائحها:** لكي تتحقق الأهداف المرجوة من نشأة المجموعات البحثية، فلا بد من أنظمة تحكمها وهي تتلخص في التالي:

- أن يعكس مسمى المجموعة البحثية أهدافها ومجالات عملها.
- أن تكون أهداف ومجالات عمل المجموعة البحثية واضحة بحيث تخدم شريحة كبيرة من المجتمع، سواءً على مستوى الأفراد، المؤسسات، الشركات الحكومية أو الخاصة.
- أن تشتمل المجموعة البحثية على عدد من أعضاء هيئة التدريس (لا يقل عن ثمانية) من مختلف أقسام وكليات الجامعة، وكذلك عدد من **المتميزين من خارج الجامعة يترأسها أحد الأعضاء المتميزين.**
- أن يشترك في المجموعة البحثية خبراء أجانب (من خارج المملكة) من المتميزين بحثياً في نفس مجال المجموعة، بحيث يثري عمل المجموعة البحثية ويساهم في نقل الخبرات لأعضائها.

- أن تلتزم المجموعة البحثية بانجاز أعمال بحثية أصيلة قابلة للنشر في المجالات العالمية المرموقة وكذلك منتج تطبيقي يمكن تجربته في احدى الدوائر الحكومية أو المؤسسات والشركات ذات العلاقة.
- ان تسهم المجموعة في عمل ندوات وحلقات نقاش داخل الجامعة وذلك بغرض استفادة أكبر قدر ممكن من منسوبي الجامعة وتعريفهم بنتائج المجموعة البحثية.

وأسماء هذه المجموعات البحثية بالجامعة هي:

- a. المواد الذكية متعددة الأغراض
- b. الجزيرة العربية للأبحاث والدراسات الاجتماعية وال نفسية
- c. رؤية لأبحاث الإعاقة البصرية
- d. مجموعة أبحاث اقتصاد السوق
- e. المجموعة البحثية السعودية لدراسة داء السكري
- f. تشوهات الفم والأسنان والشفة الأرنبية
- g. المجموعة البحثية لأمراض الفم والأسنان
- h. الجبر وتطبيقاته
- i. هندسة البرمجيات والنظم الموزعة
- j. التحليل غير الخطي والرياضيات التطبيقية

التعليق - إشارة المهمة أن المختبرات متوفرة للمجموعات البحثية التي تم تشكيلها. فهل بالفعل متوفرة؟ وهل البنية البحثية التحتية والأساسية متوفرة؟ حيث لم تشير لتوفيرها في نص المهمة السابعة بشكل واضح. فكيف ذكر

في نص المهمة بان ثمارها سوف تظهر في القريب بإذن الله؟ - هذا ما نتمناه من قلوبنا وبكل صراحة وكلمة حق تقال بأن تكون هذه الثمرات في مصلحة خدمة المجتمع وليس لمصلحة الغرب بحكم إذا كانت المواد الاولية لبحوث هذه المجموعات مستوردة من الخارج، فالذي سوف يحدث هو تقديم نتائج بحوث هذه المجموعات للغرب على طبق من ذهب.

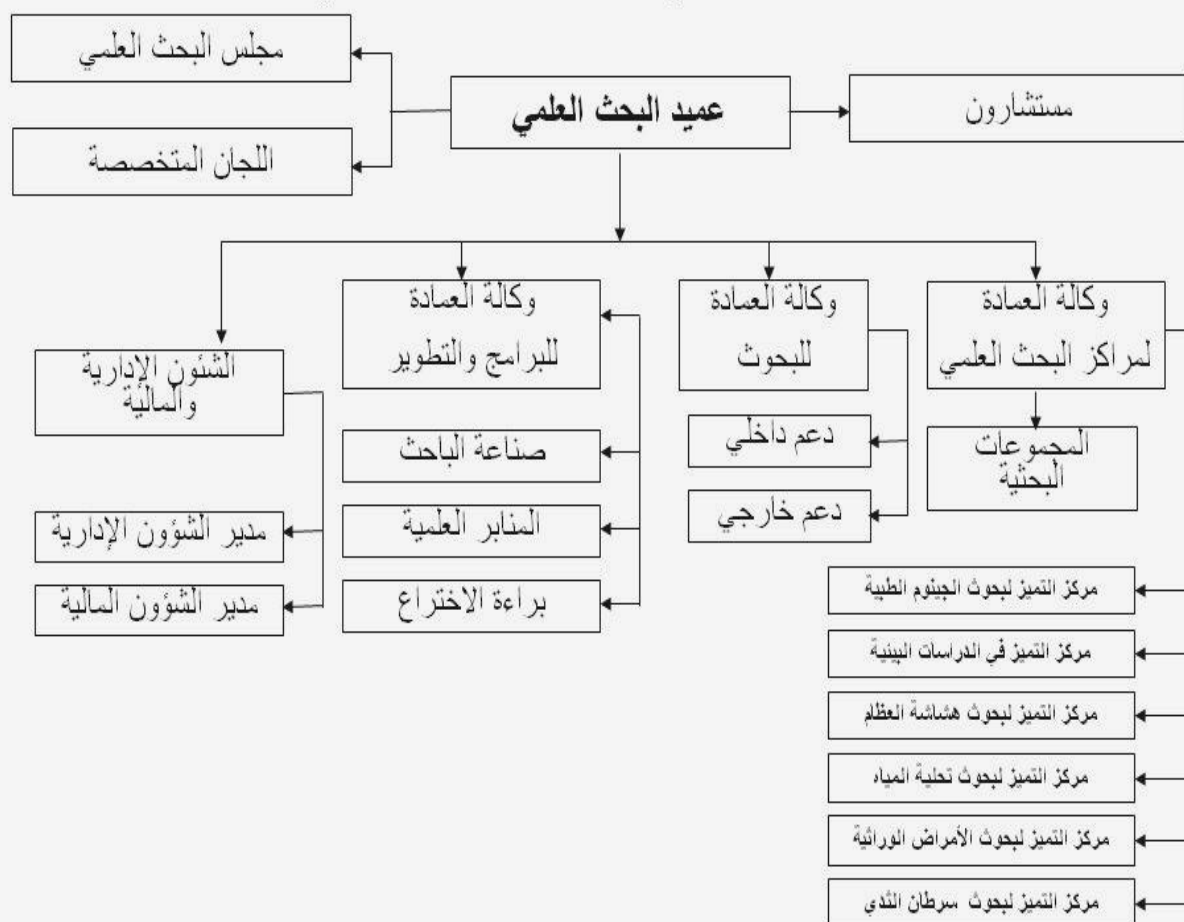
(8) المهمة الثامنة: إعداد الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة. ينص البند 5 بالمادة 2 على: "ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار والإفادة من الدراسات السابقة. فهل ستتضمن الخطة الإستراتيجية على إبراز منظومة أعمال البحث العلمي وكيفية ربطها بأهداف الجامعة من ناحية، ومن ناحية أخرى بخطط التنمية؟

(9) المهمة التاسعة: تسجيل براءات الاختراع لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

(10) المهمة العاشرة: تنظيم حصول الباحثين على الجوائز السنوية للبحث العلمي المعتمد من الجامعة.

والهيكلية التنظيمية لعمادة البحث العلمي المعروضة في موقع الجامعة بالشبكة العنكبوتية موضحة هنا كالتالي:

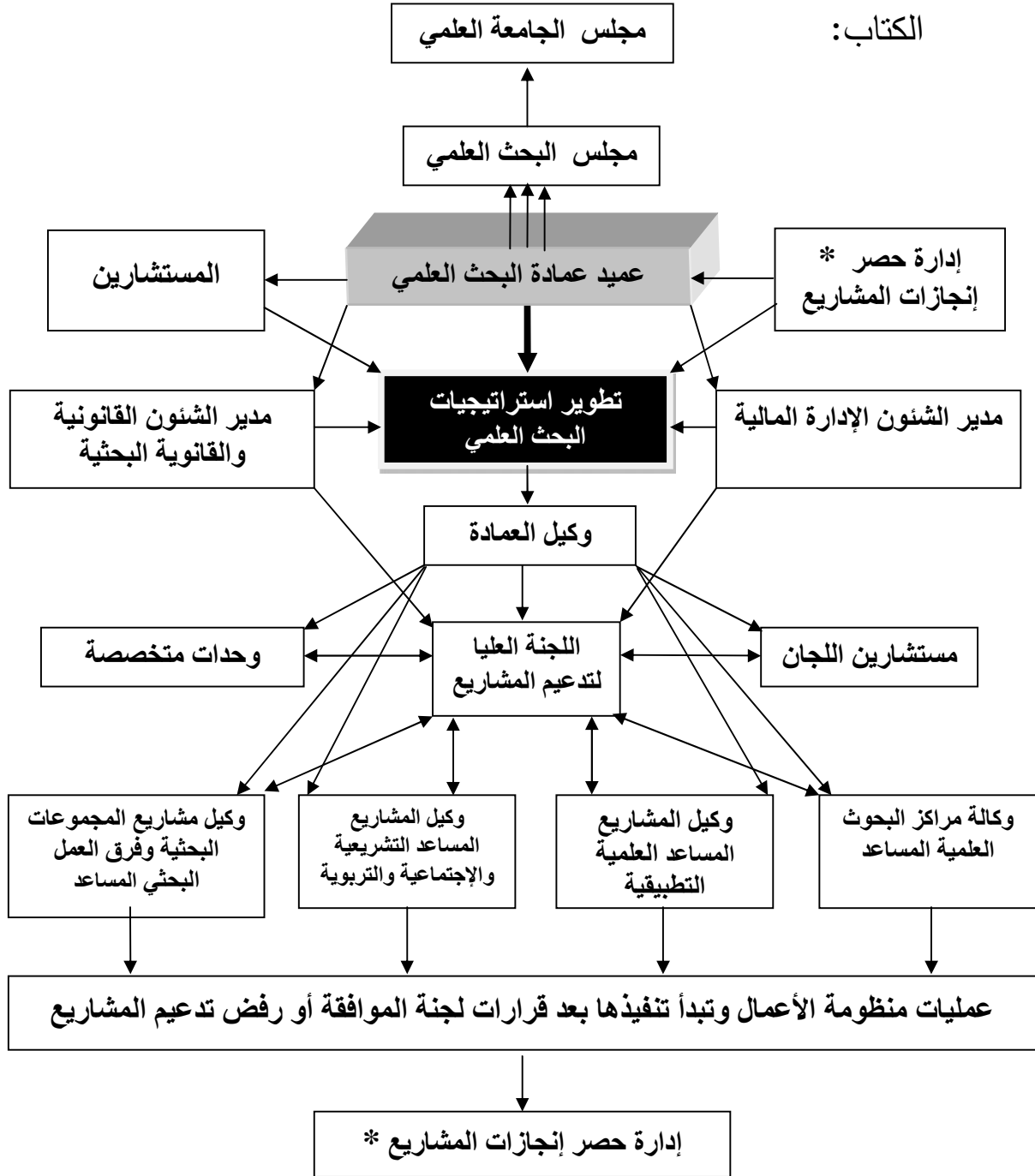
الهيكل التنظيمي لعمادة البحث العلمي



(1) عداد مخطط الهيكلية التنظيمية يدل على عدم وجود خبرة لا لعميدها ولا لمستشاريه ولا لوكلائه. والسبب بسيط وهو عدم تحديد مهام كل ما هو مشار له بمسمى الوظيفي في المخطط، ولن نصل لمخطط هيكلية تنظيمي يمثل حقيقة المهام الوظيفية وتحمل المسؤولية على أرض الواقع إلا إذا تم وضع مهام محددة لكل وظيفة في إدارات العمادة وعلى أن يكون مسمى الوظيفي يتواءم مع مهامها.

(2) هل يعقل حسب ما جاء في المخطط أن تخرج أسهم لجميع إدارات العمادة لعميدها ... فما هي مهامه؟ وهل يستطيع إدارة جميع مهام إدارات العمادة بشكل مباشر بدون الإستعانة بمستشار واحد أو اثنين ووكيل واحد فقط وأين الشئون القانونية ضمن هيكله العمادة؟ وعليه يمكن إعادة تنظيم مخطط الهيكله على النحو التالي حسب خبرة مؤلف

الكتاب:



(3) نلاحظ من المخطط الذي تم تصميمه من خبرة مؤلف الكتاب أنه يلقي الضوء على مهام عميد العمادة وعلاقته بمجلس الجامعة العلمي من خلال مجلس عمادة البحث العلمي وإنجازات العمادة وأهمية علاقته بإدارة الشؤون القانونية والقانونية الفنية في حل المعوقات في مسيرة البحث العلمي بالجامعة، إلى جانب علاقة منظومة الأعمال فيما بين إستراتيجيات التطوير وآليات وضع إيديولوجيات جديدة للتطوير من خلال خبرة العميد المدعمة بالإدارة المالية والقانونية الفنية وآراء مستشارينه ونتائج تقييم الانجازات نوعياً وكمياً.

(4) تتضح مهامهم وكلاء العمادة المساعدين في تنفيذ عمليات التحكيم والتدعيم ومتابعة مسيرة البحوث العلمية للمشاريع المدعمة. وكتابة تقارير سرية (بعد أخذ آراء اللجنة العليا بالعمادة) عن المعوقات التي تواجه الباحثين المنفذين لمشاريعهم المدعمة من قبل العمادة أو من الخارج وذلك بالتعاون مع وكيل معهد البحوث والإستشارات المساعد والمسئول عن إدارة تدعيم المشاريع من خارج الجامعة ووكيل العمادة.

(5) نعلم أن مراكز الأبحاث بأي مؤسسة تعليمية تتبع لعمادة البحث العلمي، بل تعتبر جزء لا يتجزء من العمادة. وعليه يشكل مجلس العمادة لرؤساء مراكز الأبحاث على أن يكون:

a. عميد عمادة البحث العلمي رئيس المجلس

b. وأمنة المجلس من الإدارة القانونية الفنية

c. ومسئول الإدارة المالية

d. ووكيل العمادة

e. والمستشارين

f. وأعضاء اللجنة العليا لتدعيم المشاريع

g. ووكيل مراكز الأبحاث المساعد

وتكون أهم مهام هذا المجلس تقديم انجازات المراكز للعمادة سنوياً وتقارير عن المشاريع البحثية المدعومة بالمراكز من قبل العمادة ومن الخارج كذلك (على أن تكون عن طريق العمادة بشكل مركزي). كما أن يتم اعتماد ميزانيات المراكز عن طريق عمادة البحث العلمي بعد الإطلاع على ميزانيات هذه المراكز البحثية بعد أن تقدم لمجلس العمادة لرؤساء مراكز الأبحاث عن طريق القنوات الإدارية والمالية الرسمية بالجامعة. على أن تحدد ميزانيات المراكز المبالغ المالية المخصصة لشراء الأجهزة المركزية والمستلزمات المخبرية ورزاتب الفنيين والباحثين المساعدين.

كما يوجد الكثير الكثير من معايير تحديد مهام اللجان العلمية المتخصصة ووحدات البحث العلمي المتنوعة التخصصات والتي يرأسها وكلاء العمادة المساعدين والتي تختص بمرحلة عمليات منظومة أعمال تبدأ من إستلام المشاريع المعتمدة من قبل عمداء كلياتها ورؤساء الاقسام ذات العلاقة بتخصص المشاريع العلمية حتى إنهاء إجراءات المشروع من النواحي الفنية والمالية ونشر نتائج المشروع في اوعية محكمة.

ولمصلحة تميز البحث العلمي بالجامعة على أسس بنية تحتية بحثية قوية يجب التجرد من المغازي الشخصية خلال تنفيذ منظومة الأعمال البحثية بالجامعة، وعلى أن لا تغطي هذه المغازي على مصداقية واخلاق مهنة البحث العلمي!!!

والله المستعان

مقارنة مدى مواءمة مهام عمادة البحث العلمي مع هيكلتها التنظيمية

كما سنرى عند مقارنة مهام العمادة الموضحة بالسابق والممثلة بالمهام العشرة للعمادة، كما جاءت في موقع الجامعة في الشبكة العنكبوتية مع الطاقة البشرية الموضحة في الهيكلية التنظيمية للعمادة نلاحظ ما يلي:

(1) نذكر المهمة الأولى والخاص ب إعداد خطة البحوث السنوية للجامعة

وتحديد الأولويات البحثية وهي:

a. أبحاث تخدم الشعائر الإسلامية وتيسر أداءها.

b. أبحاث تخدم القضايا الإسلامية

c. أبحاث لتحقيق الأمن المائي.

d. أبحاث لتحقيق الأمن الغذائي

e. أبحاث في مجالات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث.

f. الأبحاث الصحية.

g. أبحاث الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها.

h. الفرص الواعدة من أبحاث التقنيات الحديثة.

i. أبحاث التنمية البشرية والاهتمام بالمبدعين والموهوبين.

التعليق: أولويات المجالات البحثية التي تدعمها العمادة ما هي إلا محورين هما:

(1) التشريع الإسلامي والشعائر

(2) تنمية الموارد الطبيعية المحلية في البحث العلمي والممثلة في:

a. الغذاء ولم تذكر العمادة بصراحة أن الغذاء يتركز في الزراعة

من الناحية الأساسية، أما التغذية الصحية تدرج تحت قائمة

المشاريع الصحية و

b. الماء ولم تشير لثروة الموارد البحرية و

c. الصحة و

d. معالجة التلوث (بموارد طبيعية أو طرق ووسائل أخرى) و

e. ولم تشير إلي البحث عن التقنية الحديثة التي تعتمد على الموارد

الطبيعية، فهل يعقل التوصل لتقنية معينة والحصول على براءات

اختراع عليها وهي أساساً من موارد طبيعية غير محلية!

ويوجد محور ثالث لا تغطية هيكله العمادة من كوادر بشرية متخصصة وهو يتمثل في وضع خطط استراتيجية طويلة المدى في المساهمة الجادة في تدعيم أليات بحثية ومنهجية وتدرسية لغرض إنشاء أقسام لها تخصصات غير متوفرة في كليات الجامعة تعتمد على تسخير الموارد الطبيعية المحلية في خدمة المجتمع والسبب هو أن أسم العمادة عمادة البحث العلمي وليست كما ذكرنا سابقاً بأن يجب ان يكون إسمها عمادة تنمية الموارد البحثية. فأخلاق الباحث تحتم عليه التركيز في تخصصه مهما كان أن تكون المادة العلمية التي يبحث فيها مصدرها موارد بلده الطبيعية و/أو الإجتماعية الإسلامية مادام أنه مسلم.

كما أن العمادة مهتمة بدراسات بحثية عن المشاعر والتشريع الإسلامي فلماذا لم تعطي المعوقات التربوية والإجتماعية والأخلاقية أولية لخدمة المجتمع؟ يمكن للعمادة الرد بأن هناك عمادة أو مركز يدعم مثل هذه المشاريع البحثية التي تحاول جاهدة في وضع حلول للمشاكل الإجتماعية والتربوية والأخلاقية بمجتمعات بلاد المسلمين. فما هو الأولى أن تحتضن أبحاث الشعائر والشريعة الإسلامية وهي عمادة البحث العلمي التطبيقي أو الخليط بين التخصصات تضع أولية لجزء منها وتترك أخرى لمراكز تدعيم أخرى بالجامعة!

كما ان الهيكله الخاصة بالعمادة لا يمكنها بأي حال من الاحوال تغطية كل تخصصات المشاريع البحثية التي تدعمها! وعليه أختتم تعليقي على هذا المحر

بالسؤال التالي وهو:

فأين تقع إدارة حصر إنجازات نتائج المشاريع المدعمة في هيكلية العمادة؟

(2) **المهمة الثاني:** الإعلان عن البحوث المدعمة من داخل الجامعة و تحكيمها واعتماد تقاريرها الفنية والمالية. **التعليق:** هل هذا المحور يعتبر ضمن أهداف العمادة أو يجب ضمه ضمن مراحل العمليات في محور تدعيم المشاريع البحثية حسب نوعية المشاريع؟

(3) **المحور الثالث:** التنسيق والمتابعة للبحوث المدعمة من خارج الجامعة. **التعليق:** لا تستطيع العمادة بالطاقة البشرية الموضحة بهيكلتها ان تغطي التنسيق والمتابعة للبحوث المدعمة من خارج الجامعة لأن التدعيم الخارج عن الجامعة يجب أن يتبع إدارة خاصة بها يمكن أن تكون معهد البحوث والإستشارات على أن يضاف لأسم المعهد كلمة الخارجية ليصبح "معهد الإستشارات والبحوث الخارجية" على أن تكون مهامها تحديد نسبة الملكية الفكرية للجامعة من نتائج المشاريع المدعمة من خارج الجامعة. فلم يذكر أي معلومات عن كيفية تقسيم الملكية الفكرية فيما بين الجهة المدعمة من خارج الجامعة والباحثين المنفذين للمشاريع وحق الجامعة فيها!!! فيفضل ان تكون أخلاقيات المهنة هنا واضحة وضح الشمس في مثل هذه الموضوعات الحساسة والتي يجب توضيح حق كل من له حق في المشاريع البحثية المدعمة من خارج الجامعة. ولا يوجد ما يمنع من جعل هذا المعهد جزء من هيئة عمادة البحث العلمي. لإظهار مصداقية العمل وتحديد الملكية الفكرية لكل ذي حق. كما يفضل أن تكون في العمادة أو المعهد إدارة متخصصة في معالجة أي معوقات تواجه الباحث و/أو الجهة المدعمة من خارج الجامعة.

(4) **المهمة الرابع:** تشجيع الباحثين من الأساتذة المساعدين المعينين حديثاً بالجامعة على المشاركة في المشاريع البحثية المدعومة، ويتركز الهدف منح **الأساتذة الجدد** لمساعدة الأساتذة المساعدين حديثي التخرج على بدء أنشطتهم البحثية عن طريق توفير الدعم المالي وشراء الأجهزة والمستلزمات والدعم التقني عن طريق توفير النصح العلمي من الأساتذة أصحاب الخبرة في الأبحاث. وتبلغ مدة المنحة 6 أشهر بما لا يتجاوز 50,000 ريال للمشروع. وتساهم المنحة في تعريف الأساتذة الجدد بأنظمة الجامعة البحثية كما تساهم في ضمان استمرارية النشاط البحثي الذي بدأه الأستاذ (يقصد هنا الأستاذ المساعد) أثناء أداءه لرسالة الدكتوراه.

التعليق: هل الخمسون ألف ريال تكفي لتغطية مكافئة الأستاذ الجدد والأجهزة والمستلزمات والنصيحة من الأساتذة أصحاب الخبرة في الأبحاث؟؟؟ الهدف من هذا المحور غير واضح المعالم ولا يدل إلا على عدم الخبرة في البحث العلمي أو كتب بطريقة عقيمة غير واضحة المعالم أو تم التعمد في ذلك لجعلها مبهمة! ولكن على العموم من منطلق أخلاق المهنة أن نوضح أن آليات تدريب الأساتذة المساعدين واجب على كل أستاذ متخصص (في حالة شعور الأستاذ بأن الأستاذ المساعد بالفعل يرغب في تعزيز جذور مهارات البحث العلمي في ذاته ويهدف خدمة مجتمعه) وغير ذلك يكون تهريج فاضح وإخلال صريح باداب المهنة وأخلاقياتها مثل رغبة الأستاذ المساعد (المواطن) أن يعتمد على الأساتذة الجدد (المتعاقدين) بأن ينفذوا البحوث ويكتبون أسمه معهم، إلي جانب اسم مؤسسته التعليمية وعنوانها. ولكن التدريب ونقل الخبرة البحثية من الأساتذة الجدد والتميزين لأستاذ مساعد لا تتم

إلا عن طريق التوريث عندها يعمل الأستاذ المساعد بجد وهمة ونشاط تحت إشراف الأستاذ كان جديد أو متميز وذو خبرة طويلة وليس لمدة 6 شهور وبمبلغ لا يغطي تكلفة شراء جهاز واحد في أغلب التخصصات العلمية التطبيقية ما دامت اللوائح والانظمة تجبر الباحث من الشراء عبر المؤسسات الخاصة. المحور مهم ولكن هدفه غير واضح المعالم كما ذكرنا سابقاً. ويمكن تدعيم الأساتذة مادياً بمبلغ مقطوع مقابل توجيه الأساتذة المساعدين في أعداد مشاريع البحث العلمي وكيفية إدارتها وتنفيذها حسب تخصصاتهم العلمية ولكن هذا يعتمد على رغبة وجدية الأساتذة المساعدين في التدريب على إعداد وتنفيذ مشاريعهم البحثية بشكل رئيسي في المستقبل. كما يمكن تحفيز الأساتذة المساعدين على الإلتحاق بفريق عمل الأستاذ المقدم لمشاريعه للتدعيم من العمادة هذا لأخذ الخبرة في مجال أعداد وتنفيذ المهام الموكلة لهم ضمن مذكرة المشروع المدعم للأستاذ. وفي حالة عدم إلتزام الأستاذ المساعد في تنفيذ مهامه يتم حجب مكافئته وإبلاغ المجلس العلمي بشكل سري عن طريق تقديم تقرير عن هذا الأستاذ المساعد والذي لم ينفذ مهامه بالمشروع بأمنه وجد، لكي يأخذ بالتقرير من قبل المجلس العلمي عندما يقدم نتاجه العلمي للترقية. وهنا تظهر على أرض الواقع قرارات مجلس الجامعة الخاصة بأليات ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة!

(5) **المهمة الخامسة:** الإشراف على أعمال مراكز البحوث المرتبطة بعمادة

البحث العلمي و متابعة نشاطاتها و تقييم أدائها. **التعليق:** هذا المحور هام جداً ويدرج تحت مهام العمادة ولكن ليس بهذه الصيغة العنيفة والجافة والسبب بسيط لان هذه المراكز ليست تحت الرقيب والجلاد وهو عمادة البحث العلمي، بل هذه المراكز ما هي إلا عضو من أعضاء

عمادة تنمية الموارد البحثية وليست عمادة البحث العلمي التي تعتبر نفسها الجراد والمراقب على المراكز بل هذه المراكز جزء لا يتجزء من العمادة. فهل نص هذا المحور يهدف لأي جهة تتحمل مسؤولية انجازات هذه المراكز؟ ولكن الصيغة المكتوبة بهذا المحور ما هي إلا أن العمادة تعتبر مشرفة ومتابعة ومقيمة لهذه المراكز. فكيف يذكر ضمن النص بأنها مرتبطة بعمادة البحث العلمي!! وهي المراكز ما هي إلا جزء لا يتجزء من العمادة، بمعنى أن العمادة ما هي إلا أكاديمية بحث علمي تعتبر أحد ركائز العمادة في هيكلتها. فعندما تقوم بتقييمها فهذا يعني انها تقيم نفسها بنفسها!!! وعلى العموم ننتظر بنود الإستراتيجية التي لم تعلن حتى تاريخه إستناداً لما أشار له نص هذا المحور الهام جدا في محاور مهام العمادة. ونرى هنا أن أي فشل يصيب أي مركز من هذه المراكز تتحمله العمادة تحملاً كاملاً لأنها تعتبر المسؤولة عنها. إلي جانب المجموعات البحثية تعتبر من مسؤولية العمادة من ناحية مدى الفائدة من انجازاتها البحثية.

(6) **المهمة السادس:** الاتصال بمراكز البحوث الخارجية وتنمية التعاون معها. **التعليق:** بلم توضح العمادة عن آلية ها التعاون الدولي ولم تذكر القواعد الأساسية التي يمكن على ضوءها تنمية التعاون. لذا هنا نذكر بأن:

a. أهم أسس التعاون يجب ان تقام على إستفادة بلاد المسلمين من هذا التعاون على أن لا يتعارض مع التشريع الإسلامي و/أو التنازول عن حق من حقوق المسلمين. و

b. يتم التركيز على نقل التكنولوجيا مقابل المادة فقط مقابل مبالغ مالية حتى ولو كانت باهضة، ما دام المدتمعات الإسلامية سوف تستفاد من هذه التكنولوجيا في البحث العلمي لإستثمار الموارد الطبيعية المحلية في بلاد المسلمين وليس كتابة أسماء هيئة تدريس وجامعاتهم في بحوث مقابل دفع مبالغ مالية ضخمة ولا تستفاد منها بلاد المسلمين.

(7) إنشاء المجاميع البحثية وتنظيم آلية عملها، حيث تعتبر المجموعات البحثية من أهم عوامل رفعة مسيرة البحث العلمي في المؤسسات البحثية وأكثرها نجاحاً من حيث انتقال الخبرة للمنظمين لها، لكون العمل البحثي الجماعي غالباً ما يكون أكثر جودة وأغزر نفعاً من العمل الفردي. **التعليق:** ما ذكر في هذه المهمة ممتاز ومن كتبه على دراية بآلية عمل المجموعات البحثية ولكن لدينا ملاحظتين هما:

a. لا يمكن أن يوضع شرط أن يكون عدد الباحثين ثمانية بدون الإشارة لأفضلية تعدد تخصصاتهم ذات العلاقة بصميم الاهداف البحثية التي يراد تحقيقها من قبل المجموعة البحثية. وبدون الإشارة لتحديد العدد استناداً لنوعية أهداف المجموعة البحثية التي ترغب في تحقيقها.

b. الإشتراط بأن يكون أحد أفراد المجموعة البحثية باحث أجنبي متميز ومصنف دولياً يعمل مع المجموعة البحثية غير منطقي نهائياً. وأهداف المجموعة البحثية هي التي يمكن قياس معاييرها وإمكانية مشاركة باحث متميز دولي أو لا حاج له. ويفضل عدم وضع هذا الشرط ولكن المطلوب إعادة صياغة البند بأن يتم الإستعانة بخبير أجنبي في حالة أحتياجه لتحقيق أهداف المجموعة البحثية فقط. وليس أن يكون هو من ينفذ أهداف المجموعة البحثية الوطنية ويضع أسمائهم مع بحوثه! فإن حدث هذا تكون

هذه المجموعات البحثية فاقدة لآخلاقها وفاقدة كذلك لأخلاقيات مهنتها. وتكون النتيجة النهائية هي الإضرار بالأجيال المستقبلية بدلاً من الاستفادة منها في تطوير البحث العلمي في بلاد المسلمين نجدها تتعلم الاتكالية على الغير. وعلى ما أقول شهيد. كما يجب تحديد من يقدم ورشة عمل ومحاضرة عن نتائج المجموعة البحثية بأن يكون مواطن وليس اجنبي أو متعاقد. ولتفادي ما حدث من الخروج عن أخلاقيات المهنة في اللقاء الأول للبحث العلمي عام 1997م والذي نظمتُه عمادة البحث العلمي بالجامعة. حيث وجدنا المتعاقد هو الذي يلقي نتائج المشروع والباحث الرئيسي المواطن يتفرج. وزيادة عن هذا نجد ظهور اسمه في مجلد الجامعة. فكيف تكون أخلاق هذا المواطن الذي ينسب عمل غيره له وهو جاهل بالمشروع وكيفية إلقاء نتائجه؟ وكيف يستلم مبالغ مالية حتى ولو كانت صغيرة؟ فهل تعتبر مال حلال يدخل في جيبه؟ مادام على مستوى أعضاء هيئة تدريس يقومون بهذه الأعمال المخجلة فما بال أبنائهم وهو جزء لا يتجزء من أجيال المستقبل الذين سوف يحملون راية تطوير دولهم وهم وأولياء أمورهم ينسبون حق ليس من حقهم إلي أنفسهم! وكيف يمكن إسناد هؤلاء الدكاترة في تدريس أجيال المستقبل بالجامعة؟

c. للتحكم في مثل هذه السلوكيات التي تخالف الاخلاقة وكذلك أخلاقيات المهن، يفضل أن يطلب رسمياً من الباحث الرئيسي وأفراد المجموعة بأن يقدموا ندوة وبنافش كل منهم حسب تخصصه النتائج التي حققتها هذه المجموعة أمام خبراء متخصصين. ويتم احتساب هذا النشاط عند ترقيةهم من منطلق إثبات مصداقية عملهم بالبحث العلمي بأنفسهم لتحقيق أهداف مجموعتهم البحثية.

d. يمكن فتح مجال إنتداب أعضاء هيئة التدريس للإلتحاق بمجموعات بحثية متميزة دولياً للتدريب الفعلي على البحث العلمي ثم يعودون ويقودون مجموعات بحثية بالجامعة بعد أخذ الخبرة ونقل التكنولوجيا. فقد كان هذا المجال مفتوح لأعضاء هيئة التدريس المتميزين بالجامعة من خلال بعض برامج البحث العلمي والدراسات العليا خلال العقدين الماضيين، فلماذا لا تم تفعيل هذه البرامج، إلي جانب الإستعانة بباحثين متميزين أجنب يقومون بتحقيق اهداف المجموعات البحثية، وتكون النتيجة مؤسفة على الجامعة والكوادر التي تدرس اجيال بلاد المسلمين.

e. لتنمية إسلامية مستدامة ببلاد المسلمين يفضل تشكيل مجموعات بحثية متعددة التخصصات النوعية والكمية بهدف تسخير الموارد الطبيعية في خدمة المجتمع (كما ذكر ذلك ضمن أهداف المجموعات البحثية من قبل عمادة البحث العلمي ولم تشير لتحفيز المجموعات البحثية على إستثمار الموارد الطبيعية المحلية بحثياً). وكانت نواة هذه المجموعات البحثية هي المشروع الذي قدمته للتدعيم من أكثر من جهة منذ اكثر من عشرة أعوام. ويتضمن أكثر من عشرة متخصصين متميزين بالجامعة في تخصصات تشمل ستة كليات بالجامعة وبشهادة أساتذة بكلية الطب بأن هذا المشروع يعتبر أول مشروع من نوعه في تاريخ جامعة الملك عبدالعزيز. ولم يتم تدعيمه حتى تاريخه. ويهدف المشروع ببساطة إلى تسخير نبات بري اقتصادي في محاولات جاده لإستخدامه كدواء صيدلاني حضاري بدل الإستمرارية من استعماله في مجال الطب الشعبي وعلى نطاق ضيق وبدلاً من استيراد مثيله من الخارج. وما دام عمادة البحث العلمي تعمل جاهدة على تشكيل مثل هذه المجموعات، فلماذا لا تسعى وراء تشكيل مجموعات بحثية من كوادر بشرية متميزة وطنية وغيورة على مصلحة البلاد تستغل

الثروة الطبيعية ببلاد المسلمين لخدمة المجتمع! بدلاً من الجري وراء الإستعانة بالباحثين المصنفين دولياً والذي لن يقدموا أي فائدة مرجوة لجامعاتنا بل الذي حدث وهو تقديم اللوم والإهانة لجامعتنا نتيجة هذه التعاملات البحثية غير الاخلاقية. والعجيب هو رد وكيل الجامعة للبحث العلمي والدراسات العليا بأن ما دام جامعة هارفورد وأكسفورد تنفذ مشاريع بحثية مشتركة وتقيم تعاون بحثي فلماذا لا نقيم تعاون دولي مثلها؟ هذا الرد لا يعتبر إلا حجة قوية على مصداقية الباحث المتميز الدولي الذي أهان وشتم في وسائل الاعلام جامعة الملك عبدالعزيز علنياً. والسبب ببساطة أن ما قاله وكيل الجامعة يعتبر حجه عليه وليس مبرر لعقد إتفاقيات بحثية دولية مشتركة وهذه الحجة كالتالي:

i. الإتفاقيات الدولية فيما بين الجامعات المتميزة تكون قائمة على البنية البحثية التحية القوية التي لديها القدرة العلمية في إستقطاب الأموال من المجالات الصناعية والزراعية وغيرها للتنمية المستدامة في دولهم. ولكن تقارنها باتفاقيات دولية مع جامعة ليست لديها بنية تحتية بحثية وتدفع أموال ضخمة مقابل كتابة أسم الجامعة في بحوث الباحثين المتميزين دولياً. تعتبر المقارنة مهزلة ووكيل الجامعة يقف على سطح هش سوف يقع في باطنه لان ليست لديه قاعدة بحثية يستند عليها إلا أعضاء هيئة تدريس تكتب أسمائهم في بحوث الغير وليست لديهم الخبرة في مجالات البحث العلمي المتنوعة للأسف الشديد. وبدلاً من حرص الجامعة على تقويم هذه المهازل غير الأخلاقية والتي تخالف أخلاقيات المهنة في معاقبة كل من يأخذ حق ليس له فيه من شيء ويعتبر حرام عليه وعلى أهله. نراها تجري وراء كتابة عنوانها في بحوث باحثين متميزين دولياً مقابل مبالغ مالية ضخمة. فهذا التصرف يشجع أعضاء هيئة التدريس على الاستمرارية في الإتكالية على

الغير، والتي تعتبر في التشريع الإسلامي من المحرمات لمخالفتها أخلاقيات المهنة.

وسبق وذكر أمامي أحد أساتذة الجامعات المصرية بأنه على استعداد كامل لكتابة أسم أي دكتور في بحوثه مقابل أعطاه ألف جنيه مصري. لماذا؟ لأن الأستاذ المصري يريد تغطية تكلفة بحثه لأنه دفعها من جيبه ولكي يستمر في البحث العلمي لأن دخله لا يساعده على الصرف على مسيرته البحثية للأسف الشديد وأنا أعطيه العذر. ولكن لا أعطي العذر للدكتور الذي يشتري بحث مقابل المادة وهو متخلف في البحث العلمي، فكيف سيستطيع تنمية قدراته في تدريس الأجيال وخدمة مجتمهة! كما ذكر وكيل احد كليات الجامعة بأن ما حدث من فضيحة لفتت إنتباه الكثير من الباحثين المتميزين دولياً للتعاون مع الجامعة - لماذا؟ - لأن هؤلاء الباحثين المتميزين وجدوا مصدر تمويل جديد لبحاثهم وزيادة في دخلهم المالي. وهذا المصدر ما هو إلا كالبقرة الحلوب التي يمكن أن يحلبها كلما كتب عنوان الجامعة في بحوثه. حيث خلال الثمانينات كانت هناك مقولة بحلب البقرة. ونجد إعادة التنويه لهذا المثال البقرة الحلوب قد عادة مرة أخرى الآن لإستنزاف أموال المملكة وبلاد المسلمين أجمع من خلال قنوات التعاون بين الجامعات الإسلامية والغرب لكي تظل جامعاتنا متخلفة عن الركب، إلي جانب إستزافها نتيجة إشعال الفتنة الفوضائية الشعوائية. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(8) المهمة الثامنة: إعداد الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة. ذكر في موقع العمادة بالجامعة على الشبكة العنكبوتية بأن: (الخطة الاستراتيجية في مرحلة الإعداد. ونحن منتظرين ظهور هذه الخطة، ونتمنى من اللع

تعالى أن تركز هذه الإستراتيجية على إستثمار الموارد الطبيعية في البحث العلمي لتنمية شاملة للزراعة والصناعة في مملكتنا الحبيبة). وقد أقامت العمادة ورشة عمل لوضع الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي بالجامعة، وتوصلت الورشة إلى صياغة الرسالة كالاتي:

الرقى بمنظومة البحث العلمي لصناعة المعرفة وخدمة المجتمع من خلال تلمس الاحتياجات و ابتكار الحلول وسوف تستكمل الخطة بعقد ورش عمل أخرى إنشاء الله تعالى. التعليق: أربعة عقود من الزمان ولم تنتهي الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي في أغلب جامعات بلاد المسلمين. ما شاء الله. لا تعليق لنا إلا: "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم". إين النصف مليار ريال سعودي الذي دعمت به مشروع آفاق لتطوير التعليم العالي ومنها دراسة أوضاع الطلاب والبحث العلمي والدراسات العليا و ... و و ... منذ أكثر من أربعة أعوام، ولم نرى أو نسمع أي دراسات إستراتيجية إنتهت أو تم عرض نتائجها على المتخصصين ليستفيدون منها في أداء مهامهم جهة تدريب أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات على البحث العلمي وكيفية خدمة المجتمع. كما انني لا ادري كيف كانت تسير آلية العمل في عمادات البحث العلمي بالجامعات في المملكة وليست قائمة على توجهات وخطط إستراتيجية محددة المعالم خلال الأربعون عاماً الماضية، بالرغم من أن بعض بلاد المسلمين تصرف مليارات على تطوير التربية والتعليم العالي. ومنها المملكة.

(9) المهمة التاسعة: تسجيل براءات الاختراع لأعضاء هيئة التدريس

بالجامعة. التعليق: نرى أن إدارة تسجيل براءات الاختراع يتم ضمها

لمعهد الإستشارات والبحوث الخارجية. من منطلق أن عملية التسجيل

لحفظ الملكية الفكرية للإستفادة منها مالياً في التجارة في المقام الأول والأخير. كما يمكن لأي تجار أن يقوم بتسجيل براءة اختراع حتى ولو كان كرسي بغرض حفظ الملكية الفكرية لتسويق منتجه بدون ان يتدخل أي شخص في تصنيعه ومنافسته في السوق. فالمبالغ التي تدفع لتسجيل براءة الأختراع مبالغ ضخمة نتيجة ان هذا التسجيل يحفظ المنتج لصاحبه في الدولة التي سجل فيها اختراعه فقط ولكن لا يقوم التجار بتسجيل اختراعه في دولة أخرى إلا في حالة رغبته في تسويق المنتج في هذه الدولة. وبراءة الاختراع لها قيمتها التجارية أكبر بكثير من القيمة العلمية اتجاه خدمة المجتمع. ولكن خدمة المعرفة ونشرها للاختراعات التي تفيد العلم وليس التجارة، فلا يتم تسجيلها كبراءة اختراع ولكن تنشر للإستفادة العلمية منها بالرغم أن لها قيمة علمية معنوية أقوى من قيمة اختراع تجاري يتم الحرص على تسجيله كبراءة اختراع لحفظ الملكية الفكرية في مراحل تسويقه التجاري. وعليه ليس لعمادة البحث العلمي دخل في عملية التسجيل ولكن من واجبها ضم هذه البراءات كأحد إنجازاتها فقط وذلك للحرص على التصنيف الدولي للجامعة ... وهكذا.

(10) **المهمة العاشرة:** تنظيم حصول الباحثين على الجوائز السنوية للبحث العلمي المعتمد من الجامعة. **التعليق:** لقد تم المشاركة ببحث في مؤتمر العرب السادس 15 ابريل 2006 م عن منظومة التميز البحثي دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة (كامل مقالة البحث توجد في الملحق 2). وكان هذا البحث النواة الأولى في تبني الجامعة لتقديم جوائز للتميز البحثي. ولكن ما جاء في دليل جوائز جامعة الملك

عبدالعزیز للتمیز فی البحث العلمی 1431ھ / 2010م فی صفحة 35 عن
جائزة النشر العلمی لطلبة الدراسات العلیا (المرجع: موقع عمادة البحث
العلمی بجامعة الملك عبدالعزیز بالشبكة العنكبوتیة) هی إحدى جوائز
جامعة الملك عبد العزیز للبحث العلمی، إذ تمنح لطلبة الدراسات العلیا
ومشرفیهم ، إذا نشرت الورقة المسئلة من بحث الطالب فی إحدى الدوریات
أو المجلات العلمیة العادیة أو المصنفة عالمیاً وفقاً لتصنیف هیئة:
Thomson Reuters (ISI) والتي تصنف الدوریات وفقاً لمعامل التأثير
للدوریة: Impact Factor

تهدف الجائزة إلى تقدیر الجامعة لطلبة الدراسات العلیا الذین یهتمون بنشر
أبحاثهم عالمیاً، والتشجیع على المبادرة والحرص على إتباع ذلك من كافة
طلبة الدراسات العلیا بالجامعة ، مما یحقق لذاتهم وللجامعة حضوراً عالمیاً.
قیمة الجائزة والمزايا الممنوحة: تمنح هذه الجائزة للطالب المنفرد مناصفة
مع المشرف أو المشرفة وتقسم على الطالب أو الطالبة والمشرف أو
المشرفة فی حالة وجود أكثر من باحث للبحث المنشور وذلك على النحو
التالی:

أ . جائزة النشر من الرسائل العلمیة :خمسة آلاف ریا للبحث المسئل من
الرسائل العلمیة (ماجستیر /دكتوراه) والمنشور فی:

- إحدى المجلات العلمیة الدولیة
- المؤتمرات الدولیة المحکمة proceedings

ب . جائزة أفضل مستوى نشر علمی

- عشرة آلاف ریا للبحث المنشور المسئل من الرسائل
العلمیة (ماجستیر/دكتوراه) فی مجلة مصنفة طبقاً

لتصنیف Thomson-ISI

مزايا إضافية

- أ - شهادة تقدير من معالي مدير الجامعة
- ب - الإعلان عن ذلك إعلامياً وبمجلات الجامعة وعلى لوحاتها الإلكترونية وبموقع الجامعة على الإنترنت

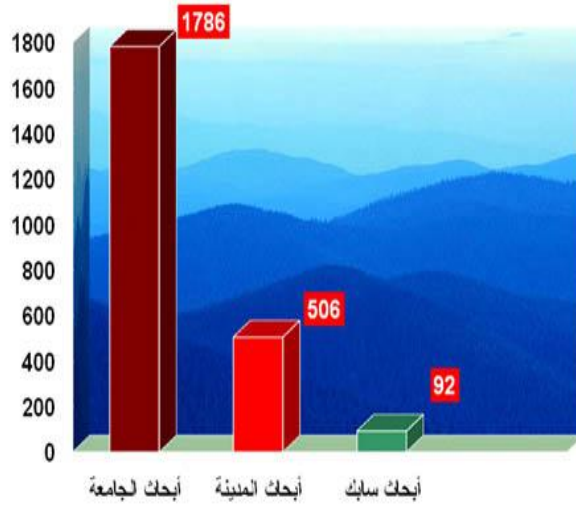
شروط التقدّم للجائزة

- أن يكون المتقدم من طلبة الدراسات العليا بالجامعة أو من مبتعثي الجامعة للدراسات العليا بالخارج.
- أن يكون تاريخ النشر خلال عام الإعلان عن الجائزة.
- أن تنتج الورقة العلمية عن بحث الطالب لنيل الدرجة العلمية.
- أن يستكمل النموذج الخاص بالجائزة ويلتزم بشروط ومعايير وآليات الأمانة العامة للجائزة.
- ضرورة أن يكون العنوان الرئيسي للمؤلف في البحث المنشور منسوب لجامعة الملك عبدالعزيز.

التعليق على ما جاء في الدليل لا يدل إلا على تهميش المشرف على برامج الدراسات العليا والتقليل من قيمته وتهيبط عمله كما ذكرنا ذلك بإسهاب في سلسلة منظومة الثقافة الفكرية بالجزء الرابع عشر بعنوان: "ثقافة معايير تنمية قدرات طلاب/طالبات الدراسات العليا الفكرية". حيث قلنا أن الطالب الذي يحصل على شهادته العليا ليس له أي دخل في أطروحته فهي تصبح ملك المؤسسة التعليمية والملكية الفكرية للمشرف/المشرفين عليها فقط. والأولى أن تمنع هذه الجائزة للمشرفين فقط لتحفيزهم على الإشراف بتميز بحثي على مسيرة طلابهم بمرحلة الدراسات العليا ونشرهم بحوث من الأطروحات. وفي حالة تشجيع طلاب/طالبات الدراسات العليا فيتم وضع جوائز تميز لهم خلال مسيرتهم البحثية وليس بعد حصولهم على الدرجة العلمية العليا. كما أن أول نواة تدريب طالبات الدراسات العليا على كتابة البحث العلمي والمشاركة في المؤتمرات كانوا تحت إشرافي المباشر قبل أن تبدأ الجامعة بتعميم وتحفيز طلاب الدراسات العليا على إلقاء بحوثهم خلال اللقاءات الفصلية والسنوية التي تنظمها الكليات والجامعة.

إنجازات عمادة البحث العلمي:

إجمالي عدد البحوث المدعمة خلال الفترة 1429/1406 هـ



منذ عام 1406 هـ حتى عام 1429 هـ أي 23 سنة تم تدعيم 1786 مشروع بحثي فقط. هنا نرغب في التعرف على الإنجازات التي حققتها عمادة البحث العلمي بأحد جامعات بلاد المسلمين على هيئة أسئلة نطالب بها المسؤولين عن البحث العلمي بالإجابة عليها وهي على النحو التالي:

- (1) كم مشروع تم الإستفادة منه في تنمية الموارد البحثية؟
- (2) كم مقدار إجمالي ميزانية العمادة خلال الـ 23 سنة؟
- (3) كم عدد الكوادر البشرية التي يمكن إستثمارها نتيجة تدعيم العدد الضئيل جدا من المشاريع وهو 1786 مشروع الذي دعمت خلال ربع قرن؟!
- (4) ما هي انجازات العمادة نوعيا وكمياً خلال الربع قرن الماضية؟
- (5) كم عدد الباحثين الوطنيين الذين ساهموا بخبرتهم في هذه المشاريع استناداً للأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة؟
- (6) كم عدد الباحثين المتعاقدين الذين نفذوا المشاريع المدعمة؟

- (7) كم عدد الإمكانيات من أجهزة ومستلزمات وأدوات ومواد متوفرة في المختبرات والمعامل والمكاتب التي تم توفيرها من ميزانية تدعيم هذه المشاريع؟
- (8) كم فني تم تدريبه نتيجة تدعيم هذه المشاريع؟
- (9) كم بحث تم نشره من تدعيم هذه البحوث في مجلات محلية أو دولية محكمة أو غير محكمة؟
- (10) كم عدد الموارد الطبيعية المحلية التي تم العمل البحثي عليها في هذه المشاريع التي دعمت من العمادة؟
- (11) ما هي إستفادة المجتمع من تدعيم هذه المشاريع خلال الربع قرن؟
- (12) ما هو العائد من نتائج هذه المشاريع على تطوير مناهج التدريس؟
- (13) كم عدد طلاب الدراسات العليا التي ساهمت بهذه المشاريع؟
- (14) كم عدد الفنيين الوطنيين الذين ساهموا بهذه المشاريع المدعمة من عمادة البحث العلمي بالجامعة؟
- (15) كم عدد الفنيين المتعاقدين الذين ساهموا بهذه المشاريع المدعمة من عمادة البحث العلمي بالجامعة؟
- (16) كم عدد نتائج المشاريع التي إشتراكها الجامعة بها في مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية؟
- (17) كم ورشة عمل تم عقدها لمناقشة نتائج المشاريع التي دعمت من عمادة البحث العلمي بالجامعة؟
- (18) ما مدى إمكانية إستفادة الباحثين من الأجهزة والمستلزمات التي تم توفيرها من خلال تدعيم مشاريعهم من عمادة البحث العلمي؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات أود أن أصرح بإنجازات مشروع دعم لنا من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ 128.000 ريال فقط هي:

(1) تدريب 4 طالبات دراسات عليا على الإمكانيات مثل الأجهزة المتطورة والمستلزمات والادوات التي تم توفيرها من ميزانية تدعيم المشروع من المدينة.

(2) تدريب فني أردني بحثياً وتقنياً وبعدها تم اعتباره مرجع فني في مركز الملك فهد للبحوث الطبية. وكان التعليق من أحد المحكمين الإستهزائي لأنني قمت بتدريب فني أردني الجنسية. فقمنا بالرد عليه بالمقولة: أين الفني الوطني الغيور والطموح لكي يتدرب على النواحي الفنية البحثية! مادام لا يوجد لدينا هيكلية لتنمية الكوادر الفنية والتقنية في المملكة وفي بلاد المسلمين كذلك.

(3) نشر 4 بحوث في أوعية علمية محكمة وذكرنا كلمة شكر للمدينة في البحوث جميعاً.

(4) المشاركة بنتائج هذا المشروع في 4 مؤتمرات محلية ودولية. احدها في اللقاء الاول بجامعة الملك عبدالعزيز وكان الحضور من المتخصصين ومن الإدارة العليا بالجامعة.

(5) الإستفادة من نتائج المشروع المدعم في التدريس لطلاب الدراسات العليا.

(6) تم عمل بنك في حاسوب أهم جهاز في التخصص للإستفادة منه في عمل كتاب مرجعي للنتائج ويخدم مسيرة الدراسات العليا. ولكن نفاجاً بخراب الحاسوب وضياع هذا البنك في الهواء. نتيجة أهمال أو تعمد أو... الخ.

(7) للأسف الشديد المواد الأولية في هذا المشروع ما هي إلا مواد كيماوية مستوردة من الخارج، وعليه من الصعب التنافس في الإستفادة من نتائج المشروع في خدمة المجتمع أو في تنمية موارد بحثية.

(8) وعند تقديم مشروع يستند على الثروة النباتية البرية تم عرقلته ودعم مكانه مشاريع لا تخدم المجتمع ولا تنمية موارد بحثية نتيجة الإتجاه جهة عرقلة التنمية المستدامة للمصلحة الشخصية - فأين الاخلاق وأين أخلاقيات المهنة المنبذقة من مكارم الاخلاق !!

وبعد هذه الانجازات التي حققناها تم الإشهار بنا من قبل المدينة بأن لى مشروعين متشابهين أرغب في تدعيمهما من جهتين حكومية مختلفة وهي جامعة الملك عبدالعزيز ومدينة الملك فهد للعلوم والتقنية. ولم أنهي فنيا وإدارياً المشروع الذي حقق الانجازات السابقة إلا بعد الإنتهاء منه بخمسة أعوام نتيجة وعد صريح من المسؤولين بالمدينة بتقديم خطاب لشخصي بعدم وجود هذا التشابه ولم يصل هذا الخطاب منذ أكثر من أربعة أعوام حتى الآن! لماذا؟ ببساطة لان مصداقية المدينة فقدت من قبل الباحثين الوطنيين الذين من الأولى أحتضانهم لأنهم هم الوحيدين الذين لديهم الغيرة على تنمية أوطانهم وتنمية كوادهم البشرية ومواردهم الطبيعية وليس من نتعاقد مهم مقابل تقديم مهام محددة حسب العقود المبرمة معهم مقابل مادي محدد في العقود. وليس مطلوب منهم تقديم أكثر من ما تعاقدوا عليه فقط وهذا حسب التشريع الإسلامي. فلا نستطيع لومهم او إجبارهم على تقديم خدمات تخرج عن نطاق العقد.

الفصل الرابع

إيجابيات والسلبيات التي تواجه البحث العلمي

- 77 البند الاول - تحليل الهجوم عل جامعة المؤسس
- البند الثاني - إمكانية العمل البحثي من خلال تدعيم مشاريع من داخل
81 الجامعة وتشتمل على باحثين مصنفين دولياً
- البند الثالث - لماذا تم سحب قائمة البحوث المنشورة من مواقع أعض هيئة
90 التدريس بالجامعة على الشبكة العنكبوتية
- البند الرابع - بيوت الخبرة ومشاكلها مع المجتمع والبحث العلمي الإستثماري
91
- البند الخامس - مراكز الأبحاث والكراسي العلمية والمعوقات البحثية
92 التي تواجهها بالجامعة ومدى الاستفادة من المجموعات البحثية
- البند السادس - مشاكل الإشراف المشترك
93
- البند السابع - قواعد المعلومات الإلكترونية مثل odus. وآليات العبث بها
94 وعرقلتها وتدميرها في نهاية المطاف
- البند الثامن - أحد مشكلة التفرغ الكامل للمعيدين والمحاضرين خلال
96 مسيرتهم البحثية في برامج الدراسات العليا
- البند التاسع - استراتيجية إنشاء مراكز بحثية متخصصة بالجامعة
97
- البند العاشر - معوقات البحث العلمي بالجامعة
101
- البند الحادي عشر - العلاقة بين التنمية الإستثمارية المستدامة ومساهمة
108 البحث العلمي

الفصل الرابع

إيجابيات والسلبيات التي تواجه البحث العلمي

نتناول في هذا الفصل عدة بنود ذات العلاقة بمعوقات البحث العلمي والتي تعتبر من السلبيات التي تعمل على عرقلة مسيرة البحث العلمي ببلاد المسلمين بشكل عام وفي جامعة المؤسس بشكل خاص. وما يخص الإيجابيات فما هي إلا نتاج حلول لمعوقات البحث العلمي. فكلما أسرعنا في تقليص معوقات البحث العلمي فسوف تعتبر من أهم الإنجازات التي سوف - بإذن الله - تكون القوة الدافعة في الرقي بالبحث العلمي بجامعاتنا للوصول لما يلي:

- (1) بناء صرح من الكوادر البشرية المتميزة دولياً ويدرج تحت الإستثمار البشري.
- (2) بناء البنية التحتية والأساسية للبحث العلمي.
- (3) زيادة معدلات تسجيل براءات اختراع
- (4) زيادة معدلات نشر البحوث العلمية في المجالات (المفهرسة) المصنفة دولياً.
- (5) زيادة معدلات الإبتكارات والاختراعات المولدة للسلع الاستثمارية في مجالات الزراعة والصناعة.
- (6) زيادة معدلات تأليف وترجمة الكتب المنهجية والتربوية والفلسفية والثقافية لإثراء المكتبة العربية.
- (7) زيادة معدلات المشاركة الفعلية بالمؤتمرات والندوات الدولية.
- (8) زيادة معدل نشر ثقافة البحث العلمي بمجتمعات بلاد المسلمين.

(9) الاهتمام ببناء صرح من كوادر متميزة وطنية تمتلك تقانات علمية في شتى مجالات العلم (التكنولوجيا العلمية) وتستطيع ترجمتها إلي تقانة تقنية (التقنية التكنولوجية) من الموارد الطبيعية المحلية بدلاً من الجزري وراء شماعه محاولات نقل التقنيات الجديدة (التقنيات التكنولوجية) من خرب إلي دولنا....الخ.

وهذه الانجازات إذا تحققت - بإذن الله - فسوف تحدث نقلة نوعية في تنمية التقانة العلمية (التكنولوجيا العلمية) والتي تنتج التقنيات المختلفة، ويترتب على ذلك عدم ذكر الشماعه التي تحمل في طياتها الجري ودفع الاموال الطائله لنقل تقنيات التقانة العلمية (التقنيات التكنولوجية) من الغرب لدول المسلمين ونحن جميعاً نعلم أن من الأمور الصعبة تحقيقها.

فأيدولوجية الجري وراء نقل التكنولوجيا من الغرب كحل لمشكلات التنمية ببلاد المسلمين- بإذن الله - سوف ينتهي عهدها في حالة إزالة معوقات البحث العلمي. والله المستعان

والآن حان دور توضيح سلبيات البحث العلمي على هيئة بنود كالتالي: (لأن كل بند له محور (يحتوي في طياته عناصر متعددة) من محاور برامج البحث العلمي بأي جامعة من جامعات العالم.

البند الاول - تحليل الهجوم على جامعة المؤسس

لكي يمكن التعرف على نوعية البرنامج ومجالات الاستثمار المشار لها بخطاب سعادة الوكيل الأخير والذي ظهر على صفحة الجامعة الرئيسية بالشبكة العنكبوتية. ونص المقال المنشور (مترجم إلي اللغة العربية):

إن جامعة الملك عبدالعزيز يسعدنا تلقيها هذا الانتباه العالمي الذي يتعلق بجهودها الطموحة لتوظيف أهل المواهب العلمية، غير أن عنوان مقالة نشرت مؤخراً في مجلة (Science) أعطت انطباعاً خاطئاً عن برنامج تم إنشاؤه في الجامعة يهدف إلى تعزيز نشاطها في البحث العلمي. من خلال تكامل عمل الأساتذة الزائرين في نشاطات البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز.

ونحن نقدر تقرير مجلة العلوم (Science) للمقابلات التي أجريت مع الأستاذين الزائرين :

- نيل روبرتسون من جامعة ولاية أوهايو.
- راي كارلبرج من جامعة تورنتو.

والتي شرحا فيها حقيقة البرنامج، موضوعاً وأهدافاً.

إن جامعة الملك عبدالعزيز - وبكل وضوح وشفافية - تتبنى منهجاً استثمارياً إستراتيجياً من أجل مستقبل هذا الوطن ، إنه استثمار سليم ومعافي، إلى جانب ذلك فإن البرنامج الذي تبنته الجامعة لا يختلف عن البرامج الموجودة في كثير من الجامعات النخبة حول العالم، هذه الجامعات مازال العلماء المتفوقون ينتقلون منها أكثر العروض إغراء، للعمل بها أو التعاون معها.

لقد بدأت جامعة الملك عبدالعزيز في مارس (2010م) برنامجاً في الرياضيات وبموجبه فإن عدداً من علماء الرياضيات المرموقين والمشهود لهم زاروا الجامعة، وقدموا دورات في موضوعات بحثية راهنة ومعاصرة، وتعاونوا في نشر أوراق بحثية، كما بدأوا في تأليف كتابين، وأطلقوا مجلة علمية في الرياضيات، هي : (Bulletin of Mathematical Science) والتي قام بنشرها الناشر العالمي (Springer) .

وهذا البرنامج تم بسطه وتعميمه ونشره ليشمل معظم التخصصات العلمية الأخرى، باستقطاب أساتذة متميزين زائرين آخرين، للعمل وبشكل مكثف في المشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك مع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز . ويتم التعاقد مع العلماء الذين يستشهد بأبحاثهم بمعدلات عالية على أساس نظام التفرغ الكلي، أو التفرغ الجزئي.

وبناءً على ما سبق .. فإن جامعة الملك عبدالعزيز تربأ بنفسها وبسمعتها من القيام بشراء أبحاث علمية منشورة، من أجل التقدم في التصنيف العالمي للجامعات، فالجامعة لا يمكن أن تضحى بسمعتها من أجل الحصول على جوائز زائفة، وحتى العلماء المتفوقون الذين يتعاونون معها لا يمكن أن يوافقوا على أو أن يقبلوا مثل هذا الافتراض غير الأخلاقي.

أ.د/ عدنان بن حمزة محمد زاهد (وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي)

نطلب مشكورين بأن تُقدم الوثائق التأكيدية على أن مشاريع التعاون الدولي تم تنفيذها بداخل حرم جامعة الملك عبدالعزيز. وذلك لتأكيد مصداقية ما جاء بنص الخطاب السابق. وما هي مدى علاقتها ببرنامج البعثات؟ إلي جانب هل الدعم المادي من هذا الاستثمار سيكون من نصيب إدارة أوقاف الجامعة أو ما هي الجهة المستفيدة؟. كما نود التوصية بأن نأخذ بالاعتبار قبل توقيع أي اتفاقية دولية ما يلي:

- (1) تحديد من خمسة لعشرة متخصصين ذات العلاقة لإبداء مرئياتهم على العقود الدولية. وأخذ توقيعاتهم على مرئياتهم بشكل رسمي.
- (2) مراجعة الشؤون القانونية عن بنود إي إتفاقية دولية قبل اعتمادها وتوقيعها.
- (3) تحديد مدة أي من عقود الاتفاقيات الدولية مع الجامعة، بأن لا تزيد مدتها عن 3 إلى 5 سنوات فقط وقابلة للتجديد مع الإشارة بأنه من الممكن أن

يحدث تغيير لبعض البنود لمصلحة الجامعة عند تجديد أي من هذه العقود الدولية.

والله الموفق

البند الثاني - إمكانية العمل البحثي من خلال تدعيم مشاريع من داخل الجامعة وتشتمل على باحثين مصنّفين دولياً:

وذلك بتقديم مشروع 1 للتدعيم من عمادة البحث العلمي: بهدف تدعيم "التنمية البحثية التحتية والأساسية ذات العلاقة بالتخصصات بالجامعة" على أن يكون الأساس البحثي للمشروع يسخر الثروات الطبيعية المحلية كمواد أولية للبحث العلمي. وذلك بتوفير:

a. المختبر الذي يراعى فيه وسائل الأمن والسلامة على معيار دولي ويمكن اعتباره صديق للبيئة من منطلق الرضى البحثي للعاملين فيه وعلى صحتهم ويشتمل على جميع وسائل الأمن والسلامة على المنشأة التي يتواجد فيها المختبر.

b. أحدث الأجهزة مقرون بتعيين فنيين ومشغلين الآلات على مستوى متميز إلى جانب تعيين فني إلكترونيات وعلى مستوى التميز الدولي (سعودي أو غير سعودي).

c. فتح قناة رسمية وتحت مظلة الامن العام لإستيراد مواد البحث العلمي بطريقة سهلة وفي أقل وقت ممكن. (وهذا من أكبر معوقات البحث العلمي ليس فقط بجامعة المملكة بل بجميع بلاد المسلمين).

d. تعيين باحثين مساعدين لإجراء الجانب العملي استناداً لخطة عمل المشاريع البحثية المدعمة.

e. الإستعدادة بباحثين متميزين دوليين كمستشارين فقط وليس باحثين مساعدين ضمن فرق عمل المجموعة البحثية في المشروع، ويجب تحديد مهام إستشاراتهم بكل وضوح وشفافية. ومدى مستوى تملكهم للملكية الفكرية لنتائج بحوث المشروع المدعم هذا قبل التفكير في النشر في مجلات مصنفة دولياً.

f. يجب على الباحث الرئيسي أن يقدم سيمينار عن مدى التقدم العلمي في مشاريعه بنفسه (وأمام نخبة من المتخصصين ومن ضمنهم مستشار/ مستشارين المشروع) وليس أحد المساعدين أو المستشارين. وهذا هام جداً جداً لتقادي ظهور أسماء باحثين رئيسيين في مجلة الجامعة ولم يقموا بإلقاء بحوثهم بأنفسهم بل المساعدين من قام بإلقاء البحوث خلال فعاليات اللقاء الأول للبحث العلمي بالجامعة 1994م وخلالها كان ضمن المشاركين باللقاء وكيل الجامعة أ.د. أسامة الطيب وقد حضور إلقاء أحد مشاريعي بالتعاون البحثي مع أ.د. منصور سليمان في مركز الملك فهد في حينها.

g. يكون من ضمن مهام المستشار زيارة موقع إجراء المشاريع بداخل حرم الجامعة مرتين على الأقل سنوياً، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

i. تنمية قدرات الباحث الرئيسي وتوجيهه جهة إدارة البحث العلمي من خلال تدريب وتقديم المشورة من المستشار.

ii. أن يقدم المستشار توصيات عن مستوى الإمكانيات البحثية المتوفرة ومدى جدارة الباحث الرئيسي (السعودي) في تنفيذ

البحث العلمي من النواحي الفنية والتقنية والعلمية والبحثية والإدارية و... الخ. وهذا التقرير يعتبر الورقة الرابحة لنجاح مثل هذه البرامج التي تحتوي على تعاون دولي، وذلك لعدم نشر المقولة التالية والتي تعتبر إساءة وإهانة لجامعة المؤسسة وهي "كيف يتم النشر في مجلات مصنفة دولياً باسم الجامعة (حتى ولو كان أسم جامعتنا مقرون بأسم جامعة متميزة دولياً وأسماء بحثين مصنفين دولياً) ولا توجد إمكانيات بحثية لتنفيذ مثل هذه البحوث في جامعة المؤسس؟".

.iii لا يكون للمستشار الحق في قرار نشر نتائج المشاريع في حالة إعتبارها نتائج وطنية يمكن للمملكة إستثمارها بحكم أن موارد المشاريع محلية ومستخدمة كمواد أولية في بحوث المشاريع المدعومة من الجامعة.

.iv لا يتم النشر في مجلات مصنفة دولياً إلا بعد تسجيلها كنموذج صناعي (يتم البحث المادي لإستثماره بشكل فوري) أو كبراءة اختراع بداخل وخارج المملكة بحكم أن موادها الأولية طبيعية محلية ... هذا لحماية الثروات الطبيعية بمملكتنا الحبيبة. (لأن بالفعل مملكتنا تصدر بعض النباتات البرية والورود للخارج بطرق غير مباشرة (منذ عقود من الزمان) ... هذا لعدم وجود لوائح وأنظمة لمثل هذه التصرفات وهذا يعتبر هدر للثروات الوطنية ... وقد أعلنت عن هذا الموضوع لعدد من المسؤولين بالمملكة منذ أكثر من عقدين ولم أجد من يسمع أو مجرد يحاول تفادي هذا الهدر للثروات الوطنية بمملكتنا). ونموذج التقييم موضح في نهاية هذا البند.

المشروع رقم 2 و 3 و : مجالات البحث العلمي التي تعتمد على الثروات الطبيعية هي:

(1) الثروات البحرية في كل من البحر الأحمر والخليج العربي. يمكن إستخراج منها بعض الأدوية للوصول للأمن العلاجي و سلع تجارية متعددة لخدمة المجتمع.

(2) النياتات البرية يمكن استخراج الدواء منها. حتى ولو كان معروف ولكن أصله من مواد طبيعية محلية، يمكن إستخدامة بدلا من المستورد.

(3) الزراعة في أماكن كثيرة بالمنطقة الغربية وأغلبها تحتوي على آبار إرتوازية جوفية تحتوي على كميات مياة عذبة وبكميات ضخمة. يمكن زراعة العديد من المنتجات الزراعية للوصول للأمن الغذائي ويتم استثمارها من قبل إدارة أوقاف الجامعة ورجال الأعمال ... وذلك ليكون هناك دعم و قفي مستمر لأجيال المستقبل.... وهذا لكي يدعو لنا وليس لكي يدعو علينا...

(4) الزيت الخام (الذهب الأسود) ومشتقاته التي تستخدم في إنتاج سلع بتروكيماوية متعددة. وهذا مجال حيوي بالمملكة يمكن إستثماره دولياً، ولكن على أساس "برتوكولات حماية الثروة الطبيعية الوطنية للمملكة في المقام الاول". حيث انصاف الحلول لا تصلح في مثل هذه المشاريع الحساسة والتي تخدم بلاد المسلمين أجمع بإذن الله.

(5) المعادن والتعدين الصناعي وأهميته في الصناعات الثقيلة. ويوجد لدينا الخبراء بكلية الهندسة. وهنا أفضل أن اوضح حادثة مؤلمة وهي بالرغم من وجود مصانع الحديد والصلب بدولة مصر

الشقيقة والنجاح الباهر التي حققتها في صناعة سيارات الفيت المصرية خلال الأربعة عقود الماضية إلا أن الأنظمة ببلاد المسلمين منعت مصانع إنتاج سيارات الفيت من التطوير والتحسين المستمر لصناعة السيارات وعدم دراسة ميزانية اقتصاديات جميع دول العالم الخاصة بتكلفة تصنيع سياراتها بالمقارنة لتكلفة تصنيع سيارات الفيت ... وعليه كانت النتيجة مؤسفة وهي غلق هذه المصانع وإستبدالها بإستيراد سيارات من الشرق الأقصى بأسعار أقل من اسعار تكلفة تصنيع سيارات الفيت في دولة مصر !!! لا يوجد تعليق على هذا - إلا الخوف من تدمير مصانع البتروكيماويات بمملكتنا الحبيبة نتيجة:

- a. أعتماذ المسؤولين على الغرب فقط.
- b. الإستهانة بأساتذة الجامعات السعودية بشكل صوري.
- c. عدم وجود تطوير لمثل هذه المصانع الضخمة - توجد بعض المشاريع التي قامت شركة سابك بتدعيمها - فهل هذه المشاريع المدعمة وميزانيتها يعقل لأي متخصص متميز أن يعتقد بأنها كافية لتطوير مثل هذه المصانع؟ - لا يوجد تعليق إلا مناقشة وضع استراتيجية تعاون مشترك مع هذه المصانع الوطنية لتطويرها وتصنيع منتجات بتروكيماوية جديدة وعلى أساس إنشاء مراكز بحثية تطويرية بهذه المصانع تديرها أساتذة الجامعات السعوديين فقط وبالإستهانة بمستشارين متميزين دولياً - كما أنه لدينا نخبة من أساتذة بكلية الهندسة والعلوم لهذا الغرض. ولكن قبل كل هذا يفضل تعديل اللوائح والانظمة الخاصة باليات

التطوير الصناعي والتطوير بجميع مؤسسات الدولة مثل
ما تم على أرض الواقع من إنشاء إدارات الجودة الشاملة
بجميع مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة على السواء.

(6).....الخ.

نموذج تقييم المستشار (الباحث المصنف كباحث مساند للمشروع) لكامل المشروع المدعم

Project name:		أسم المشروع:
Project no. & Date & period:		رقم الشروع وتاريخه ومدته:
cost of the project:		قيمة تدعيم المشروع:
consultant name:		أسم المستشار (الباحث المتميز دولياً):
Address of consultant:		عنوان المستشار:
communicate to consultant:		التواصل مع المستشار:
Date & period in the location of the project		تاريخ ومدة إقامته في موقع تنفيذ المشروع:
The Consultant activity during period of staying in the project location		الفعاليات التي قام بها المستشار خلال زيارته لموقع المشروع:
-----atc		-----الخ
Note: Attached the time program of your visiting to the location of project.		ملحوظة: إرفاق البرنامج الزمني لزيارتك لموقع المشروع

(متميز)5 ضعيف ، 1وضع علامة صح على ما ترونه مناسب نتيجة زيارتكم لموقع تنفيذ المشروع)

No.	مقياس التقييم Criteria Assessment	1	2	3	4	5	Noted
أولاً: الكوادر البشرية في المشروع							
(I)	معايير تقييم الباحث الرئيسي Criteria of Assessment of PI						
1	مدى جدارته بشكل في إدارة المشروع						
2	مدى تميزه العلمي والبحثي في اتباع الخطة الزمنية لتنفيذ خطه عمل المشروع						
3	مدى تميزه في توفير وحل المشكلات التي تواجه مسيرة تنفيذ المشروع						

						4	مدى تميزه في توفير الإمكانيات التي يحتاج لها المشروع
						5	مدى تميزه في التعامل والتواصل مع رؤساء فرق عمل المشروع
						6	مدى مقدرته على الابتكار
(II) معايير تقييم (المجموعة البحثية) رؤساء فرق المشروع							
						1	في هذه الخانة يتم تقييم كل رئيس فرقة حسب تخصصه ذات العلاقة بمشروع المجموعة البحثية
						2	وسيتم إكمالها في حينها
						3	
						4	
(III) تقييم معايير الباحثين المساعدين							
						1	
						2	
						3	
(IV) تقييم معايير الفنيين ومشغلي الأجهزة وكذلك التقنيين (إن وجد)							
						1	
						2	
						3	
						4	
ثانياً: الموارد الطبيعية في المشروع							
(I) تقييم معايير تقييم إمكانيات المشروع							
						1	مدى معيار توفير مواد المشروع الزمنية
						2	مدى معيار جودة المواد التي تستخدم في تنفيذ المشروع
						3	نسبة توفير مواد المشروع من داخل المملكة %
						4	مدى معيار توفير أدوات المشروع الزمنية
						5	مدى معيار جودة الأدوات التي تستخدم في تنفيذ المشروع
						6	نسبة توفير أدوات المشروع من داخل المملكة %
						7	مدى معيار توفير أدوات المشروع الزمنية

						مدى معيار جودة الأجهزة التي تستخدم في تنفيذ المشروع	8
					%	نسبة توفير أجهزة المشروع من داخل المملكة	9
						مدى معيار وسائل امن وسلامة مستلزمات المشروع من مواد وأدوات وأجهزة	10
						مدى معيار توفر قواعد المعلومات البحثية التي يستعان بها بحث المشروع	11
						مدى معيار توفر الوثائق البحثية المرجعية الورقية التي يستعان بها بحث المشروع	12
							13
تقييم معايير بيئة موقع تنفيذ المشروع							(II)
						مدى معيار سلامة المنشأة التي يقع بها مكان المشروع (مثلاً من الحريق والأضرار المعنوية على المنشأة)	1
						مدى معيار أمن المنشأة التي يقع بها مكان المشروع (مثلاً أمن عام لسرية الوثائق البحثية في المنشأة)	2
						مدى معيار سلامة المنشأة التي يقع بها مكان المشروع (مثلاً من الحريق والأضرار المعنوية في موقع مكان تنفيذ المشروع)	3
						مدى معيار أمن المنشأة التي يقع بها مكان المشروع (مثلاً من أمن عام لسرية الوثائق البحثية الخاصة بالمشروع وموجده بالموقع)	4
						مدى معيار أمن وسلامة العاملين بالمنشأة التي بها موقع المشروع	5
						مدى معيار أمن وسلامة العاملين في موقع المشروع	6
						مدى رضى العاملين لبيئة مكان عملهم بالمشروع	7
						مدى معيار سلامة صحة العاملين بالمشروع خلال تعاملهم مع مواد المشروع ومستلزماته	8
					الخ	9
ثالثاً: تقييم معايير نتائج المشروع							

						1	مدى معيار دقة نتائج المشروع
						2	مدى معيار تطابق نتائج المشروع مع النتائج المتوقعة تحقيقها من المشروع
						3	معدل استثمار نتائج المشروع في التنمية المستدامة بالمملكة
						4	مدى إمكانية تسجيل نتائج المشروع كنموذج صناعي أو براءة اختراع
						5	مدى إمكانية نشر نتائج المشروع في مجلات علمية مصنفة
رابعاً: تقييم							

البند الثالث - لماذا تم سحب قائمة البحوث المنشورة من مواقع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة التي على صفحات الشبكة العنكبوتية وإستبدالها بنظام البحث عن المقالات المنشورة للباحث (عضو هيئة التدريس)؟

ففرجو إعادة قائمة الأبحاث لمكانها في مواقع أعضاء هيئة التدريس بالشبكة العنكبوتية لأن عملية حذف قائمة أبحاثي من موقعي الشخصي لم يتم أخذ موافقتي على ذلك وهذا يدل على أنه تعدي على حق من حقوق الأستاذ الجامعي. وأسف لما أقوله لأنها هي الحقيقة وهي أن عمادة البحث العلمي أنتظرت حتى ندخل بيانات بحوثنا ثم قامت بضمها في قائمة ابحاثها ولم تترك نسخة منها في مكانها بمواقع أعضاء هيئة التدريس - ماذا يدل ذلك؟ - كما أن اغلب بحوثي قمت بدعيمها من مصادر مالية ذاتية واستهلاك بعض المستلزمات من الجامعة، فهي بحوث تمتلكها الجامعة ومؤلف البحث وليس عمادة البحث العلمي بحكم عدم تدعيمها مالياً. كما أن للعمادة الحق في نشر البحوث التي قامت بتدعيمها وليس كل بحوث الجامعة. وما حدث إلا أن العمادة ترغب في عدم إظهار عدد البحوث الحقيقي التي قامت بالفعل بتدعيمها ... وهذا هو الذي يطلق عليه بأسم مخالفة أخلاقيات المهنة ... وهذه هي الحقيقة. وإلا لماذا سحبت عمادة البحث العلمي قائمة بحوثي وبحوث الآخرين من مواقعنا بالجامعة التي كانت معروضة على صفحات الشبكة العنكبوتية؟

والأفضل: أن يتم عرض:

- (1) قوائم تشير إلي بحوث عمادة البحث العلمي التي قامت بتدعيمها و
- (2) قائمة البحوث المنشورة لكل كلية من كليات الجامعة، إلي جانب ترك
- (3) قوائم الابحاث المنشورة في مواقع أعضاء هيئة التدريس كما كانت.

وأخيراً - من حق الجامعة أن تجمع جميع البحوث المنشورة بالجامعة في قائمة مستقلة تُضم إنجازات الجامعة بغرض التصنيف الدولي للجامعات بالعالم - وهذا ما حدث بالفعل - ولكن سحب قوائم أبحاث أعضاء هيئة التدريس من مواقعهم - هذا يعتبر أمر مرفوض نهائياً، إلي جانب عدم إبراز نتائج عمادة البحث العلمي بالجامعة في قائمة بحوثها المنشورة (نتيجة تدعيمها للمشاريع البحثية) على صفحات موقعها وإكتفائها بأعداد احصائية - لماذا؟ - هذا لا يدل إلا على التستر لما كان حادث في عمادة البحث العلمي خلال الأربعة عقود الماضية - .
والله يشهد على ما أقول

البند الرابع - بيوت الخبرة ومشاكلها مع المجتمع والبحث العلمي الإستثماري.
وهنا نرغب في إبراز موقف حدث مع أحد طلابي المتخرجين من الجامعة منذ أكثر من 15 سنة وهو ان هذا الطالب تعاون في بناء بيت خبرة يهدف لإبراز الإستثمار في المجالات الصناعية والتي تحتاج لها التنمية المستدامة بمملكتنا وكيفية آليات الإستثمار الصناعي بالمملكة بشكل عام. وطلب مني أن أزودهم شفوياً بهذه المجالات الصناعية، فهل هذا من الأساليب التي تراعي اخلاق المهنة! قد يكون الطالب من ناحية محبته لأستاذه طلب منه تزويده بهذه المعلومات ولكن هو الآن ليس بطالب بل مسؤول من المسؤولين عن هذا البيت، ويجب ان يراعي سمعة بيت الخبرة بأن يتبع الأساليب الرسمية من خلال بيت الخبرة في التعاون مع أساتذة الجامعات. ولكن أين المسؤول الذي على دراية بهذه المواقف؟ وهل يوجد مسئول بهذا البيت أو أي من بيوت الخبرة على دراية وخبرة واقعية بمجريات الاحداث دولياً لكي يرفعها في إدارة بيوت الخبرة؟ وفي المستقبل

القريب سوف تتضح إيجابيات وسلبيات هذه البيوت، وما قدمته من خدمة للمجتمع بالمملكة.

البند الخامس - مراكز الأبحاث والمعوقات البحثية التي تواجهها بالجامعة. ومدى الاستفادة من المجموعات البحثية.

هنا نود أن نذكر أهداف مراكز الأبحاث العامة من واقع مقالة تم نشرها على صفحات الشبكة العنكبوتية عنوانها الإلكتروني هو:

http://dentarab.com/site/index.php?page=show_det&id=87&select_page=24

توضح بعض الأهداف التي تضعها هذه المراكز أو المجمعات العلمية (المجموعات العلمية) على النحو التالي:

- (1) اكتشاف المواهب والقدرات والميول العلمية لدى الطلاب في مرحلة مبكرة، ورعايتها، وتنميتها، وصقلها ، وتوجيهها التوجيه الصحيح. تعلم أساليب حل المشكلات ، وأساليب الحصول على المعرفة العلمية.
- (2) تطبيق المعرفة العلمية عملياً.
- (3) تنمية القدرة على تصنيع نماذج بعض الأجهزة ، والأجهزة البسيطة.
- (4) تقديم خدمات علمية لهم ، مثل عرض أفلام علمية وإقامة معارض علمية.
- (5) دعم روح البحث العلمي والابتكار والإبداع لدى الطلاب.
- (6) ربط البحث العلمي بأهداف المركز وخطط التنمية في البلد.
- (7) العناية بالبحث العلمي الجماعي من خلال تكوين فرق بحثية أو الاشتراك في وحدات علمية أو لجان تعنى بإعداد بحوث تنفذ حسب جدول زمني عبر تعاون علمي بين أساتذة من داخل الجامعة وخارجها.

- (8) البعد عن الازدواجية والتكرار والمحاولة الجادة للإفادة من الدراسات والأبحاث السابقة في المركز أو المراكز الأخرى في البلد.
- (9) إعداد البحوث المتعلقة بتخصصات المجمع العلمي (المركز أو المجموعة البحثية أو الكرسي العلمي) واهتماماته.
- (10) المتابعة الجادة لحركة البحث العلمي في العالم ومراكز الدراسات في العالم للتعرف على ما لديها من خطط وبرامج تفيد قضايا البحث العلمي.
- (11) التنسيق بين الجهات المعنية بالبحث العلمي داخل المجمع وخارجه.
- وهنا نوضح أن من أولويات مراكز الأبحاث هي تنمية الكوادر البحثية ولكن كيف في حالة عدم توفر مستلزمات البحث العلمي ولا أجهزة القياس المتقدمة

البند السادس - مشاكل الإشراف المشترك. وعدم تفرغ كامل للبحث العلمي لطلاب وطالبات الدراسات العليا

وآخر المشكلات التي ظهرت على أرض الواقع العام الحالي 2012م، والتي هي نفسها المشاكل التي عانيتُ منها خلال إشرافي على طالبة دكتوراه من جامعة طيبة منذ أكثر من عشرة أعوام. والمشكلة هي تقديم طلب رسمي من أحد الأساتذة لمجلس قسم الكيمياء (وهو كان عميد سابق لكلية العلوم) يطلب إنسحابه من الإشراف المشترك على طالبة دكتوراه (بالرغم أنه منذ أكثر من عشرة أعوام كان هو المشرف العام على برنامج الإشراف المشترك) نتيجة تأخير وصول الكيماويات لطالبة الدكتوراه لأكثر من سنة!!! والآن ما نقول في مثل هذه الحالات - فهل هذا بحث علمي تتأخر مواده لأكثر من سنة؟ وتقضي طالبة الدكتوراه سنة كاملة بدون إجراء أي تجربة علمية - كيف يحدث ذلك فأين وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي؟ وأين عمادة الدراسات العليا؟ وأين عمادة

البحث العلمي؟ وأين إدارة جامعة المؤسس من هذا الوضع؟ ونحن لازلنا نجرى وراء تصنيف (فهرسة) الجامعات الدولي !!! نعم - يوجد خلل في نظام البحث العلمي ليس فقط بجامعتنا في المملكة ولكن في جميع جامعات بلاد المسلمين ولكن أكثرها تقدم علمي وبحثي هي الجامعات المصرية - ولهذا السبب قررت بإضافة ملاحق في هذا الكتاب ... توضح بشهادة علماء مصريين متميزين دوليا وضع البحث العلمي بدولة مصر الشقيقة خلال العشرين عاماً الماضية. يمكنكم الإطلاع عليها في الملاحق أو في حالة الرغبة في التعرف على كامل مقالاتهم أن يتم أخذ المرجع الإلكتروني من الملاحق والاطلاع عليها على صفحات الشبكة العنكبوتية.

البند السابع - قواعد المعلومات الإلكترونية مثل Odus. وآليات العبث بها وعرققتها وتدميرها في نهاية المطاف. بعد حصول الجامعة على جوائز للتميز الإلكتروني.

هنا نود أن نبرز أن أي قاعدة إلكترونية تتبع بروتوكول الجدولة (نظام عرض المعلومات في جداول) في إبراز أهمية معايير منظومة أعباء عضو هيئة التدريس في المجالات التالية: (والتي يزودنا بها موقع odus الذي يعتبر من أضخم وأهم وأفضل انجازات جامعة المؤسس)

- (1) نشر معلومات الأستاذ بالكامل وربطه بموقعي الشخصي بالجامعة.
- (2) رصد درجات أعمال الفصل الدراسي.
- (3) رصد الدرجات النهائية.
- (4) نشر درجات أعمال الفصل الدراسي والدرجة النهائية لطلبة.
- (5) التعرف على تقييم الطلاب لأستاذهم.
- (6) التعرف على العبء الدراسي الخاص به.

- (7) الاطلاع على كشف أسماء طلابه في المادة التي سيدرسها أو سبق وقام بتدريسها.
- (8) التعرف على كشوف درجات طلابه وتقديراتهم.
- (9) معرفة أسماء زملائه والمواد الذين يقومون بتدريسها.
- (10) معرفة الدورات المطروحة وعناوينها وزمنها ومكان إنعقادها.
- (11) استخدام نظام خدمتي في التواصل مع طلابه جميعاً عبر الاتصالات المتنقلة.
- (12)الخ.

ما الذي يحدث حالياً خلال النصف الأول من عام 2012م ما هو إلا تدمير متعمد لهذه القاعدة الإلكترونية Odus وتحويلها لقاعدة بأسم Odus Plus ... لماذا؟ ... هنا نطلب من المسؤولين فقط ذكر المميزات التي تزداد عن الـ 11 ميزة السابقة إلى جانب لماذا استخدام نظام عدم جدولة المعلومات وتركها متفرعة يكون عرضها مشتت لأن نظام جدولة المعلومات من أفضل الأنظمة التي تبرز المعلومات في جداول منسقة كما هي في نظام Odus الحالي، فلماذا عرضها مبعثرة ومتناثرة في Odus plus؟ ويمكن إضافة آلية رفع أسماء الطلاب الراسبين بسبب الغياب (DN) في نظام Odus فهي الميزة الوحيدة التي يفتقر لها نظام Odus. وعليه:

نرفض تماماً العبث في نظام Odus وسوف نقف

بالمرصاد لكل من يحاول تدمير نظام Odus

المميز بنظام عشوائي مبعثر

والله على ما أقول شهيد

البند الثامن - مشكلة التفرغ الكامل لطلاب وطالبات الدراسات العليا السعوديين والذين يعملون في مناصب معيد أو محاضر. استناداً للوائح وانظمة الدراسات العليا المعتمدة من مجلس الوزراء بمملكتنا. أذكر مثال واقعي وهو طالبتي الدكتوراه اللتين أشرفت عليهن خلال مسيرتهن البحثية (خلال الخمسة أعوام الماضية)... كانوا غير متفرغتين للبحث العلمي ويعملون لمدة ثلاثة أيام أسبوعياً بكليتهن. (للعلم بأن تكلفة الطالبتين الحاصلتين على درجة الدكتوراه بكليتهن لم تزيد عن 200,000 ريال سعودي فقط إلي جانب إستهلاكهن للمختبرات ومستلزماتها ورواتبهما). فكان من الأولى قبل أن يبدأوا بمسيرتهن البحثية يتم النظر للإستراتيجيات الموضوعية لتعيين معيدات وباحثات سعوديات أو عرب أو أجانب لتغطية أعباء طالبات الدراسات العليا هذا لكي يتم الحصول على إنتاج متميز من عضوات هيئة التدريس:

(1) لتخدم مملكتنا من ناحية و

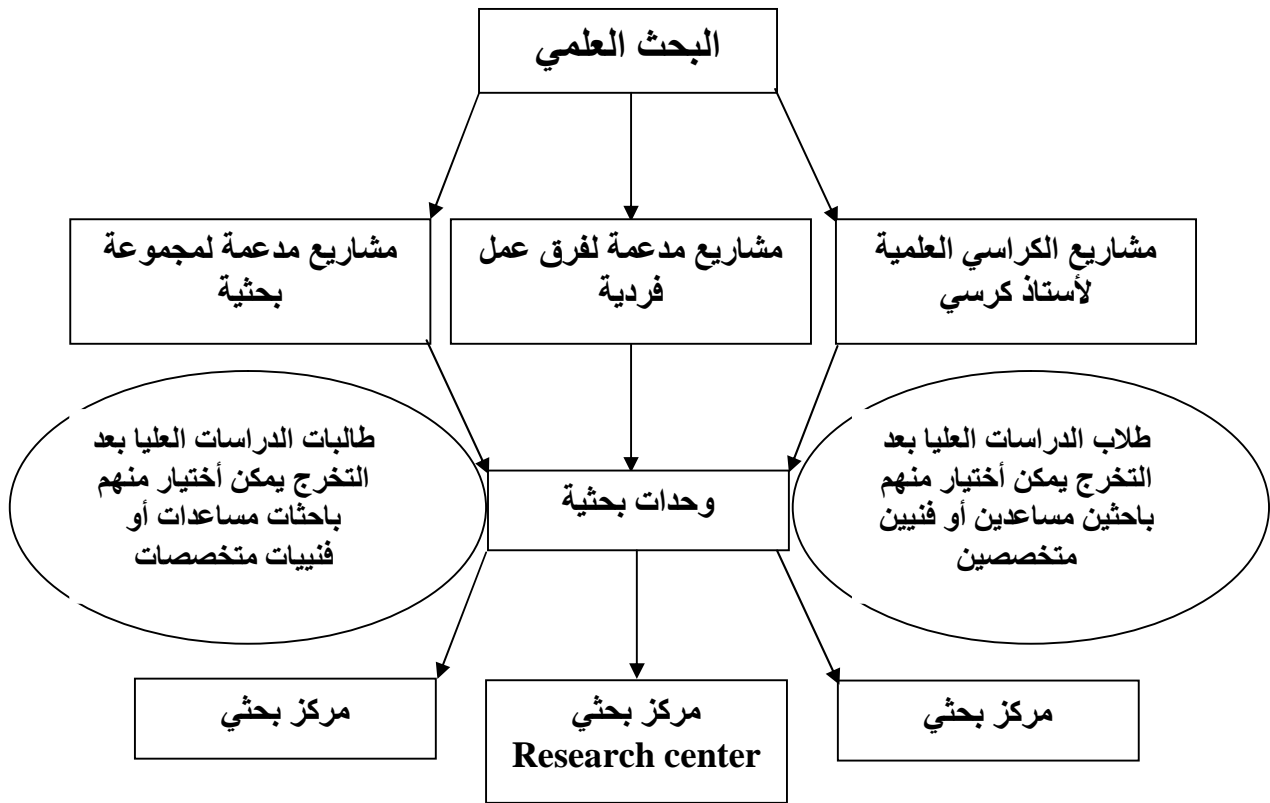
(2) نثبت جدارة المشرفين السعوديين على هذا الانجاز من الناحية الأخرى.

ولكن الذي يحدث على أرض الواقع هو لا يتم النظر من هذه الناحية التي تعزز دور عضو هيئة التدريس السعودي المتميز في الإشراف على برامج الدراسات العليا، والذي يحدث على أرض الواقع هو زرع المعوقات في مسيرته وتعطيل أموره الإدارية الفنية وعدم مشاركة عمادة البحث العلمي في تدعيم هؤلاء الطالبات مادياً ولا معنوياً للأسف الشديد. ولكن تقوم العمادة بتدعيم طالبات الدراسات العليا لبعض المشرفين السعوديين البارزين بالجامعة على طالبات دراسات عليا بشكل رسمي، ولكن الذي يشرف بالفعل وعلى أرض الواقع هم المتعاقدين.

وفي الختام - أناشد المتخصصين المتميزين السعوديين بأن ينادوا بإيقاف إبتعاث طلاب وطالبات الدراسات العليا للخارج في حالة توفر المتخصصين

السعوديين والإمكانات للإشراف عليهم بداخل جامعاتنا السعودية. ويمكن وضع برنامج للطلاب والطالبات الذين يدرسون مرحلة الدراسات العليا في جامعاتنا يشمل على إبتعائهم لمدة سنة واحدة للخارج كقناة مشتركة للتواصل بين جامعتنا الحبيبة والجامعات المتميزة دولياً، لكي يزداد طالب/طالبة الدراسات العليا بالخبرة البحثية الأجنبية المتميزة و.....الخ.

البند التاسع - استراتيجية إنشاء مراكز بحثية متخصصة بالجامعة



على كل من فرق العمل المنفذة لمشاريع بحثية مدعمة أن تحقق الأهداف العامة والتخصصية التالية:

أهداف عامة أساسية: يجب على كل فريق عمل منفرد أو ضمن مجموعة بحثية أو تحت إشراف كرسي علمي أن يحقق الأهداف العامة التالية:

(1) تجهيز معمل (أو مقر العمل البحثي للمشروع) بالأجهزة والمستلزمات على مستوى دولي متميز (حسب المستطاع) وكتابة تقرير عن المعوقات التي تواجه هذا التجهيز لكي يتم التوصية بتعديل البنود واللوائح لإزالة مثل هذه المعوقات.

(2) بالنسبة للأجهزة العمومية (ويقصد بها الأجهزة التي تخدم قطاع عام من التخصصات ذات العلاقة) فيتم إنشاء وحدة أجهزة متخصصة لخدمة القطاعات التخصصية المتعددة ذات العلاقة. ويتم التوصية في تقارير خاصة (لها نموذج معين لهذا الغرض ويتم تصميمه) تقدم من جميع فرق العمل المدعمة مشاريعهم بغض النظر إذا كان المشروع قائم على فريق عمل منفرد أو ضمن فرق عمل تشرف عليها مجموعة بحثية أو فرق عمل كرسي علمي (أو حاضنة أو ... الخ مهما كان المسمى الذي يهدف لوجود فرق عمل تحت مسئولية وحدة أو مجموعة بحثية أو أستاذ كرسي أو ... الخ).

(3) تقدم تقرير عن المعوقات التي تواجه هذه الفرق البحثية خلال بنائها للبنية البحثية الأساسية للمشروع من جميع نواحيه.

(4) مسئولية أي فريق عمل منفرد أو جماعي أن يدرّب كوادر بشرية وطنية يتم الإهتمام بهم وتنميتهم علمياً وفنياً وتقنياً وذلك لتشكيل الهيكلية البحثية للبنية التحتية الخاصة بالكوادر البشرية الفنية المتخصصة للخوض في تشكيل وحدة علمية يمكن ضمها لمركز علمي. إستناداً لتقارير المستشارين والمتخصصين الوطنيين، ثم يتم إصدار موافقة على إنشاء هذه الوحدة وأن تكون قائمة على وثائق تثبت هيكلية الوحدة والعاملين بها ومستلزماتها وأمن وسلامة البيئة البحثية لهذه الوحدة، وعلى أن تكون بيئة الوحدة صديقة للبيئة الخضراء.

الأهداف الخاصة للمشروع المدعم:

- (1) مدى كفاءة أعضاء فريق المشروع البحثي والمدة الزمنية للمشروع المدعم من تحقيقه لأهداف المشروع العلمية.
- (2) النظر لنتائج خطة عمل تنفيذ المشروع ومدى جدارته بالنسبة للمستوى العلمي لأفراد العاملين بالمشروع.
- (3) النظر لتقارير المتخصصين والمحكمين والمستشارين عن مستوى البنية التحتية البحثية التي قام عليها تنفيذ المشروع.
- (4)الخ.

إيضاحات عامة: أهداف المجموعة البحثية غير محددة في موقع عمادة البحث العلمي ولكنها مكتوبة ضمن نبذة عن ماهية المجموعات البحثية. وهي كما ظهرت في موقع العمادة على الشبكة العنكبوتية.

"كما ستشكل هذه المجموعات البحثية نواة لمراكز بحثية متميزة قادرة -بعون الله تعالى- على القيام بمهامها البحثية على أكمل وجه"
ولكن لم توضح النبذة عن ماهية نواة لمراكز بحثية واتجاهاتها ومهامها

كما ظهرت بنود أنظمة ولوائح التي تعتبر مهام المجموعة البحثية في موقع الجامعة بالشبكة العنكبوتية ما يلي:

"أنظمتها ولوائحها: لكي تتحقق الأهداف المرجوة من نشأة المجموعات البحثية، فلا بد من أنظمة تحكمها وهي تتلخص في التالي:

- (1) أن يعكس مسمى المجموعة البحثية أهدافها ومجالات عملها.

- (2) أن تكون أهداف ومجالات عمل المجموعة البحثية واضحة بحيث تخدم شريحة كبيرة من المجتمع، سواءً على مستوى الأفراد، المؤسسات، الشركات الحكومية أو الخاصة.
- (3) أن تشتمل المجموعة البحثية على عدد من أعضاء هيئة التدريس (لا يقل عن ثمانية) من مختلف أقسام و كليات الجامعة، وكذلك عدد من المتميزين من خارج الجامعة يترأسها أحد الأعضاء المتميزين.
- (4) أن يشترك في المجموعة البحثية خبراء أجانب (من خارج المملكة) من المتميزين بحثياً في نفس مجال المجموعة بحيث يثري عمل المجموعة البحثية ويساهم في نقل الخبرات لأعضائها.
- (5) أن تلتزم المجموعة البحثية بانجاز أعمال بحثية أصيلة قابلة للنشر في المجالات العالمية المرموقة وكذلك منتج تطبيقي يمكن تجربته في احدى الدوائر الحكومية أو المؤسسات والشركات ذات العلاقة.
- (6) ان تسهم المجموعة في عمل ندوات وحلقات نقاش داخل الجامعة وذلك بغرض استفادة أكبر قدر ممكن من منسوبي الجامعة وتعريفهم بنتائج المجموعة البحثية."

دون الإشارة لما يلي:

أن يكون من أهم مهام المجموعة هو عرض المعوقات التي تواجهها لكي يتم وضع حلول لها لإستمرارها قبل الطلب من المجموعة النشر أو إبتكار سلعة أو التوصل لنظرية علمية جديدة أو ...الخ. لأن ببساطة لن تنجح هذه المجموعات إلا بعد بناء البنية التحتية البحثية الأساسية المشار لها سابقاً - والله المستعان-.

البند العاشر - معوقات البحث العلمي بالجامعة

أولاً: الباحث والمشرف: الباحث الذي ينفذ مشاريع بحثية تحت مظلة عمادة البحث العلمي وفي نفس الوقت يعتبر مشرف على مسيرة طلاب الدراسات العليا البحثية.

- يعاني أغلب الباحثين من عدم توفر الأماكن المخصصة التي تناسب بيئة

تخصص بحوثهم العلمية

- قصور شديد في الإمكانيات البحثية وعدم توفرها بسهولة وفي وقت مناسب

من مواد وأدوات واجهزة

- تهميش المشرف على برامج الدراسات العليا

- عدم تفرغ طلاب وطالبات الدراسات العليا لبرنامج الدراسات العليا تفرغاً

كاملاً بسبب الإحتياج لهم لتغطية أعباء تدريس طلاب/طالبات مرحلة

البكالوريوس

- قصور شديد في قواعد المعلومات البحثية لعمل مسح أدبي مرجعي

للموضوعات البحثية التي تخص خطط عمل طلاب/طالبات الدراسات

العليا. وكذلك عدم الإلمام المتكامل للخلفيات العلمية لموضوعات المشاريع

المقدمة للتدعيم نتيجة قصور في مصادر المعلومات البحثية المرجعية

ثانياً: الكوادر البشرية: يقصد بها كل العاملين في مجال البحث العلمي وبرامج

الدراسات العليا.

- شبه إنعدام لتواجد الفنيين المتخصصين والباحثين المساعدين اللذين

يعتبروا عماد تنفيذ خطة عمل المشاريع البحثية.

- نقص شديد في مهنة الإداري الفني والذي يعتبر حبل الوصل بين النواحي

الفنية البحثية (لكلا البحث العلمي والدراسات العليا) والنواحي الإدارية

والمالية والقانونية.

- عدم كفاءة العديد من أعضاء هيئة التدريس في مجالات البحث العلمي من الإتهامين العلمي والأدبي نتيجة:

▪ عدم اهتمام العضو في تطوير كفاءاته العلمية والبحثية على السواء.

▪ العرقلات التي يُصادفها من خلال تقدمه لمشروع يرغب في تدعيمه مالياً من داخل أو خارج الجامعة.

▪ إنشغاله في أعمال تخرج عن نطاق أعباءه أعماله الوظيفية بالجامعة والتي يتقاضى منها راتبه الشهري.

▪ المشاحنات والخلافات المزروعة والمتعمدة وغير المقصودة كذلك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. وخاصة الشلالية والتكتلات والتي تشكل خطر على تنمية الجامعة بكل المقاييس نتيجة أهداف بعض هذه التكتلات تتركز في تلبية رغباتهم الدنيوية وليس الإهتمام بتنمية وتطوير الجامعة وخدمة المجتمع.

▪ السماع لأعضاء هيئة التدريس الوصوليون بدلاً من توجيههم وتشجيعهم على العمل البحثي أو الإداري لخدمة الجامعة إلي جانب عملهم في مجال التدريس بالجامعة.

▪ إصابة العديد من أعضاء هيئة التدريس بالإحباط وفقدان الأمل في التطوير وتركيز مجهوداتهم فقط في تدريس الطلاب والطالبات.

▪.....الخ

- تجنب رجال الأعمال من تمويل البحث العلمي بالجامعات نتيجة معرفتهم بالقصور التي تواجه الجامعات في مجالي البحث العلمي والدراسات العليا.

بالرغم من إهتمام رجال الأعمال في إستثمار أموالهم لأنها مجمدة حالياً نتيجة عدم توفر مجالات تنمية جديدة بدول المسلمين ونتيجة عرقلة أي مجال استثماري يهدف لتنمية هذه البلدان. وما يخص تمويل رجال الأعمال والبارزين في المجتمع السعودي وبعض الوزراء بالدولة لبعض الكراسي العلمية إلا أن المجال البحثي بهذه الكراسي يعاني من عرقلات كثيرة - ونحن متأكدين من ذلك - والسبب يعود لعدم تواجد منظومة أعمال بحثية متكاملة بالجامعة نتيجة معرقات البحث العلمي من ناحية الإمكانيات المعنوية ولوائح وأنظمة الدولة بالرغم من توفر السيولة المالية لهذه الكراسي العلمية. وسبق وقلنا أن عنصر التوفير المالي فقط لا يكفي نهائياً لإنجاح مثل هذه الكراسي العلمية أو المجموعات البحثية إلا إذا تم توفير البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة.

ثالثاً: الإمكانيات البحثية: ويقصد بها توفير مستلزمات البحث العلمي والبيئة البحثية المناسبة لتنفيذ:

- بحوث المشاريع المدعمة من الجامعة و
- مشاريع الكراسي العلمية و
- مشاريع مراكز الأبحاث و
- مشاريع المجموعات البحثية و
- مشاريع مدعمة من الوقف الجامعي و
- مشاريع مدعمة من خارج الجامعة مثل:
 - مشاريع مدعمة من القطاع الصناعي و
 - قطاعات الدولة ذات العلاقة بنوعية وطبيعة بحوث مثل هذه المشاريع.

المعوقات العامة: هي

- (1) عدم توفر البيئة البحثية المناسبة لإجراء البحث العلمي
- (2) عدم وجود رضى للعاملين في البحث العلمي عن أسلوب إجراء البحث العلمي بالجامعة
- (3) عدم توفر الأجهزة الحديثة وكذلك عدم وجود وسائل صيانة هذه الأجهزة
- (4) عدم توفر وسائل الامن والسلامة لبيئات العمل البحثي على مستوى دولي متميز وخاصة في مراكز الأبحاث ومختبرات البحث العلمي والطلاب على السواء بجميع تخصصات الجامعة.
- (5) الأعتماذ الرئيسي من توفير المواد الخام لتنفيذ المشاريع من خارج المملكة.
- (6) عدم مراعاة التركيز على إجراء أبحاث تعتمد موادها الأولية من الموارد الطبيعية بداخل المملكة.

المعوقات الخاصة: هي حسب نوعية تخصصات المشروع ونذكر هنا بعضها

على سبيل الإيضاح وليس الحصر وهي على النحو التالي:

- (1) في مجال الزراعة والصناعة: تخدم كل من المحالات التالية: الاقتصاد النباتي - منتجات طبيعية - طب - صيدلة - علوم طبية - كيمياء - احياء - أرصاد - مسح جيولوجي - علوم المياه - كلية الهندسة - ... الخ
- a. عدم توفر معشبة نباتية ومتخصصين متميزين فيها.
- b. عدم وجود صوبة نباتية بالجامعة.
- c. عدم توفر ثلاجات متخصصة لحفظ عينات نباتية وكائنات دقيقة مصنفة (مفهرسة) دولياً لإستخدامها في البحث العلمي المتميز.
- d. عدم توفر المراجع النباتية الورقية والإلكترونية كمرجعية نباتية بحثية.

e. عدم توفر الأجهزة المركزية والتي تخدم كل التخصصات الموضحة والتي تعتمد على الزراعة.

f. عدم توفر مهندسين زراعيين وعدم توفر احتياجاتهم البحثية بهدف استخدام المنتجات الزراعية الاقتصادية في المجالات الصناعية كأحد منافذ الاستثمار الجديدة والتي تقلل البطالة وتشجع رجال الأعمال في الاستثمار فيها.

(لا يوجد كرسي علمي في هذه المجالات الإستثمارية بالجامعة حتى تاريخه)

g. عدم وجود بنوك للفيروسات والكائنات الدقيقة معرفة دولياً وبنوك لخلايا السرطان المعرفة دولياً وأجهزة القياس المتخصصة لهذه العينات. فمثل هذه البنوك العامة تخدم شريحة ضخمة من التخصصات بالجامعة وتعمل على دفع كفة التميز البحثي. كما هو موجود ومتوفر بمراكز أبحاث الجامعات المتميزة دولياً والمصنفة من المائة جامعة بالعالم.

h. وجود وحدة تحاليل متخصصة بقسم الكيمياء تحتوي على أجهزة متقدمة وتخدم شريحة كبيرة من التخصصات بالجامعة، ولكن تعاني من عرقلات الصيانة بإستمرار نتيجة عدم توفر مركز إلكترونيات متميز ودولي بالجامعة.

والأولى هنا تدعيم كراسي علمية لهدف بناء البنية التحتية البحثية بالجامعة عن طريق:

(1) توفر بعض المصانع الصغيرة الحجم لإجراء البحث العلمي عليها كنواة أساسية لتنفيذ مشاريع بحثية مدعمة وكراسي علمية ذات العلاقة. على

أن تكون هذه المصانع تعتمد في المقام الأول والأخير على المواد الخام
الأولية المحلية بالمملكة.

(2)الخ.

(2) في مجال الآداب والشؤون الاجتماعية والعقائدية:

- a. عدم وجود مركز إحصائي يخدم البحث العلمي ذات العلاقة.
- b. قصور في تنوع قواعد المعلومات الورقية والإلكترونية على السواء
- c. قصور في الباحثين المساعدين.
- d. تعارض نوعيات الدراسات البحثية مع اللوائح والانظمة بالمملكة.
- e.الخ

(3) في مجال الاقتصاد والوساطة المالية والإتفاقيات القانونية والسياسية
المحلية والدولية:

- a. مدى القصور في هذه المجالات يخرج عن نطاق تخصصنا وخبرتنا.
ويمكن الإستعانة بالمتخصصين ذات العلاقة بهذه المجالات لكي
يظهر على أرض الواقع مدى معايير التميز فيها من الناحية العملية
والأخلاقية على السواء.
- b.الخ.

والمتوفر فقط بالجامعة يتراوح ما بين 25 إلى 40% من البنية التحتية البحثية
الأساسية استناداً لنوعية التخصصات بالجامعة. وبعض المعوقات المراد
توضيحها هنا باختصار هي على النحو التالي:

(1) عدم توفر ورشة زجاجيات على مستوى بنية تحتية بحثية جيدة.

- (2) عدم توفر صوبة نباتية تحتوي على Green houses (لقسم الأحياء وأكثر من 25 تخصص يحتاجها متخصصين من أقسام أخرى بالكليات العلمية في الجامعة).
- (3) عدم توفر المستلزمات في وقت مناسب مما يعمل على عرقلة في مسيرة البحث العلمي للباحثين وطلاب الدراسات العليا. (الجميع تخصصات الجامعة).
- (4) توفير مستلزمات وأجهزة البحث العلمي عن طريق المؤسسات الوطنية ما هي إلا أكبر معوقات البحث العلمي بالجامعات في أغلب دول المسلمين (ليس فقط بالمملكة) وإن لم يتم تطبيق آلية توفير الأجهزة والمستلزمات والكيمواويات و... الخ في وقت مناسب وعمل صيانة للأجهزة ... فلن يكون هناك تميز بالبحث العلمي نهائياً في جامعتنا - للأسف الشديد - .
(الجميع تخصصات الجامعة)
- (5) عدم توفر ورش إلكترونية لخدمة البحث العلمي. (الجميع تخصصات الجامعة العلمية)
- (6) عدم توفر ورش نجارة وحدادة لخدمة البحث العلمي. (الجميع تخصصات الجامعة العلمية)
- (7) عدم توفر قواعد المعلومات لإجراء المسح الأدبي من النواحي العلمية والأدبية بشكل يرقى لمستوى البحث العلمي المتميز والذي يمكن أن يصنف بمستوى متميز دولياً. (الجميع تخصصات الجامعة)
- (8) الطامة العظمى - عدم توفر الفنيين والتقنيين - وعليه لا أدري مدى مستوى تميز مسيرة البحث العلمي في المراكز البحثية في الجامعة ومعامل الأبحاث لتنفيذ المشاريع المدعمة ومختبرات طلاب/طالبات الدراسات العليا! (الجميع تخصصات الجامعة العلمية)

- (9) عدم توفر المختبرات لزيادة أعداد طلاب/طالبات الدراسات العليا. (لجميع تخصصات الجامعة)
- (10) عدم توفر أنظمة التحليل الإحصائي الاجتماعي (القياس الاجتماعي) ولجميع تخصصات الجامعة.
- (11) قواعد المعلومات الإلكترونية (كلية الآداب) ولجميع تخصصات الجامعة.
- (12) عدم توفر باحثات مساعدات سعوديات (كلية الآداب) ولجميع تخصصات الجامعة (الأدبية)
- (13) بنك للفيروسات وبنوك للخلايا السرطانية والطفيليات وغيرها.
- (14)الخ.

البند الحادي عشر - العلاقة بين التنمية الإستثمارية المستدامة ومساهمة البحث العلمي

نجد أن البنوك حالياً إستثماراتها تتركز في العائد من تسهيلات القروض فقط في عصرنا الحالي (الاستثمار في قوت الشعوب نتيجة تسهيل القروض لهم) - بالرغم من:

- (1) وجود فائض مالى ضخم بالبنوك الداخلية والخارجية للعديد من رجال الأعمال بالمملكة وبأغلب بلاد المسلمين -
- (2) والخراب والفتن والفوضى التي تعيق من حركة التقدم والإزدهار ببلاد المسلمين -

عليه يجب أن تكون للجامعات وقفة للخوض في فتح مجالات إستثمار بهذه الاموال المجمدة وذلك عن طريق الاستثمار للثروات الطبيعية ومن ضمنها الذهب الأسود - الزيت الخام - (مثل ما هو حادث خلال الستة عقود الماضية من

تصدير الزيت الخام والقليل جداً من مشتقاته كمواد أولية و سلع بتروكيماوية) -
هذا ... لفتح:

(1) مجالات التوظيف بالفعل وليس توظيف وهمي و

(2) تقليل نسبة البطالة و

(3) تعزيز ميزان المدفوعات بالدولة.

حيث لن تتم إلا في حالة:

(1) إستثمار للثروات الطبيعية و

(2) تعزيز التخصصات العلمية بالجامعة لدعم مثل هذه الإستثمارات.

كما أن المملكة صرفت مليارات من الدولارات على تعليم أبناءها ولازال تصرف
المليارات على تعليمهم ومن ضمنهم بنتي في دولة كندا (طبيبة بشرية)... والآن
جاء دورنا لنرد الجميل بمملكتنا، ولكي تدعو لنا الأجيال المستقبلية، وذلك بتعزيز
إدارة الوقف بالجامعة لتكون منارة لتنمية الجامعة إلي جانب ميزانية الجامعة
الضخمة والتي تمولها مملكتنا الحبيبة حالياً حفظها الله عز وجل على الدوام.
أخيراً - نعم يوجد في جامعتنا الحبيبة انجازات ضخمة وقوية ومفيدة للتعليم
والتعلم وخدمة المجتمع والبحث العلمي. ولكن ليس المهم هو الوصول للانجاز
ولكن المهم هو وضع آليات واستراتيجية للاستمرار بتحسين وتطوير هذه
الانجازات مثل المقولة:

"ليس المهم الوصول للقمة بل الأهم كيفية الاستمرار على القمة"

والله الموفق

الخاتمة

فعندما نطلق على إدارة معينة لتتحمل مسئولية جميع ما يختص بالبحث العلمي فإننا نطلق عليها بأسم عمادة البحث العلمي، ونفاجأ بأن أهدافها ومهامها لا يشمل بشكل جدي على البحوث في مجالات الشؤون الإجتماعية والإنسانية ومعالجة المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإسلامية من تربية الأجيال الإسلامية وتعليمهم حتى وصولهم للمرحلة الجامعية أو التقنية أو الشؤون الفنية التي تعتمد عليها البحث العلمي والصناعة والزراعة بشكل رئيسي، إلى جانب كيفية معالجة الفساد المنتشر في المجتمعات الإسلامية. وترکز فقط على النواحي البحثية التطبيقية في العلوم بجميع فروعها من طب وصيدلة وأحياء وكيمياء وفيزياء و....الخ. فالأولى أن تسمى بعمادة تنمية الموارد البحثية، حيث الاسم يشير إلى اهتمام بلاد المسلمين على كيفية استثمار الموارد الطبيعية المحلية عن طريق البحث العلمي، إلى جانب كيفية تطوير مناهج التخصصات التي تخدم استثمار الموارد الطبيعية بشكل مباشر وغير مباشر. حيث توجد على أرض الواقع منظومة أعمال لا اخلاقية تتضمن التالي:

- (1) عدم توفر تنوع في تخصصات مخرجات التعليم، وعليه يحدث قصور في فتح مجالات عمل جديدة مثل أعمال تنمية الموارد الطبيعية المحلية.
- (2) عدم توفر مجالات العمل لزيادة مخرجات التعليم بأعداد كبيرة من ناحية، ومن الناحية الأخرى لا تتوفر مهن عمل لبعض مخرجات التعليم!
- (3) عرقلة آليات تسخير الثروات الطبيعية المحلية في الاستثمار الوطني للزيادة من معدلات الإستيراد.

- (4) الإخلال الدائم في ميزان المدفوعات ببلاد المسلمين لكل من الدول الغنية والفقيرة على السواء.
- (5) زيادة معدلات البطالة والامية.
- (6) تكس الاموال لدى البنوك في بلاد المسلمين نتيجة عدم وجود مجالات استثمارية حقيقة تخدم المجتمع.
- (7) تكبيل أفراد المجتمعات الإسلامية بالديون الربوية.
- (8) زيادة معدلات الجوع والفقر في بلاد المسلمين

اعترف وبصراحة بأن الغرب نجح نجاح باهر في تحقيق منظومة الأعمال المكونة من الثمانية عناصر السابقة وكانت نتيجتها إشعال الفتن الفوضاوية في أغلب بلاد المسلمين. فعدم توفر مخرجات التعليم تخصصاتها لها علاقة بتسخير الموارد الطبيعية المحلية في التنمية، يترتب عليه عدم القدرة على فتح مجالات استثمارية جديدة، هذا لعدم توفر الكوادر البشرية المتخصصة، مما يزيد من زيادة عمليات إستيراد الإحتياجات الضرورية للحياة ببلاد المسلمين، بالرغم من إمكانية توفير:

- (1) الأمن الغذائي كمثال توضيحي وواقعي خلال سنة واحدة نتيجة توفر السيولة المالية الفائضة في البنوك في بعض بلاد المسلمين حالياً و
- (2) الأراضي الزراعية الخصبة و
- (3) توفر المياه و
- (4) اليد العمالة و
- (5) وسائل النقل والطرق والشحن بأنواعه المختلفة.

وزيادة على ذلك نجد ان بعض الجامعات تعمل بجد وقوة على التعاون والتعاقد مع الباحثين المتميزين دولياً مقابل دفع لهم أموال - لماذا؟ - فهل هذه التعاملات

والتعاقدات الجزيئة والطويلة الأمد مع الباحثين المتميزين دولياً سوف تحقق فتح التخصصات الضرورية غير المتوفرة لدينا، لكي نحصل على كوادر بشرية متخصصة تشجع المستثمرين على الخوض في مجالات الإستثمار القائمة على تسخير الموارد الطبيعية وتشغيل الكوادر البشرية المتخصصة والفنيين الوطنيين عندها! وهل نتائج البحث العلمي المشترك مع الغرب سوف يوصلنا لتسخير مواردنا الطبيعية في مجالات الاستثمار ما دام متوفر لدينا في البنوك أموال ضخمة لا تعرف البنوك في أي مجالات تستطيع إستثمارها!!!

وترتب على ذلك إستثمار البنوك عن طريق عائد مديونية أفراد المجتمعات الإسلامية. فلماذا نصل لمستويات متدنية اخلاقياً؟ ونجعل الغرب يتدخل في كل شئ حتى مجالات البحث العلمي بجامعةتنا - فهل يرى الغرب أن عرقلة البحث العلمي ببلاد المسلمين من الأمور الهامة لبقاءها متخلفة عن الركب؟

أختم الكتاب بتنبية المسؤولين بالتمسك باخلاقيات المهنة ورفض دخول قرش حرام لجيوبهم. فإن حدث ذلك سوف تنهض الحضارة الإسلامية لمجدها الذي يرهب الكفار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المؤلف

الملاحق

- ملحق 1 - قياس معايير تنمية مستدامة بمؤسسات التعليم الجامعي بدول العرب
109 في عصر العولمة تحت مظلة منظمة التجارة الدولية
- ملحق 2 - منظومة التميز البحثي - دعامة من دعامات التنمية
127 الوطنية المستدامة
- ملحق 3 - شرائح إلقاء بحث منظومة التميز البحثي - دعامة من دعامات
139 التنمية الوطنية المستدامة
- ملحق 4 - التعليم في مصر .. مشكلات وحلول 12- البحث العلمي
147 عام 2012م
- ملحق 5 - البحث العلمي يبحث عن الثورة عام 2011م
175
- ملحق 6 - مؤسسة.. حلم العلم عام 2009م
181
- ملحق 7 - أزمة البحث العلمي في مصر... من أين تبدأ المواجهة؟ 2006م
185
- ملحق 8 - بعض المعوقات التي يواجهها المعلم والمتعلم بمؤسسات التعليم
189 بالمملكة
- ملحق 9 - مقالة عن التميز البحثي وملاحظات عن لوائح البحث العلمي
197 الموحد وعلاقته بتقييم أستاذ الجامعة
- ملحق 10 - رؤى مستقبلية حول البحث العلمي في الدراسات العليا
207
- ملحق 11 - الدورة التدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي
215
- ملحق 12 - أنواع أهداف البحث العلمي
233
- ملحق 13 - لوائح البحث العلمي الموحدة
239
- ملحق 14 - أنظمة لسوء السلوك البحثي (للسلوك غير الاخلاقي) خلال
253 تدعيم فدرالى (اتحادي) للبحث العلمي

ملحق 1 -

قياس معايير تنمية مستدامة بمؤسسات التعليم الجامعي بدول العرب في عصر العولمة تحت مظلة منظمة التجارة الدولية

حسن بن عبد القادر حسن البار

قسم الكيمياء - كلية العلوم - جامعة الملك عبد العزيز - جده 21589 -

ص.ب. 80203 - السعودية

halbar@kau.edu.sa

تصطدم معظم أنظمة التعليم بجامعة دول العرب بمعايير الاعتماد الأكاديمية الدولية ، ليس فقط من منطلق عقائدي أو نتيجة اختلاف البيئة الاجتماعية أو العادات أو التقاليد، بل أن الطامة الكبرى هي اختلاف معايير أنظمة التعليم بدولنا عن ما هو معمول به في الدول الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي التي تحقق استثمار دولي معنوي ومادي ، حيث نظام التعليم خلال الثلاثين العام الماضية لم يتطور على وتيرة معدل التطور الفكري والتقني والفني السريع بجامعة العالم المتقدمة. ولكن نحن مؤمنين بأن الاعتراف بالأخطاء الماضية التي ارتكبت في حق التعليم والتعلم في دول العرب، سوف يؤدي لتحسين أوضاع التعليم بجامعةنا لنتواء مع المستجدات الدولية وتحدياتها ، وذلك لرفع معدلات الاستثمار الداخلي والدولي على أن لا تتعارض أو تؤثر على الشرعية العقائدية التي هي أساس منهج حياة مجتمعاتنا الإسلامية. فمن أهم العوامل التي تنهض بمعايير أنظمة التعليم بجامعةنا لخدمة مجتمعاتنا من الناحية الاستثمارية هي:

(1) تعزيز "مكارم الأخلاق" في ذات المعلم والوالدين قبل الابن ، ووضع معايير قياس لمنهجية نشر ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمعات. وتنمية القدرات الطلابية وتوجيهها جهة الانتماء وخدمة المجتمع من النواحي الأخلاقية والتنموية والبعد عن الماديات بقدر الإمكان ، على أن يتم وضع مخططات إستراتيجية شاملة لمواءمة مهن سوق العمل مع مخرجات التعليم كميًا ونوعيًا.

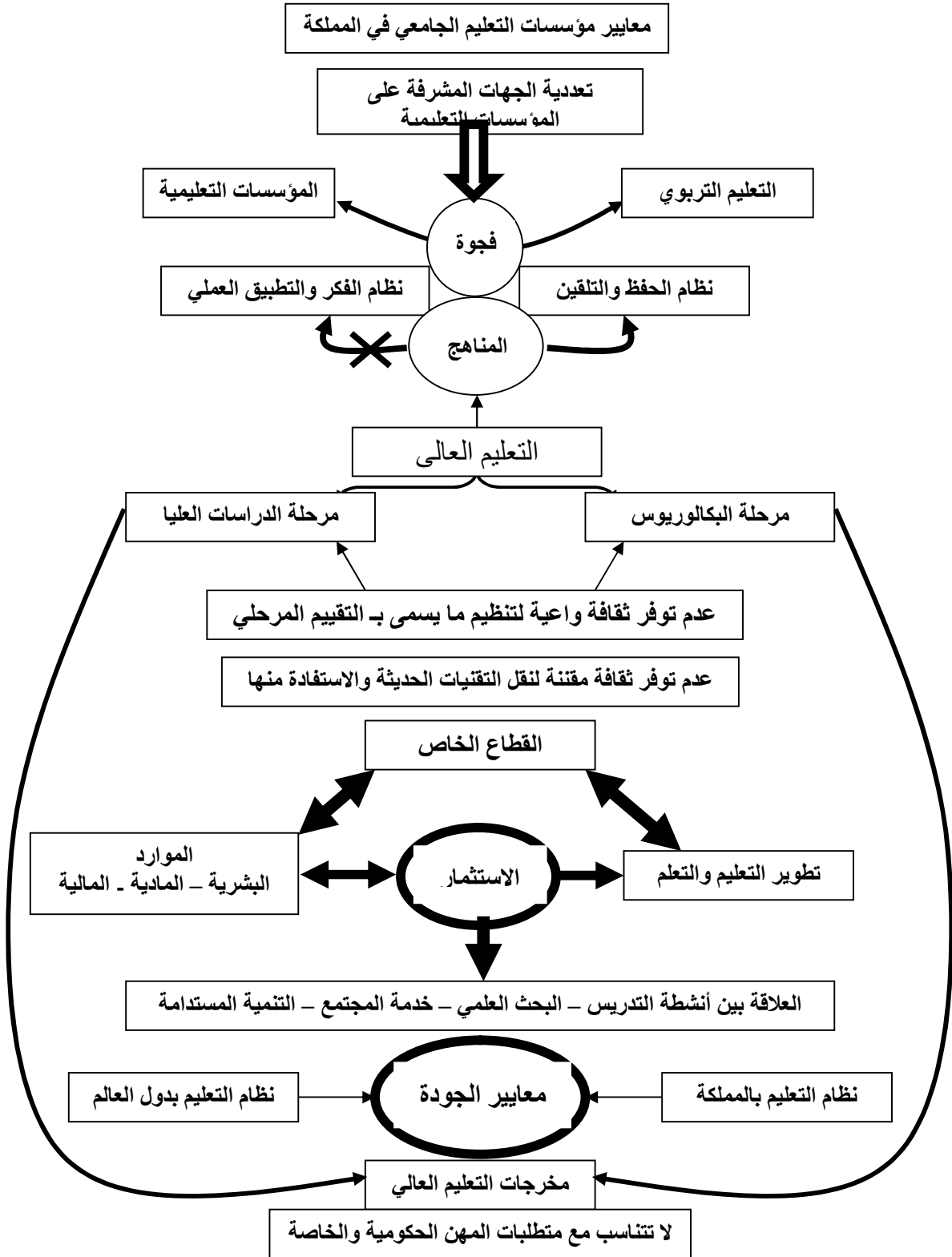
(2) "توحيد القيادة العامة للتعليم والتعلم" وإعادة الهيكلة الإدارية والأكاديمية والتقنية والفنية لتيسير تطبيق وسائل تطوير الجهاز التعليمي بقطاعه الخاص والعام عن طريق التحسين المستمر للوائح وأنظمة التعليم ، لتصل للمعايير الدولية لمصلحة التنمية المستدامة ، وبدون

التأثير على الأسس الشرعية الموائمة لحياة الدنيا الأخلاقية من منطلق تطبيق مبدأ "مكارم الأخلاق في التعليم والتعلم".

- (3) تثقيف الأكاديميين (الذين يطلق عليهم باسم أعضاء هيئة التدريس) على استعمال الأساليب الفكرية في وضع المناهج الحديثة.
- (4) استقطاب الخبراء لتدريس الطلاب ، وتدريب الأكاديميين على تصميم المناهج المبنية على الفكر التقافي وتدريبهم على كيفية استخدام النواحي التقنية فنياً في التعليم.
- (5) تكملة تأسيس البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب ومختبرات الأبحاث العلمية ، وتوفير أغلب تقنية الأجهزة الحديثة ، وتدريب الكوادر الوطنية عليها.
- (6) تدريب الأكاديميين على أحدث تقنيات التعليم ، وعلى كيفية استخدامها في طرق التدريس النظرية والعملية والبحث العلمي على السواء.
- (7) إنشاء وحدات ومراكز تقنية وفنية لمساندة تطوير البحث العلمي بمؤسساتنا التعليمية ، ونقل مقنن للتقنيات الحديثة لمؤسساتنا التعليمية والاستفادة منها.
- (8) إنشاء وحدات ومراكز لتدريب كوادر بشرية مؤهلة على العمل تحت مظلة الإدارة الفنية والإدارة التقنية.
- (9) تدريب الجهاز الإداري على وسائل التقنيات الحديثة في المعاملات الإدارية ومنها المعاملات الإلكترونية.
- (10) تدريب الأكاديميين وحثهم وتوجيههم لتنفيذ مشاريع بحثية تستغل الموارد الطبيعية للوصول للمعايير الدولية التي تقيس تميز البحث العلمي.
- (11) فتح مجال برامج دراسات عليا تقنية وفنية ولتغطية تشغيل وصيانة الأجهزة العلمية التقنية الحديثة.
- (12) تقريب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي وتوفير الكوادر التقنية والفنية
- (13) إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال مع العلماء بهدف وضع آليات تسخير الموارد الطبيعية للاستثمار المستديم.
- (14) مراعاة نوعيات المهن بالمجتمع ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات مهن سوق العمل.
- (15) مراعاة توفير ثقافة واعية لتنظيم "التقويم المرحلي المستديم" لجميع محاور الهيكل العامة للتعليم والاستفادة منه لمواءمة معايير أنظمة التعليم مع المعايير الدولية.

تعتبر الخمسة عشر عنصراً وصف عام لأبرز المحاور التي لها علاقة بتطوير وتميز معايير الجهاز التعليمي بدولنا والتي يمكن أن تتواءم مع معايير الاعتماد الأكاديمي الدولي بأذن الله. وما يلي يبرز توضيح لهذه العناصر من منطلق تطوير معايير القياس والتي تتواءم مع بيئتنا العقائدية وطبيعة مواردها

المادية والمالية للنهوض باستثمار مستديم. والمنظومة التالية توضح إعادة النظر في هيكله عناصر تطوير التعليم والتعلم بدول العرب.



ورأينا أن نبرز أهمية وفلسفة كل عنصر من العناصر التي تنهض بمعايير أنظمة التعليم بجامعاتنا لخدمة مجتمعاتنا من الناحية الاستثمارية وهي على النحو التالي:

(1) العامل الأول يشمل معايير وفكر وفلسفة وصفات وخصائص وعادات وتقاليده وعقيدة ترتكز على "مكارم الأخلاق" في ذات المعلم من جهة التعليم ومن الجهة المقابلة الوالدين المسؤولين عن تكوين أسرة مبنية على أساس الأخلاق ، فهما مدخلات الأسرة وعملياتها القائمة على الأخلاق تجعل مخرجاتها أبناءها يحملون سلاح الأخلاق وهو سلاح أقوى وأعنف من الأسلحة الحربية مجتمعة.

والمعلم والمعلمة ما هو إلا في الأصل والدين مكونين للأسرة. فعندما نسمع من مسئولة ومشرفة اجتماعية على منطقة تدريسية من مناطق دولة عربية بأن أطفال بعض المتعلمين في المجتمع يتحلون بسلوك غير حميد وغير أخلاقي. فكيف يمكن جعل مثل هؤلاء المتعلمين أن يتولوا أمر تربية أبنائنا تربيوا وعلمياً وعقائدياً ؟ فهذا سلوك خطأ يجب من وجهة نظري أولاً الاعتراف به علنياً ويليهِ تنفيذ خطوات التقويم:

a. على أن يتم توجيه المعلمين والمعلمات التوجيه جهة تنمية "الثقافة التربوية الإسلامية" في ذاتهم، وأن يتحلون بها كمعيار يقيس مدى انعكاس هذه الثقافة على معدل نموها في أنفس أبنائنا بالمؤسسات التعليمية وهي الصفات الأخلاقية ، ويتم تقييم سلوكهم على أساس مدى متانة قدراتهم الأخلاقية.

b. ووضع معايير قياس لمنهجية نشر "ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمعات" وهذا يحدث عن طريق وسائل الأعلام الأخلاقية المتميزة ، بأن تعمل على توعية المجتمع بمعايير دولية ترفع من قدرات أفراد المجتمع الأخلاقية ، وهذا ما يحاول تطبيقه المجتمعات الغربية حالياً. حيث معايير قياس قدرات أفراد المجتمع الأخلاقية معروفة من السنة والقرآن وهي على أسس ربانية نبيلة وأظهر. ويمكن التصريح بأن أغلب المعايير الدولية النبيلة مأخوذة أساساً من القرآن والسنة فهي معايير إلهية تتواءم مع خلق الإنسان ، بحكم أن من وضع التشريع خلق الإنسان. فالخلق والمنهج منظومة متناغمة ومتوائمة غرسها الله عز وجل في هذه الدنيا. وبعض هذه المعايير التي يفضل أن يتبعها كل فرد من أفراد المجتمع:

i. زرع في نفوس أبنائنا منذ الصغر مبدأ "احترام الأكبر سناً".

ii. تفادي وصول الألفاظ السيئة لمسامع أبنائنا وحجب الصور الخليعة عن أنظارهم.

iii. قياس سلوك تواصل الأطفال مع الكبار على أن يكون مبني على الاحترام والتقدير وتقبل النصيحة.

- iv. تربية أبنائنا على القناعة من منطلق "القناعة كنز لا يفنى"
- v. الاقتناع والحوار الجاد منذ الصغر معيار هام جدا لتعزيزه في أبنائنا لأن بيئة أبنائنا الحالية بيئة معولمة مفتوحة لحضارات وثقافات وفلسفات وإباحية وماديات دولية تؤثر وتتأثر بعقيدتنا وعاداتنا وتقاليدنا.
- vi. غرس المبادئ الحميدة والقيم الإنسانية والترابط والتعاطف في أنفس أبنائنا فهو كذلك من المعايير الهام قياسها وصولاً لتنمية صفات مكارم الأخلاق في نفوس أبنائنا.
- vii. توجيه أبنائنا لربط العلوم التي يدرسونها بالعقيدة السمحة ، وذلك بالتفكر في مخلوقات الخالق وظواهرها الكونية.
- viii. قياس معايير الانتماء للعقيدة والوطن والمجتمع ، فبدون الانتماء لا يصبح هناك ترابط اجتماعي قائم على أسس مكارم الأخلاق.
- ix. قياس معدل التحصيل العقائدي لدى أبنائنا فهو أساس تنمية صفات مكارم الأخلاق في أنفسهم.
- c. أن يهتم كل مربي ووالد ووالدة وأخ وأخت ومعلم ومعلمة ومشرف ومشرفة على غرس هذه المعايير أو القيم الإنسانية في أبنائنا بجميع مؤسسات التعليم ومحاولة تنميتها في أبنائنا منذ الصغر.
- d. السماح للمعلم والمعلمة وإعطائهم الحرية في إتباع أي سلوك تربوي يوصل:
- i. لغرس القيم الإنسانية والمعايير الدولية النبيلة في أبنائنا
 - ii. بجانب تزويدهم بالمعرفة
 - iii. وتدريبهم عملياً لأن الجزء العملي يساعد ويحمس الطالب على استيعاب المعرفة وربطها بالعقيدة.
- e. تنمية القدرات الطلابية: تنمية قدرات أبنائنا على التفكير والتأمل والتخيل والتحليل والتركيب من الأمور الهامة لمواجهة الثقافات الغربية الملحدة والتصدي لها والتي هي أقوم ، على أن تكون قدرات أبنائنا متفتحة ووسطية الفكر وتزن الأمور على أن تحتفظ بهويتها وثقافتها وانتمائها لوطنها وتحافظ على عدم التأثر بالثقافات المعولمة ، فهذه معادلة صعبة يجب أن نتعامل ونزنها مثل المعادلة الكيميائية على أن ثقافتها ونصد عنها المؤثرات المعولمة والتي هي أقوم لأننا مجتمعات لنا هويتنا وأخلاقنا وعرفنا وعاداتنا ومن الصعب الانعزال عن القرية المعولمة بأي حال من الأحوال. لذا ما يمكن عمله هو تنقيف أبنائنا بعدم الانجراف ناحية فقد هويتهم النبيلة والأخلاقية.
- f. وتوجيه قدرات الطالب جهة الانتماء وخدمة المجتمع من النواحي الأخلاقية والتنموية.

g. والبعد عن الماديات بقدر الإمكان ، على أن يتم وضع مخططات إستراتيجية شاملة لمواءمة مهن سوق العمل مع مخرجات التعليم كمياً ونوعياً. والعنصر الرئيسي لتجنب زيادة معدلات نمو المعتقدات المادية في أنفس أبنائنا يعتمد على هيكله الوظائف ومنافذ العمل لأبنائنا. وهذا العنصر يعتبر من المعادلات الصعبة التي تعتبر أحد التحديات والمتغيرات الدولية التي تؤثر على مجتمعاتنا الإسلامية. فعملية استحداث وظائف تستوعب كمياً ونوعياً مخرجات التعليم من الأمور الهامة جداً لتجنب غوص أبنائنا في الماديات التي تنمو بمعدلات نمو أعلى من معدلات نمو الخلايا السرطانية في الدول المعولمة. وتوجد حلول كثيرة لاستحداث الوظائف لأبنائنا تعتمد على نوعية التعليم بالمؤسسات العلمية وآليات استحداث وظائف من جهة قطاع الأعمال. فهل من يعتمد على من؟ المنظومة تؤكد أن الكل يعتمد على الكل والعناصر تمثل الكل ، ولكن الأنظمة الدولية واللوائح هي الأساس في تعطيل العقل في استحداث الوظائف. وحل بسيط في الظاهر ولكن عملياً قد يصعب تنفيذه إلا بالتمسك بمكارم الأخلاق وهو أن نكمل منظومة التكامل الاقتصادي بين دول العرب بأن يتم زراعة مساحات واسعة من أراضي تصلح للزراعة ويتم تعيين العديد من مخرجات التعليم من جميع دول العرب بنسب عدد سكانها وهكذا. وهذا الحل يحتاج لتكامل منظومي بين كل من:

- i. المؤسسات التعليمية وحثها على تطوير مناهجها العلمية والفنية والتقنية لكي يمكن للأستاذ مثلاً الجامعي أن يصرح لطلابه بأن منافذ تعيينهم لخدمة وطنهم وتعزيز انتمائهم متوفرة فهذا يخرجنا من دائرة الماديات والله أعلم.
- ii. منظومات الأعمال والمعرفة يجب أن توجه وترشد المسؤولين على تعديل الأنظمة واللوائح لتسهيل مهام كل من مؤسسات التعليم ورجال الأعمال.

(2) "توحيد القيادة العامة للتعليم والتعلم" ويقصد بها أن يصبح للتعليم بالدولة وزارة تعليم واحدة ولها فروع منها فرع التعليم التربوي وفرع التعليم العالي وفرع التربية الدينية (ويضم لها مدارس تحفيظ القرآن) وفرع التعليم الأجنبي الغربي وفرع أكاديمية البحث العلمي و"فرع التطوير التقنيات الفنية المستدام" وفرع التخطيط والميزانية و"فرع الاستثمار التعليمي المستدام" و"فرع التقويم المرحلي المستدام" وفرع الإشراف التربوي العام وفرع الفحص والرقابة وأمن التعليم و... الخ. ويتم إعادة الهيكلة الإدارية والأكاديمية والتقنية والفنية لتيسير تطبيق وسائل تطوير الجهاز التعليمي والبحثي والتقني والفني بقطاعيه الخاص والعام عن طريق التحسين المستمر للوائح وأنظمة التعليم ، لتصل للمعايير الدولية لمصلحة التنمية المستدامة الخاصة بالاستثمار، وبدون التأثير على الأسس الشرعية الموائمة لحياة الدنيا الأخلاقية من منطلق تطبيق مبدأ "مكارم الأخلاق في التعليم

والتعلم". ويتم تحديد مهام كل فرع من فروع الوزارة بشكل يتواءم مع المتغيرات الدولية ويصد التحديات المعولمة الهدامة للتنمية المستدامة بالدولة ، على أن يكون جهاز التعليم يعتمد على فلسفة ثقافية فكرية منظومية الأبعاد تهدف لتحقيق:

- a. التحسين المستمر لمخرجات التعليم.
- b. حصول مؤسسات التعليم بجميع مراحلها على الاعتماد الأكاديمي والتربوي الدولية دون المساس بالعقيدة.
- c. التركيز في تربية أبنائنا على:
 - i. مكارم الأخلاق
 - ii. والانتماء للوطن
 - iii. وطاعة ولى الأمر
 - iv. وتزويدهم بالمعرفة التي تمكنهم من استغلال مواردهم الطبيعية
 - v. وموائمة خبرتهم التعليمية متطلبات المهن التي تهدف للاستثمار المحلى والدولي على السواء.
- d. اهتمام التعليم بالبحث العلمي لاستقطاب رؤوس الأموال لمصلحة الاستثمار المستدام وتوفير فرص العمل لمخرجات.

(3) **تثقيف الأكاديميين** (الذين يطلق عليهم باسم أعضاء هيئة التدريس) على استعمال الأساليب الفكرية في وضع المناهج الحديثة. فعندما نقول أننا نريد أن نطور مناهجنا ، فيفضل أولاً أن نضع معايير لهذا التطوير بمعنى أن نضع الأسس الفكرية والثقافية والفلسفية التي نبنى عليها هذا التطوير. فالتطوير ما هو إلا التحسين في الحصول على إنجازات يفترض أن تقيد الدولة. وهذه الأسس الفكرية والثقافية والفلسفية تتضح على النحو التالي:

- a. أن يتم العودة لتلقيب التربويين والمعلمين بألقابهم بالماضي مثل من حصل على رسالة دكتوراه في البحث العلمي أن يطلق عليه أكاديمي أو باحث وليس عضو هيئة تدريس والأدلة على هذا هو أن ترقبته تتم بـ 65% على البحث العلمي و 25% فقط على التدريس. والمعلم يفضل أن يطلق عليه الشيخ إذا كان معلم دين ويجب أن يتحلى بصفات الشيخ النقي المرن اللقب الرباني الذي يستعمل الألفاظ المرنة اللطيفة في توصيل المبادئ والقيم الدينية والإنسانية لأبنائنا. كما أن يطلق على معلم اللغة العربية باسمه الأصلي السابق وأن يكون لكل من معلم العربي والدين أعلى سلطات في المدرسة ويكون لهم مطلق الحرية في تعليم وتربية أبنائنا في حدود التشريع الإسلامي الحنيف... هذا ما يقوم الغرب بعمله ، فلماذا نحن نتخلى عن الأصالة العربية العريقة والكرامة؟

التي أنزل الله سيدنا وحبيبنا محمد (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) للدنيا لكي ماذا؟ يكمل مكارم الأخلاق أي أن قبل الإسلام كان هناك أخلاق والرسول الذي لا ينطق عن الهوى وجد لاستكمال مكارم الأخلاق. وتجد الفرنسي متعصب للغته الفرنسية وعندما نتحدث معه باللغة الانجليزية لا يرد علينا وإذا رد يقول لماذا نتكلم الانجليزية ولا نتكلم الفرنسية نحن لا نحب أن نتكلم بلغة غير لغتنا الأصيلة! ومعلم العلوم يكون مكمل لمعلمي الدين واللغة وتكون مهامه ربط منظومي فيما بين الظواهر الكونية التي يعلمها لأبنائنا بالعميقة والدين وتطبيقات من الحياة باستمرار تخدم مصلحة الاستثمار بالدولة. هذا هو المنهج الذي يسير عليه الغرب ويطالبونا حالياً بتطبيقه لكي نصل للمعايير الدولية. ونحن لها بحمد الله وشكره ، ويمكن الوصول لهذه المعايير ، والمطلوب بسيط هو التحسين من اللوائح والأنظمة التعليمية ، فنحن في عصر العولمة لا تصلح للتطبيق خاصة في ضوء أهداف وبواطن مفاهيم منظمة التجارة العالمية.

b. هدف التحسين من اللوائح والأنظمة التعليمية يكون قائم على أهمية النهوض بمعايير التعليم بدولنا لكي نصل للمعايير الدولية.

c. فكر التحسين للوائح وأنظمة التعليم لا يكفي منظومياً لنمو استثماري بالدولة بدون تحسين لوائح والأنظمة الاقتصادية والتجارية بالدولة بجانب موائمة التحسين لأغلب اللوائح والأنظمة بجميع الدول العربية وهذا لكي تتم عملية التمهيدي المستقبلية قريب المدى (كما كلنا نتمناه) للنهوض باتحاد اقتصادية موحد بدول العرب على أن يقام على تبادل الموارد الطبيعية والمالية لمصلحة الاستثمار الجماعي المنظومي الذي يسهل عملية استحداث وظائف عمل ومهن متعددة النوعيات العلمية والتقنية والفنية ... وهذا سوف يدفع ويعزز من التحسين المستمر لتزويد أبنائنا بالتربية الحميدة والمعرفة المطلوبة لمواجهة متطلبات سوق العمل الدولية المعولمة بحماس وثقة بالنفس. وسوف يسرع من عملية موائمة معاييرنا مع المعايير الدولية.

d. فكر إنشاء مشاريع منظومية تربط عدد من الدول بشكل تكاملي على أن تقدم دولة المادة ودولة أخرى تقدم المادة وعدة دول تقدم الكوادر البشرية المتخصصة حسب تميز معايير مخرجات مؤسساتها التعليمية... هذا سوف يحفز البحث العلمي بمؤسسات التعليم بدول العرب أجمع مما يجعلهم يحققون انجازات استثمارية قوية من البحث العلمي الذي سوف ينعكس بطبيعة الحال على مستوى "تميز نوعية مناهج المعرفة" التي تدرس لأبنائنا بهذه المؤسسات التعليمية.

e. فكر الاهتمام بالصناعات الحرفية التي تحقق استثمارات جيدة وتستحدث مجالات عمل ضخمة ، من منطلق استحداث مؤسسات تعليمية تهدف لتتمية كوادر بشرية حرفية.

- f. الاهتمام في توجيه أبنائنا ناحية التفكير في كل ما يدور حولهم وأن نجعلهم يقتنعوا بمسارات غير مباشرة بأن الانترنت والفضائيات مفيد للمجتمع ولكن يجب أن يحمي نفسه من المبادئ غير الأخلاقية ويرفضها تماماً.
- g. التركيز على تنوع تخصصات العاملين بجهاز التعليم بالدولة وخاصة التخصصات الحديثة وغير متوفرة بمؤسساتنا التعليمية.
- h. توجيه البحث العلمي جهة استثمار الموارد الطبيعية.
- i.إلى الخ من المبادئ والأسس التي يقيم عليها تطوير التعليم بالدولة. وهذه الأسس الفكرية الثقافية تمكن المختصين من الباحثين والأكاديميين والتقنيين والفنيين والمعلمين من تطوير مناهج التعليم بجميع قطاعاته وفروعه.

(4) استقطاب الخبراء لتدريس الطلاب، وتدريب الأكاديميين على تصميم المناهج المبنية على الفكر الثقافي وتدريبهم على كيفية استخدام النواحي التقنية فنياً في التعليم. حيث لازلنا في حاجة لاستقطاب الخبراء المتميزين بهدف التدريب على التخصصات الحديثة ، وهذا ما حثت عليه بعض المؤسسات التعليمية معلمها أن يتدربوا على تخصصات حديثة بجانب تخصصهم الأصلي لتغطية أكبر شريحة من التخصصات الحديثة والتي تفيد الاستثمار المحلي والدولي على السواء. ولكن مثل هذا التوجه لم يستمر طويلاً. ولهذا توجد ثلاثة عناصر أساسية يمكن الإسراع في تغطية تعددية التخصصات العلمية الحديثة في مؤسساتنا التعليمية هي:

- a. استقطاب الخبراء لتدريس أبنائنا وتدريب معلمينا على السواء ، على أن تعطى الخبرير مهام محددة لينفذوا ولا يتم استغلال خبرته مثلاً في الوسائل الملتوية للترقيات العلمية.
- b. الابتعاث الداخلي والخارجي : يفضل أن يقيم على إستراتيجية تغطية التخصصات الحديثة التي تفنقر لها مؤسساتنا التعليمية. هذا لكي يمكن تغطية أعلى معدلات الاعتماد الأكاديمي نتيجة تعددية التخصصات والكفاءات بمؤسساتنا التعليمية. وللأسف الشديد أصبت بخيبة أمل عنيفة عندما أحد طالباتي اللاتي حصلنا على درجة الماجستير في كيمياء النباتات الطبية ، أبلغتني بأنها أصبحت محاضرة في أحد جامعاتنا وسوف تبتعث للخارج لتحضير دكتوراه في مجال الحوافز. فيا لها من مصيبة لأن المحاضرة كانت ترغب وبشدة في استكمال الدكتوراه في مجال كيمياء النباتات الطبية. فما الذي حدث في مثل حالتها فهل هو عدم وعي ثقافي وفكري لدى المسؤولين بالجامعة؟ أو هذا اتجاه متعمد لمصلحة من يا ترى؟.

c. تزويد المختصين بتخصصات حديثة مساندة لتخصصهم. وخاصة التخصصات التقنية والفنية المصاحبة لتخصصهم الأساسي. فأى تخصص علمي يسانده تخصص تقني وفني و/أو إداري ، ونحن على علم بأن التميز في النواحي التقنية في تخصصات حديثة تشجع رؤوس الأموال على الاستثمار لإدراكهم بتوفر البنية التحتية العلمية والبحثية المتميزة لنمو مشاريع حديثة استثمارية.

وهذه ثلاثة عناصر هامة جدا في الإسراع في وضع مناهج تعليمية حديثة تغطي مجالات تطبيقية يستفاد منها في:

(I) الإستثمار من ناحية

(II) وإستحداث وظائف عمل جديدة من الناحية المقابلة بإذن الله.

(III) التحسين المستمر للعملية التعليمية وتسريع موائمتها مع معايير

الاعتماد الأكاديمي الدولة. وفتح تخصصات جديدة لخدمة

المجتمع وتقليل البطالة.

- (5) تكملة تأسيس البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب ومختبرات الأبحاث العلمية ، وتوفير أغلب تقنيات الأجهزة الحديثة ، وتدريب الكوادر الوطنية عليها. حيث لا تقف "عملية التحديث التقني" نهائياً لأن التقدم العلمي بالدول المتقدمة يسير بمعدلات فائقة التميز وكفاءة الأداء. وعليه لا نستطيع الاستمرار في تحديث تقنيات التعليم ما دام لا وجود للمتخصصين الوطنيين. ولهذا يفضل تصميم برامج دراسات عليا تقنية وفنية على الأجهزة الحديثة وتطبيقاتها البحثية ، لكي يكون لدينا فرق تقنية على مستوى درجة دكتوراه في صيانة وتشغيل مثل هذه الأجهزة المتقدمة.
- (6) لذا يفضل وضع برامج لتدريب الأكاديميين على أحدث تقنيات التعليم ، وعلى كيفية استخدامها في طرق التدريس النظرية والعملية والبحث العلمي على السواء.
- (7) وهذا يمكن حدوثه عندما يتم إنشاء وحدات ومراكز تقنية وفنية لمساندة تطوير البحث العلمي بمؤسساتنا التعليمية، ونقل مقنن للتقنيات الحديثة لمؤسساتنا التعليمية والاستفادة منها.
- (8) وإنشاء وحدات ومراكز لتدريب كوادر بشرية مؤهلة على العمل تحت مظلة الإدارة الفنية والإدارة التقنية.
- (9) وتدريب الجهاز الإداري على وسائل التقنيات الحديثة في المعاملات الإدارية ومنها المعاملات الإلكترونية.

(10) وتدريب الأكاديميين وحثهم وتوجيههم لتنفيذ مشاريع بحثية تستغل الموارد الطبيعية للوصول للمعايير الدولية التي تقيس تميز البحث العلمي.

(11) وفتح مجال برامج دراسات عليا تقنية وفنية لتغطية تشغيل وصيانة الأجهزة العلمية التقنية الحديثة. حيث بالغرب من يشغل الأجهزة التقنية المتقدمة والحديثة منها هم على مرتبة دكتوراه فنية وتقنية. ويمكنهم الاستمرار في إجراء البحث العلمي التقني والترقية ولا يعتبروا أكاديميين ولكن باحثين تقنيين و/أو فنيين. والدول العربية تفتقد لمثل هذه النوعية من الخبرات المتميزة تقنياً. ونحن نعلم بدون خبرات تقنية وفنية لا يرتقي البحث العلمي نهائياً ، بمعنى أن لحدوث تميز بحث علمي يدعم تدريس تخصصات حديثة ومبتكرة يجب أن تتوفر العناصر التالية والمدعمة لهيكله التعليم بالدولة بالكامل.

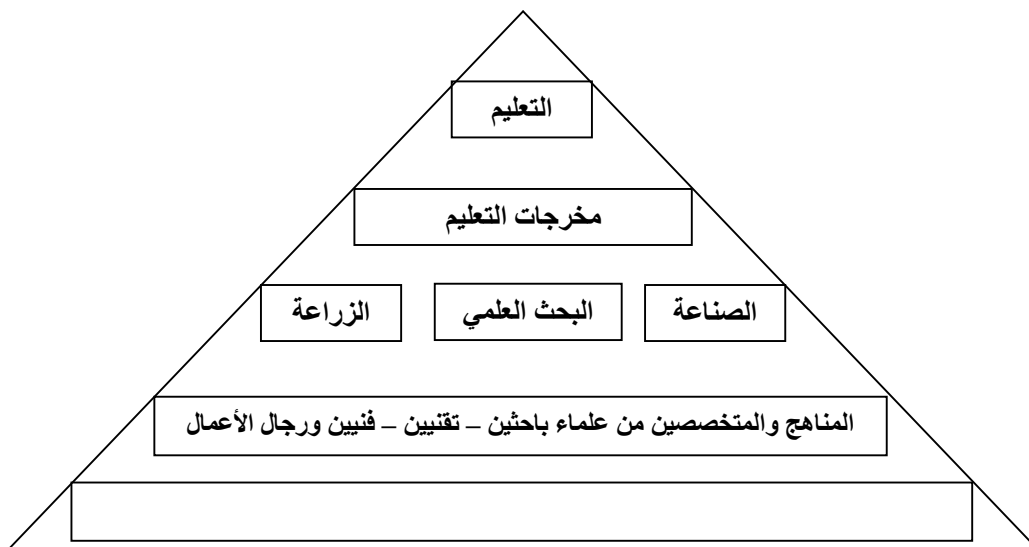
- a. توفر البنية التحتية للبحث العلمي.
- b. توفر برامج دراسات عليا فنية وتقنية.
- c. توفر أجهزة القياس الحديثة.
- d. توفر قواعد المعلومات والمكتبات الورقية.
- e. توفر الكوادر التقنية والفنية والإلكترونية.
- f. تأسيس جهة متخصصة لحصر الثروات الطبيعية بالدولة ، وذلك بتدعيمها مادياً وصولاً لمعرفة آليات كيفية الاستفادة منها في مجالات الاستثمار المحلي والدولي على السواء.
- g. توفر الخبرات الأكاديمية المتميزة بالبحث العلمي.
- h. توفر شريحة كبيرة من طلاب وطالبات مرحلة الدراسات العليا.
- i. الخ.

(12) وتقريب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي ، حيث توفر العناصر السابقة يدعم البحث العلمي وتحقق انجازات منها تعددية نوعية وكمية البحوث المنشورة بجانب المشاركة الفعلية بالعديد من المؤتمرات الدولية ، مما يجعل رجال الأعمال ينتبهون لأهمية البحث العلمي فيما يخص اهتماماتهم الاستثمارية ، فتبدأ بتقليص الفجوة نتيجة استفادة رجال الأعمال من نتائج البحث العلمي في زيادة معدلات تطوير استثمارهم والذي يحقق ربحية أعلى.

(13) وإنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال مع العلماء بهدف وضع آليات تسخير الموارد الطبيعية للاستثمار المستديم ، حيث تعتبر مثل هذه الوحدات هي الخلايا الأساسية لتحقيق

انجازات بحثية وريحية تعود بالنفع لكل من رجال الأعمال والمؤسسات التعليمية ، وتنعكس على ابتكار تخصصات جديدة قائمة على نتائج البحث العلمي المدعم من قطاع الأعمال. وبهذا سنشعر بارتقاء نوعية التخصصات العلمية وكيفية النهوض بها للرفي لمعايير دولية.

(14) ومراعاة نوعيات المهن بالمجتمع ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات مهن سوق العمل. حيث لا يوجد ربط منظومي فيما بين تحقيق الاعتماد الأكاديمي وتحقيق تميز مخرجات التعليم التي تواءم متطلبات مهن سوق العمل ، فإذا حدث تقدم بحثي وتميز وانعكس على استحداث تخصصات جديدة بالمؤسسات التعليمية بدون توفر منافذ عمل لمثل هذه التخصصات الحديثة ، فسوف تحدث انتكاسة علمية ومهنية بالمجتمع. وبالتالي يجب أن يفرض البحث العلمي نفسه لكي يستطيع إقناع قطاع الأعمال وتحفيزهم لإنشاء مشروعات استثمارية ، تعمل على استحداث وظائف جديدة ذات طابع خاص من التخصصات الحديثة. فمثال إذا أردتنا إنشاء كلية صيدلة بأقسامها الأساسية المعروفة بجانب الأقسام الحديثة ، وعندما نبحث عن منافذ العمل لمخرجات مثل هذه الأقسام في دولنا لا نجد لها منافذ عمل ، فبالتالي الاعتماد الأكاديمي لا يرتبط برباط منظومي قوي مع منافذ عمل مخرجات مؤسساتنا التعليمية ، فعليه يجب النهوض منظوما ليس في مجال التعليم بدولنا بل في أغلب المجالات لكي يحدث تواءم بين مخرجات التعليم مع منافذ العمل للمجالات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والاتصالات وغيرها. فالمنظومة التالية توضح المجالات الهامة التي يفضل النهوض بها لكل نحقق المعادلة الصعبة تحت ظل مبادئ العولمة وما يشق منها من مبادئ منظمة التجارة الدولية.



ولكي ننهض بنوعية مخرجات تعليم على معايير أكاديمية دولية يفضل النهوض بالبحث العلمي والاستثمار الصناعي والتجاري والزراعي وغيرها من أنشطة الاستثمار المحلي والدولي. ولكن يجب أن يكون لهذا النهوض عناصر أساسية يقام عليها وتكون متشابكة منظومية فيما بينها كباقة ورد متناسقة الألوان والأحجام وهذه العناصر هي:

a. مرونة في اللوائح والأنظمة التي تتحكم في مسارات قطاعات الدولة المختلفة لمصلحة التحسين المستمر للمسيرة التعليمية والبحثية والصناعية وخاصة مسيرة الاستثمار الخاص والعام.

b. نشر ثقافة التربية الإسلامية والتأكيد على التمسك بالأخلاق في المعاملات والتواصل بين أفراد المجتمع.

c. تعريف مجتمعات دول العرب بثقافة العصر الحديث عن مبادئ العولمة ومنظمة التجارة الدولية والتنمية المستدامة وغيرها من مفاهيم العصر التي وقعنا في بواطنها. حيث:

i. مفاهيم شبكة "الإنترنت"

ii. وسائل الاتصالات الحديثة

iii. والسلع الحديثة والغريبة والتي تعرض في أسواق دول العرب

iv. وغيرها وتعمل على:

(1) تغير الهوية العربية للمجتمعات الإسلامية و

(2) تؤثر على الترابط الاجتماعي الأسري و

(3) تؤثر على ثقافة العريقة ومبادئه الأخلاقية النبيلة بجانب

استحداث ألفاظ وكلمات في لغتنا أصبحت تتداول بين

أفراد المجتمعات الإسلامية التي تؤثر على عرقلة لغتنا

لغة القرآن.

v. تطبيق "المنظومة الاقتصادية" لاستغلال الموارد الطبيعية من الناحيتين البحثية والاستثمارية.

vi. السماح لجميع المؤسسات التجارية والعلمية والاقتصادية والفنية والصناعية

والزراعية وغيرها فتح باب التطوير البحثي والإداري كعنصر من العناصر

الهامة التي تحني من ورائها المؤسسات أرباح نتيجة الاستثمار المدعم بالتطوير

من جميع نواحيه لمواجهة المتغيرات الدولية وتحدياتها.

d. الاهتمام بتربية أبنائنا على الفضيلة والانتماء ومكارم الأخلاق قبل تعليمهم المعرفة.

حيث المعرفة المبنية على أسس الأخلاق تكون متينة الأساس ، ولا تهز كياناتها الماديات

التي يعيش في باطنها أغلب مجتمعات العالم.

e. محاولة التركيز على استثمار أموالنا بداخل دول العرب والتقليص من الاستيراد بقدر الإمكان.

f. محاولة تثقيف مجتمعات العرب بالتقليل من الجري وراء المظاهر الكاذبة والحفاظ على الأموال لاستثمارها لتنمية مستدامة بدول العرب.

كما نرى أن أغلب عناصر النهوض بدول العرب يعتمد على تثقيف المجتمع بحكم أنه الكل ويمكن أن يطلق على كل فرد من أفراد المجتمع بمصطلح الكل ، حيث الكل يؤثر على الكل لأن الفرد بعد عدة أعوام يفترض أن يكون أسرة والأسرة جزء من المجتمع والمجتمع هو الكل ، وكذلك يجب الاهتمام بالفرد لأنه هو الكل بالمستقبل. ويفضل أن يتم تدعيم الكل الذي نطلق عليه في عصرنا الحالي بالكوادر البشرية والقوى العاملة بالموارد المادية والمالية على السواء. فلا تنمية مستدامة بدون النهوض بالكل لأن مخرجات التعليم هي جزء من الكل ، والتي تصبح في المستقبل الكل.

ولكي نحقق معدلات متميزة لمخرجات التعليم يجب أن يسير معها بشكل متوازي النهوض بجميع المجالات الأخرى ، وإلا لن يكون لمخرجات التعليم معنى أو قيمة تحقق إنجازات التنمية المستدامة ، مهما حصلنا على اعتماد أكاديمي نتيجة التطوير المستمر لمناهجنا ونظام التعليم بدولنا.

(15) ومراعاة توفير ثقافة واعية لتنظيم "التقويم المرحلي المستدام" لجميع محاور الهيكلية العامة للتعليم والاستفادة منها في موازنة معايير أنظمة التعليم بمؤسساتنا مع المعايير الدولية. ويجب على المتخصصين أن لا ينغمسوا في تطوير المناهج والحصول على إنجازات علمية وصولاً للمعايير الدولية التي تأهلنا للحصول على اعتماد أكاديمي ، حيث كما قلت بالسابق مهما كان تميز التعليم لن يُفخر مخرجات تفيد التنمية المستدامة في عصر عولمة مبادئ منظمة التجارة الدولية ما دام لا يوجد اهتمام من المتخصصين ناحية خدمة المجتمع بإنجازات بحثية وتثقيف المجتمع وتسليحه بأسلحة ضد غزو سلبيات العولمة المدمرة لثقافتنا وعقيدتنا والنهوض باستثمارات أساسية بجانب الاستهلاكية بدولنا. كما أنه لا سبيل لنا بالنهوض بمنظومة "التعليم الاستثماري" إلا بتحسين وضع "الأخلاق واللغة والعملية" من منطلق ما كان عليه أجدادنا.

وفي الختام أود أن أوضح أن من الصعب النهوض بتطوير الجهاز التعليمي لكي يتزود الطالب بمعرفة وتقنيات حديثة إلا إذا تحسنت أوضاع منظومة إصلاح جميع قطاعات حكومات دول العرب أجمع. ولن يكون هناك استثمار يؤدي إلي أمن غذائي وأمن صحي وأمن صناعي أساسي بجانب الاستهلاكي إلا تحت مظلة الأخلاق التي تدعم التحسين المستمر للوائحنا وأنظمتنا بمسيرة مستدامة. وأفضل أن أختتم

مقالتي بحالة واقعية تحدث على الدوام بدول العالم المتقدمة وهو أننا نلاحظ أن المعايير الدولية في تطور مستمر وتغير مستمر كذلك فهل سأل نفسه أحد المتخصصين لماذا؟ الإجابة سهلة للغاية وهي أن من واقع المسيرة العملية والتطبيقية لتحسين مستمر للأنظمة التعليمية تولد مفاهيم جديدة تفيد التعليم وتؤثر على المجتمع بإيجابياتها وسلبياتها، وعليه يقومون باستمرار بتحسين المعايير ، فكيف يحدث هذا؟ يحدث نتيجة وجود مرونة للوائحهم وأنظمتهم ، فهي تسهل عملية تطوير وتحسين لمثل هذه المعايير باستمرار. وإذا عملنا مقارنة مع قسوة وصلابة اللوائح والأنظمة بدول العرب نجدها تعمل على عرقلة التطوير والتحسين المستمر. وهذا ما نادينا به مرات عديدة بأننا نحتاج لتسهيلات معنوية قبل أن تكون مادية لتطوير التعليم وتيسير آليات تسهل عملية إجراء البحث العلمي منذ أكثر من 20 سنة بجانب التحسين المستمر لجميع قطاعات دول العرب ، ليصبح "التطوير من منظومة الكل لينهض بمنظومة الكل".

لذا ندعو الله أن يتحسن الوضع ويتم تقديم تسهيلات من الإدارات العليا بالمؤسسات التعليمية ناحية التحسين المستمر في تطوير المناهج والبحث العلمي والدراسات العليا. والله الموفق.

المراجع:

- [1] "الثقافة التربوية التعليمية في الإسلام" الجزء الأول-تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008.
- [2] "القدرات والمهارات الطلابية" الجزء الثاني - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008.
- [3] "ثقافة مخرجات التعليم" الجزء الثالث - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008.
- [4] "ثقافة الدراسات العليا البحثية" الجزء الرابع - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008.
- [5] "الثقافة الفكرية للبحث العلمي" الجزء الخامس - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008.
- [6] "ثقافة التطوير في هيكلية التعليم" الجزء السادس - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008. في مرحلة الإعداد.
- [7] "ثقافة العولمة" الجزء السابع - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008.
- [8] "ثقافة التنمية المستدامة بالمؤسسات التعليمية" الجزء الثامن - تأليف حسن بن عبد القادر البار 2008. في مرحلة الإعداد.
- [9] "نقلة نوعية في تطوير إجراء التجارب المعملية في المرحلة الثانوية" باستخدام تقنية علوم الميكروسكوب الخضراء والتجارب الحاسوبية - الجزء الثالث، حسن بن عبد القادر حسن البار ، مؤتمر الكيمياء الوطني ، الجمعية الكيميائية السعودية ، مكة المكرمة 15، 16 ابريل 2007م.
- [10] "تطوير تعليم الكيمياء للمرحلة الجامعية والدراسات العليا في المملكة العربية السعودية"، حسن بن عبد القادر حسن البار ، مؤتمر الكيمياء الوطني ، الجمعية الكيميائية السعودية ، مكة المكرمة 15، 16 ابريل 2007م.

[11] "نقطة نوعية في إجراء التجارب المعملية لمواد العلوم الطبيعية في مراحل التربية والتعليم المختلفة"، حسن عبد القادر البار ، على هادي مسعود ، تغريد السفيناني ، بثينة بخاري ، مؤتمر العلوم الثالث ، الجهة المنظمة كليات العلوم بالجامعات السعودية، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض 10-13 مارس 2007م.

[12] "نقطة نوعية في إجراء التجارب المعملية في مراحل التعليم التربوي العام والجامعي والدراسات العليا باستخدام تقنية العلوم الخضراء والتجارب الحاسوبية" - الجزء الثاني، حسن عبد القادر البار، على هادي مسعود، مؤتمر العلوم الثالث، الجهة المنظمة كليات العلوم بالجامعات السعودية، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض 10-13 مارس 2007م.

[13] "تقويم كل تجربة من تجارب العلوم الخضراء - التطبيق المنظومي بين المنهج النظري وتقومي المناهج العملية في العلوم الخضراء في المملكة العربية السعودية"، حسن عبد القادر البار، مؤتمر العلوم الثالث ، الجهة المنظمة كليات العلوم بالجامعات السعودية، مركز الملك فهد الثقافي ، الرياض 10-13 مارس 2007م.

[14] "EXTENSIVE ASSESSMENT OF INDIVIDUAL EXPERIMENTS IN A SYSTEMIC APPLICATION OF GREEN CHEMISTRY VERSUS THEORETICAL SYSTEMS IN SAUDI ARABIA", Hassan A. H. Al Bar, Amirah S. Al-Attas , Maisaa M. Al-Rawi and Ali M. Hadi, 19th International conference on Chemical Education 'Chemistry Education for Modern World', (The foundations of Chemistry), Sookmyung University in Seoul, Korea August 12-17 (2006).

[15] "THE SYSTEMATIC RELATIONSHIP PRACTICE (1) MEMORIZATION UNDERSTANDING AND (3) BOTH MEMORIZATION AND UNDERSTANDING, ONE OF THE SUSTAINABLE BASES OF NATIONAL DEVELOPMENT", Maisaa Mohmed Al-Rawi and Hassan Abdulkader Al Bar, 19th International conference on Chemical Education 'Chemistry Education for Modern World', (The foundations of Chemistry), Sookmyung University in Seoul, Korea August 12-17 (2006).

[16] "SYSTEMIC STRATEGY OF DEVELOPING THE SKILLS OF STUDENT IS REFLECTED ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF LEARNING OUTPUTS", Hassan Abdulkader H. Al Bar and Maisaa Mohmed Al-Rawi, 19th International conference on Chemical Education 'Chemistry Education for Modern World', (The foundations of Chemistry), Sookmyung University in Seoul, Korea August 12-17 (2006).

[17] "الأسس التربوية الإسلامية في التطوير المستمر للهيكلية التعليمية كدعامة من دعائم التنمية المستدامة"، عبد الرحمن العوفي وحسن عبد القادر البار ، جامعة الطفيلة بالأردن ، 18-20 يوليو 2006م.

[18] "الفكر المنظومي في إبراز المنهجية التعليمية الإسلامية- دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة"، حسن عبد القادر البار وعبد الرحمن العوفي ، جامعة الطفيلة بالأردن ، 18-20 يوليو 2006م.

[19] "العلاقات المنظومية بين التعليم والصناعة والاقتصاد وانعكاسها على التنمية الوطنية المستدامة"، حسن بن عبد القادر حسن البار - رضا بن علي كابلي ، المؤتمر العربي السادس المدخل المنظومي في التدريس والتعلم "نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي" ، 13-15 أبريل 2006 .

[20] "العلاقة المنظومية بين البيئة التربوية والبيئة التعليمية ونوعية مخرجات التعليم وانعكاسها على التنمية الوطنية المستدامة بالمملكة العربية السعودية"، حسن بن عبد القادر حسن البار - رضا بن علي كابلي ، مؤتمر العرب السادس في المدخل المنظومي في التنمية المستدامة ، الجهة المنظمة للمؤتمر مركز تطوير العلوم بجامعة عين شمس، مصر ، 13-15 أبريل 2006. قبل في مؤتمر العرب السادس في المدخل المنظومي الخاص بالتنمية المستدامة للإلقاء.

[21] "إستراتيجية التميز البحثي" حسن عبد القادر البار وأميرة العطاس ، تم المشاركة بإلقاء البحث في مؤتمر العرب السادس في المدخل المنظومي الخاص بالتنمية المستدامة" المؤتمر العربي السادس المدخل المنظومي في التدريس والتعلم "نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي" ، 13-15 أبريل 2006 .

[22] "Preliminary Study on the Effect of Ziziphus spina Christi. On Selected Leishmania spp.", A. M. Tonkal, H. S. Salem, M. B. Jamjoom, A. M. Altaieb and H. A. Al-Bar, J. of Al-Azhar Medical Faculty (Girls), Vol. 26, No. 1,(January) 2005, ISSN 1110-2381.

[23] "إستراتيجية الربط المنظومي في تدريس أسس الكيمياء العامة بجامعة الملك عبد العزيز" ، حسن بن عبد القادر حسن البار تم إلقاء ونشر هذا البحث بالمؤتمر الأول في المدخل المنظومي في التدريس والتعلم المشترك بين الأردن ومصر ، جامعة أربد ، 7-8 يوليو 2005 أربد الأردن.

[24] "المفهوم المنظومي التطبيقي لتشييد متعدد الخطوات للمركبات العضوية ثنائية المجموعات الوظيفية"، حسن بن عبد القادر حسن البار ، تم نشر البحث كاملا وإلقائه في المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم نحو تطوير منظومة التعليم في الوطن العربي يوم الأحد 17 ابريل 2005.

[25] "Systemic approach in Teaching and learning General Chemistry (SATLC) in First Year of Secondary Schools", Albar H.A. and Fahmy A.F.M., (The foundations of Chemistry), 18th International conference on Chemical Education 'Chemistry Education for Modern World', August 3-8, 2004 Istanbul, Turkey, Organized by Turkish Chemical Soc., and IUPAC.

[26] "العلاقات المنظومية في الكيمياء العضوية" - الجزء الأول، حسن بن عبد القادر حسن البار - علي علي خلف - أمين فاروق فهمي ، مؤتمر الكيمياء والصناعة الذي عقد بجامعة الملك سعود، شوال 2004م . هذا البحث قدم كمستخلص فقط للمؤتمر وتم قبوله في المؤتمر.

[27] "العلاقات المنظومية في التعلم والتعليم للصف أول ثانوي (الفصل الدراسي الأول والثاني)"، حسن بن عبد القادر البار وأمين فاروق فهمي ، نشر البحث كاملاً في مؤتمر العرب الرابع 3-4 أبريل 2004م.

[28] "الفكر المنظومي البيئي وعلاقته بالجودة الشاملة في مجال العلوم والاقتصاد"، حسن بن عبد القادر البار وأمين فاروق فهمي ، تم نشر البحث كاملاً بمؤتمر العرب الرابع ، 3-4 أبريل 2004م كما تم إلقاءه بالمؤتمر. ومعرض كامل البحث في موقعنا على الأنترنت.

[29] "العلاقات المنظومية في التعلم والتعليم لسنة أولى متوسط" ، حسن بن عبد القادر البار، تم نشر البحث كاملاً وإلقائه في المؤتمر العربي الرابع أبريل 2004. ومعرض كامل البحث في موقعنا على الأنترنت للإطلاع.

[30] "الفكر المنظومي للجودة الشاملة في تطوير التعليم والتعلم الجامعي والبحث العلمي وأثره في كيفية مواجهة تحديات العولمة" ، حسن بن عبد القادر البار ورضا بن علي كابللي ، قبل ونشر هذا البحث في مؤتمر العرب الرابع عام 2004م وتم إلقاءه أمام أربعة آلاف معلم ومعلمة من خلال شبكة الألياف الضوئية Video Conference وثلاثمائة مشارك بالمؤتمر. ومعرض كامل البحث في موقعنا على النت للإطلاع.

[31] "systemic Approach in Organic Chemistry" Part One. Albar H.A., Khalaf A.A. and Fahmy A.F.M.; Frontiers of chemical Sciences: Research and Education in the Middle East, Organized by R.S.C and IUPAC Program, Malta, 2003.

نشر مستخلص هذا البحث وعرض كمعلق يوضح تطوير ثلاثة مقررات لمرحلة البكالوريوس وثلاث مقررات لمرحلة دراسات عليا من ضمن مقررات علم الكيمياء العضوية.

[32] "المدخل المنظومي في تدريس وتعلم عنصر الأكسجين - دور الأكسجين المحوري في العلوم المختلفة" حسن البار وأمين فاروق فهمي ، تم قبول ونشر وإلقائه في مؤتمر العرب الثالث 5-6 أبريل 2003م.

[33] "المنظومة المنهجية في التعرف على التركيبات البنائية للمركبات العضوية وآليات التفاعلات العضوية"، حسن بن عبد القادر حسن البار - أمين فاروق محمد فهمي، مؤتمر العرب الثاني في 16-19 فبراير 2002 م. ونشر كامل البحث في كتاب المؤتمر.

[34] "التعامل مع مخاطر الكيماويات وكيفية التصدي لها" ، حسن بن عبد القادر حسن البار، ندوة مخاطر المواد الكيماوية بجامعة الملك عبد العزيز جده 1994 تم ظهور البحث كاملاً في كتاب الندوة وقمنا بإلقائه أمام المشاركين من الدفاع المدني ومنافذ الحدود والجمارك وغيرهم.

منظومة التميز البحثي - دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة

حسن بن عبد القادر البار¹ وأميرة صالح العطاس²

¹ قسم الكيمياء - جامعة الملك عبد العزيز - ص.ب. 80203 - جده 21589 -

Website: Kau.edu.sa/halbar

² قسم الكيمياء (بنات) - كلية التربية - الأقسام العلمية - ص.ب. 16531 جده 21474 -

Amirah-alattas@hotmail.com

يعتمد التميز البحثي على عدة عوامل هامة تتلخص في العزيمة والإصرار والتفكير بأخلاقيات المهنة على اكتساب خبرة في كيفية الإطلاع المستمر على التطورات العلمية واستيعاب أكبر قدر من المعلومات العلمية المتخصصة ، وربطها العلمي برباط منظومي مع خبرة التدريب العملي البحثي المكثف. فنجد محصلة هذه الخبرة تظهر في المهام التالية : (1) التميز في تدريس مقررات الدراسات العليا و(2) الإشراف والمتابعة البحثية على رسائل طلاب الدراسات العليا و(3) نشر البحوث العلمية والتربوية و(4) تأليف كتب علمية وغيرها (5) والمشاركة الفعلية بالمؤتمرات (6) وخدمة المجتمع.

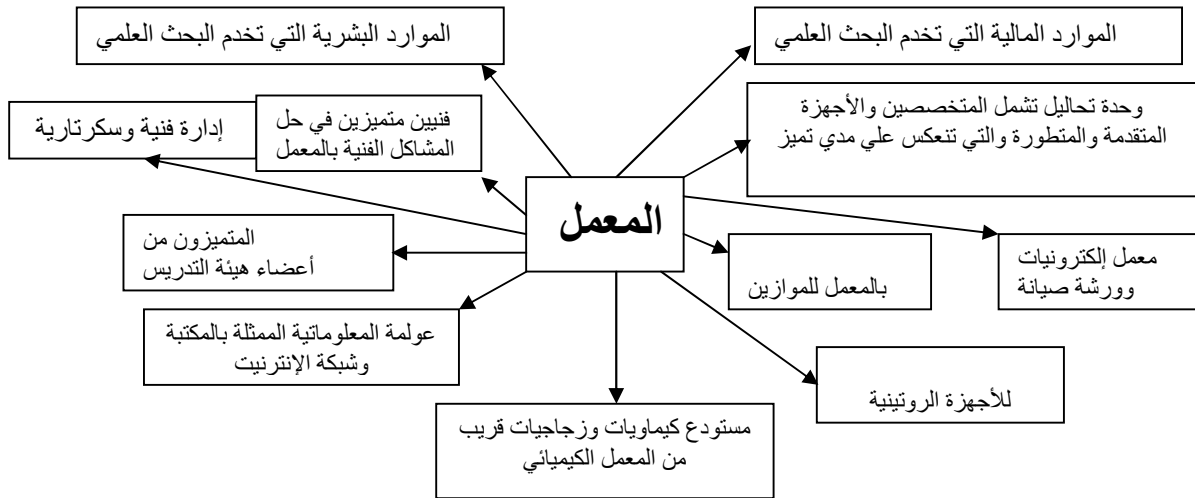
المقدمة

من منطلق خبرتنا في مجال تسخير إستراتيجية المدخل المنظومي في التدريس والتعلم (1-8) توصلنا لوضع مقياس معياري للعوامل التي تصل بالباحث لمرحلة التميز العلمي الممثلة في عضو هيئة التدريس بالجامعة. حيث يعتمد التميز البحثي على عدة عوامل ترتبط ارتباطاً منظومياً ببعضها البعض، فإذا حدث خلل أو ضعف في أحد هذه العوامل أدى ذلك إلى خلل في منظومية التميز لدى الباحث. لذا يهدف هذا البحث التربوي إلى توضيح آلية تطور عضو هيئة التدريس للوصول لهدف التميز البحثي بجدارة ومدى الاستقلالية البحثية للباحث وكيفية بناء مدرسة بحثية خاصة به. وتتلخص هذه العوامل في: (1) منهجية البحث العلمي و(2) إستراتيجية تطوير بعض مقررات العلوم المتقدمة لدارسين مرحلة الدراسات العليا و(3) مدى الفائدة المرجوة من المشاركة بالمؤتمرات و(4) خدمة المجتمع.

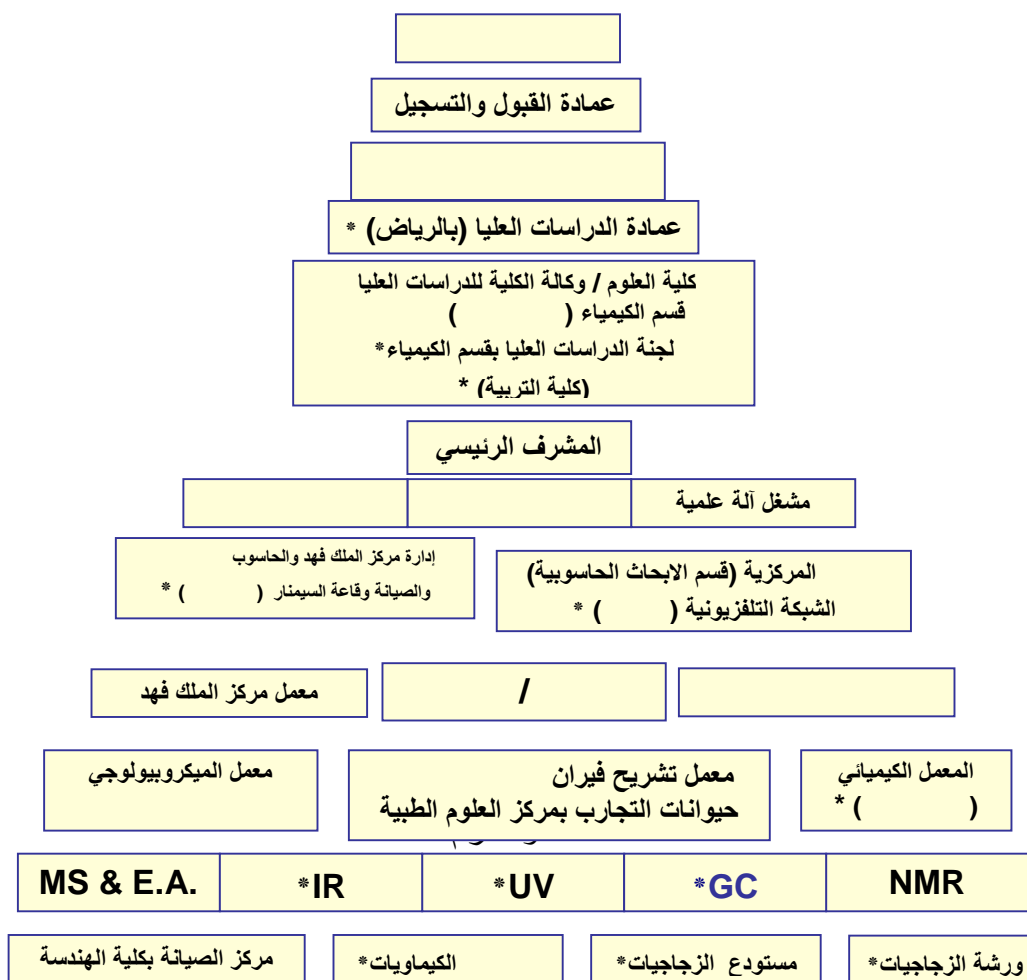
التجارب العملية

من واقع التجارب الناجحة لبعض جامعات العالم في التميز البحثي هو مراعاة جميع العوامل المباشرة وغير المباشرة التي يحتاج لها الباحث من إمكانات توفرها الجامعة والرضي الوظيفي من الذي توفره الجامعة أيضاً ، بجانب اهتمام الباحث الجاد في تطوير نفسه بالعمل المخلص الصادق المبني على الأسس الرئيسية للبحث العلمي. فيقاس مدى التميز البحثي للجامعة على أساس مدى مقدار خدمتها

للمجتمع ومدى رضاه عن الخدمات التي تقدمها الجامعة له. يطلق على هذا بالمعادلة الكيميائية الصعبة التي يجب مراعاة وزنها لكي تتحقق وتظهر على أرض الواقع. فمثلا نجد في الجامعة المتميزة والحاصلة على الاعتماد البحثي الأكاديمي و/أو التطبيقي و/أو الأكاديمي (استنادا لهدف هذه الجامعة)، أنها تحتوي على خبرات متميزة تدير الجامعة من منطلق توفير ظروف ملائمة للباحث تجعله يعمل بجد دون أن يعاني من مشاكل برقراطية إدارية أو فنية. إلي جانب أن تكون هذه الخبرات تتصف بالنظرة المنظومية للأمور بحيث تراعي جميع الظروف المحيطة بالمشكلة وتضع الحلول طويلة الأجل وليست حلول مؤقتة. فنجد أن المعمل الكيميائي يُخدم من قبل عدة إدارات بعضها تقدم خدمات مباشرة وبعضها تقدم خدمات غير مباشرة. والمنظومة رقم (1) التالية توضح نوعية وجودة أداء هذه الإدارات بالجامعة التي ترغب في تحقيقه والتميز فيه. أما في حالة حدوث خلل ولو بسيط في إحدى إداراتها يظهر ذلك بشكل مباشر لدى المتخصصين خلال عملهم البحثي ، وقد يصل الخلل لحدوث مشاكل بحثية يصعب تفاديها أو حلها في وقت قصير ، مما يؤدي لسلبيات قد تصل لمستوي خطير وهو فقدان الحماس البحثي أو الإهمال أو اللامبالاة وهذه من الصفات التي تعتبر من العوامل الرئيسية في تدمير التميز البحثي في جامعات عرفت بتميزها وبسبب خلل في منظومتها الإدارية يحدث انهياراً يصعب إصلاحه في فترة قصيرة وقد تحتاج لسنوات لتلافي هذا الخلل.



والمنظومة رقم (2) التالية توضح الموارد البشرية (الخبرات الوطنية) والموارد المالية والممثلة بالإمكانات التي تقدم خدماتها لطالب/لطالبة الدراسات العليا بشكل مباشر وغير مباشر ، أما الإدارات الفنية التي تقدم خدماتها للمعمل الكيميائي بطرق غير مباشرة هي إدارة القوي العاملة وعمادات الدراسات العليا وإدارة التدعيم المالي للبحث العلمي والممثلة بمعهد الاستشارات والبحوث ومركز الحاسوب وغيرها. وكمثال واقعي لدى جامعة الملك عبد العزيز وكلية التربية للبنات الأقسام العلمية بجدة (والمشار لها بنجمة) يتضح أن أغلب هذه الإدارات تخدم برامج الدراسات العليا والبحث العلمي كما هي ممثلة بالمنظومة التالية.



النتائج والمناقشة

حقق برنامج الدراسات العليا بقسم الكيمياء بجامعة الملك عبد العزيز خلال الثمانينات قفزة بحثية كانت نتيجتها ابتعاث أكثر من عشرة طلاب (بعد حصولهم على درجة الماجستير في تخصصات متنوعة في علم الكيمياء بالقسم) لدراسة الدكتوراه الفلسفية، وكانت النتيجة حصول أغلبهم على درجة الدكتوراه بتفوق ، وعادوا ومارسوا مهام أعضاء هيئة التدريس كل في تخصصه، وتم ترقية أغلبهم مع مرور السنين ، وبعضهم تم ترقيتهم على نظام الترقية الحديث الذي صدر من مجلس رئاسة الوزراء عام 2000م ، وكما تم فتح برنامج الدكتوراه خلال العام 2004م. وخلال العشرين السنة المنصرفة تم تحقيق بعض الانجازات التي تدعم ركائز برامج البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة ومنها ما هو موضح بالمنظومة السابقة رقم (2). أما ما يخص كليات التربية فإمكاناتها أقل إلي حد ما من الجامعات كما هي موضحة بنجمة (*) في بعض خانات المنظومة رقم 2. وبالرغم من ذلك فقد خطوا مرحلة الصفر في برامج الدراسات العليا وخصوصا مرحلة الدكتوراه منذ عام 1400هـ. بالرغم من تأخر فتح باب الدكتوراه في أغلب

الجامعات. وتعتبر خطوة جريئة في تاريخ كليات التربية بالمملكة ، وخلال بداية برامج الدكتوراه في بعض أقسامها كان مستوى البحث العلمي متوسط المستوى لعدم توفر الإمكانيات الإدارية والفنية الكافية لطالبات الدراسات العليا، إلا انها حالياً في تطور مستمر وخاصة بعد تنفيذ استراتيجيات الإشراف المشترك مع بعض هيئة التدريس بالجامعات السعودية، حيث رفع هذا من مستوى الإمكانيات التي تتوفر لطالبات الدراسات العليا نتيجة تقديم الخدمات البحثية للطالبات من جهتين هما: (1) كليتها التربوية و(2) الجامعات التي ينتمي لها أعضاء هيئة التدريس كمشرفين رسمياً على طالبات الدراسات العليا مع مشرفات من الكليات التربوية بالمملكة. كما ان هذا الإشراف سوف يؤدي إلي التبادل العلمي بين المشرفين من الجامعات مع المشرفات بكليات التربية، من منطلق أن التربية هي أساس المعرفة والتحصيـل العلمي. فقد بلغ عدد الحاصلات على درجة الدكتوراه من عام 1400هـ وحتى 1427هـ ثمانية وثلاثون (38) ، وعدد الحاصلات على درجة الماجستير اثنان وسبعون (72) ، هذا فقط في تخصص الكيمياء بجميع فروعها ومنهن (6) حصلن على درجة أستاذ مشارك وقد تقلد العديد منهن مناصب إدارية متنوعة شملت عمادة الكليات ووكالة الشؤون الإدارية وشؤون الطالبات ووكالة الدراسات العليا ورئاسة القسم ورئاسة لجان الامتحانات المركزية (لجان رصد الدرجات ولجان سير الامتحانات) مما جعل كلية التربية للبنات الأقسام العلمية بجدة مركزاً للدراسات العليا تغطي المنطقة الغربية معتمدة اعتماداً تاماً على الكوادر النسائية فيما عدا الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس المتعاقدون في التدريس والبحث العلمي بالإضافة إلى مساهمة السعوديات في التدريس والبحث العلمي سواء كان ذلك إشرافاً منفرداً أم مشتركاً فساهم ذلك في تطوير البحث العلمي علمياً وإدارياً وفنياً ووجدانياً.

وبعد توفير البنية التحتية والممثلة بتنوع الخبرات العلمية الوطنية كموارد بشرية والتي تساندها المراكز والعمادات بالجامعة يفضل أن تكون الرؤية واضحة لدى كل عضو هيئة تدريس بالعوامل (أو المهام) المتعارف عليها في أي جامعة من جامعات العالم وهي تتلخص في النقاط التالية :

(والتي سيتم إبرازها في هذا القسم من البحث لتحقيق التميز البحثي على ضوء معايير تقيس هذا التميز)

(1) منهجية البحث العلمي

(2) إستراتيجية تطوير بعض مقررات الكيمياء المتقدمة لدارسين مرحلة الدراسات العليا

(3) مدي الفائدة المرجوة من المشاركة بالمؤتمرات

(4) خدمة المجتمع.

(1) **منهجية البحث العلمي** : تتركز في حصول الباحث على خبرة بحثية قوية ليستطيع الوقوف على أرض صلبة تكون انطلاقة له لإجراء الأبحاث العلمية في تخصصه الدقيق والتطبيقي على السواء

لخدمة التنمية الوطنية، والحصول على الخبرة البحثية تبدأ من دخول الطالب برنامج الدراسات العليا وتنتهي بإشرافه الرئيسي على رسائل الدراسات العليا وكتابة البحث العلمي بنفسه من واقع النتائج التي يحصل عليها من تجاربه البحثية العملية. فانتقال الخبرة من الباحث المتميز للطالب أو الباحث المبتدئ تتم عن طريق آلية التعامل فيما بينهما . فإذا أبدى الباحث المتدرب الرغبة في العمل البحثي الجاد وكان معدل تحصيله للعلم معقولاً فهذا يجبر الباحث المتميز من توريثه علمه وخبرته وقد تحدث هذه الآلية بدون مقابل ويكتفي الباحث المتميز بالعائد المعنوي السامي والمجرد من الأغراض الدنيوية. وقد حدث هذا بالفعل في قسم الكيمياء فقد تميز بعض أعضاء هيئة التدريس الوطنيين في البحث العلمي (بالرغم من وجود بعض نقاط الضعف في مواقع معينة بالهيكلية المنظومية الموضحة رقم (2) هذا التميز والاستقلالية في البحث العلمي كانت نتيجة الإصرار على العمل البحثي المخلص والرغبة في التطور والرقي وخدمة الوطن. وتظهر زهرة المجهود لدى الباحث المتميز في نشر بحوثه في المجالات العلمية الراقية في مجال تخصصه مما يعطيه القوة الدافعة للاستمرار في مسيرة البحث العلمي المميز.

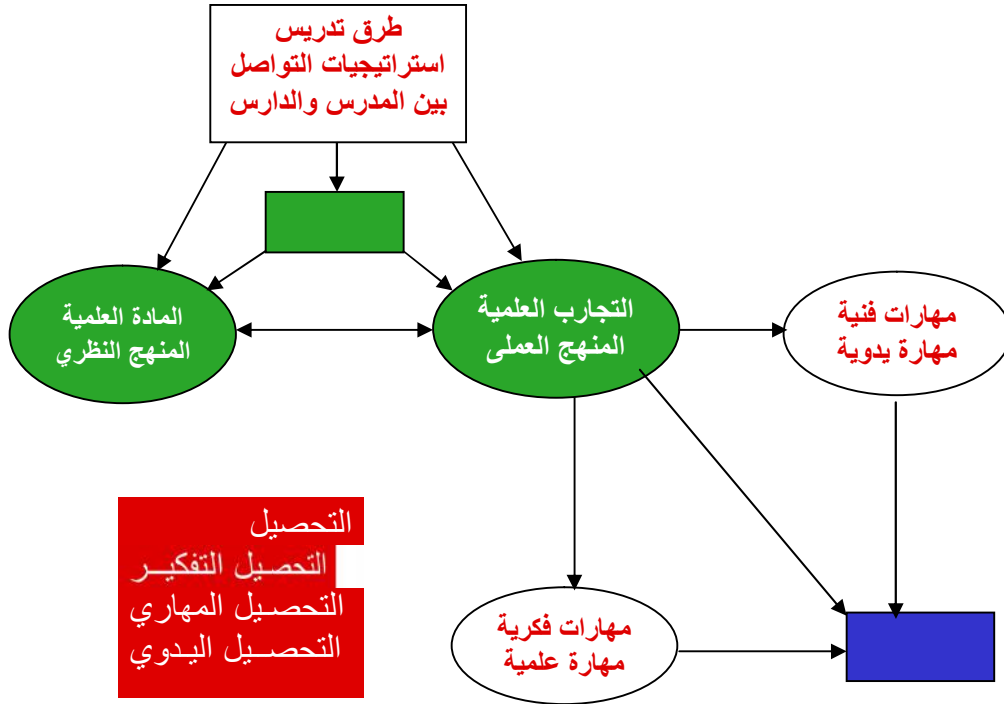
(2) إستراتيجية تطوير بعض مقررات الكيمياء المتقدمة من قبل أساتذة مرحلة الدراسات العليا :
تعتمد في المقام الأول على الباحث المشرف على الدراسات العليا ثم مساندة الهيكلية المنظومية الموضح رقم (2) في تحقيق الهدف المنشور وهو كيفية تطوير مقررات الدراسات العليا ويعتمد التطوير على ما يلي:

- a. استمرارية الباحث في الإطلاع على كل جديد في البحث العلمي الذي هو عماد الموضوعات المنهجية التي تشكل هيكلية موضوعات مقررات الدراسات العليا.
- b. اختيار الموضوعات المنهجية استناداً لهدف وتوجيه البحث العلمي الذي يخدم أهداف الجامعة ويخدم التنمية الوطنية بقدر الإمكان في المرحلة الحالية.
- c. الاستفادة من التقنيات الحديثة في عصر عولمة المعلوماتية في تطوير مقررات الدراسات العليا
- d. وضع مقررات الموضوعات الخاصة بحرص لخدمة تنمية الدارس من الناحية النظرية التي ترتبط برباط منظومي مع موضوع بحث الرسالة الذي يقوم بتنفيذه تحت إشراف الباحث الرئيسي.
- e. توفير المراجع الحديثة لكل موضوع من الموضوعات التي تشمل كل مقررات الدراسات العليا.
- f. محاولة ربط النتائج البحثية مع منهجية المقررات النظرية وذلك لرفع من مستوي طلاب الدراسات العليا من ناحية تنمية الفكر البحثي لديهم عند ربطها منظومياً بالموضوعات المنهجية.
- g. المحاولة الجادة في استخدام الوسائل التعليمية الحديثة مثل جهاز العرض وبعض الموديلات

التشكيلية للتخيل الثلاثي الأبعاد في الفراغ

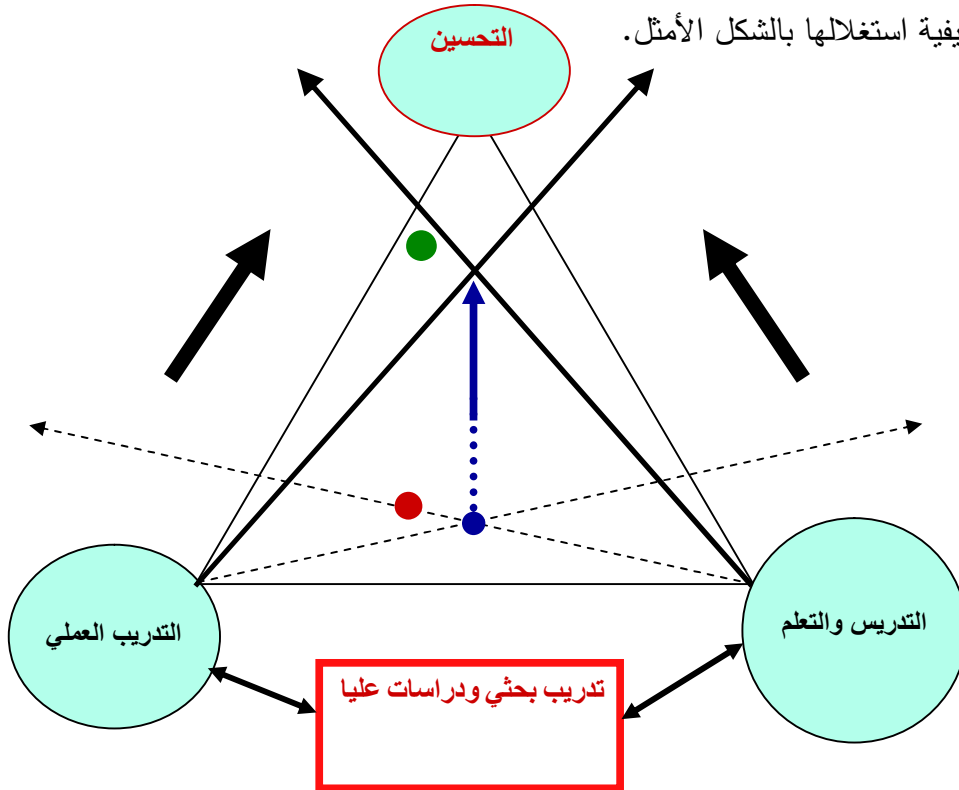
- h. إضافة بعض الموضوعات العلمية ضمن منهج المقررات تشتمل على بناء موضوعية الحوار العلمي والمناقشة المنطقية خلال المحاضرات ومحاولة حل بعض المشاكل البحثية الشائعة الانتشار في الجامعات وغيرها.
- i. محاولة وضع بعض الموضوعات البحثية للطالب لكي يقوم بكتابة تقرير بحثي نظري في أحدي الموضوعات ذات العلاقة بالنقطة البحثية التي سيقوم أو يقوم في العمل البحثي لدراستها من الناحية العملية.
- z. إتاحة فرص للطالب خلال المحاضرات لإبداء الرأي العلمي في الموضوعات التي يدرسها استنادا لمنهج المقرر والمناقشة الهادفة وتوجيهه خلال تساؤلاته ناحية ربط موضوعات المنهج مع الجانب العملي التطبيقي المستند على موضوعية المنهج.
- k. مراعاة وضع أسئلة الاختبارات الدورية والنهائية على أسس تقويم الطالب من منطلق قياس معيار التحصيل العلمي المهاري والفكري والوجداني
- l. وضع اختبارات لقياس المعيار الذكائي والابتكاري للطالب وتنميتها لديه من خلال اختبارات في صورة مناقشة علمية جادة في الموضوعات ذات العلاقة بمنهجية المقرر ومثل هذه الاختبارات تحتاج لخبرة متميزة لدى الباحث المتخصص الذي لديه خبرة منظومية تربط مع خبرة البحث العلمي و خبرة تدريس مقررات الدراسات العليا.
- m. قياس معيار مدي مستوي طالب الدراسات العليا في حل مشكلة ذات العلاقة بمنهجية المقرر العلمي.

هذا يتم عن طريق طرح مشكلة ذات العلاقة وإتاحة الفرصة لكل طالب لوضع الحلول التي يراها مناسبة يلي ذلك مناقشة هذه الحلول وهل هي الحل المناسب أو يمكن تطوير بعض هذه الحلول للأفضل وهكذا مما سبق يتضح بأن الباحث كلما أزداد خبرة بحثية انعكس ذلك على زيادة عطاءه للطلاب خلال تدريسهم مقررات الدراسات العليا. والعكس صحيح كلما ازدادت خبرة الباحث في تدريسه للمقررات الدراسية لمرحلة الدراسات العليا كلما زادت خبرته البحثية. فهذه تعتبر معادلة كيميائية غير عضوية تحتاج بحرص شديد لوزنها لتحقيق هدف التميز البحثي أو تشغيل آليتها بالمنظومية رقم 3 بحرص وهي على النحو التالي.



المنظومة رقم 3

وللوصول لتطوير جودة الأداء البحثي والتدريسي وقياسه عن طريق نشر البحوث والمشاركة الفعلية بالمؤتمرات ، يفضل عمل توازن بين كل من (تقليل الوقت والتكلفة) مع (البحث العلمي والتدريسي) ، وبالتحسين المستمر يتم النهوض واستمرارية التطور للوصول لمستويات تميز الباحث وتطور الإمكانيات وكيفية استغلالها بالشكل الأمثل.



منظومة رقم 4

(3) **مدي الفائدة المرجوة من المشاركة بالمؤتمرات هي :** في المقام الأول والأخير تتركز في قياس معيار جودة بحوث الباحث وتظهر نتيجة المناقشة العلمية مع المتخصصين مما تؤدي إلى تطوير الباحث للأفضل مهما وصل لمستويات رفيعة من الخبرة في البحث العلمي من ناحية. ومن ناحية أخرى نشر بحوث تربوية عن نتائج خبرته التدريسية لمرحلة الدراسات العليا ... لقياس جودة الأداء التدريسي ومدى معدل تحسينه المستمر. و نوضح مرة أخرى ليس فقط حضور المؤتمرات بل المشاركة الفعلية ببحوث للإلقاء أو بحوث في صورة ملصقات تكون نتيجتها هي معرفة الباحث لمدي مستوى بحوثه العلمية والتربوية على السواء بالنسبة للآخرين مما تدفعه للاستمرارية في التحسين المستمر للوصول لمستويات متطورة في الأداء البحثي والتربوي لمرحلة الدراسات العليا.

مما ينعكس على تميز الجامعة في تحقيق أهدافها التي تركز على تحسين وتطوير المحورين المشار إليهما في خدمة المجتمع والمنظومة رقم (3 و 4) توضح ذلك.

(4) **خدمة المجتمع :** لخدمة المجتمع محوران أساسيان هما:

a. تفريخ موارد بشرية تكون راضية عن مستواها العلمي والتطبيقي ويتقبلها المجتمع باحترام وتقدير ويقدم لها فرصة العمل لخدمة التنمية الوطنية وتطوير النواحي ذات العلاقة بتخصصات هذه الموارد البشرية.

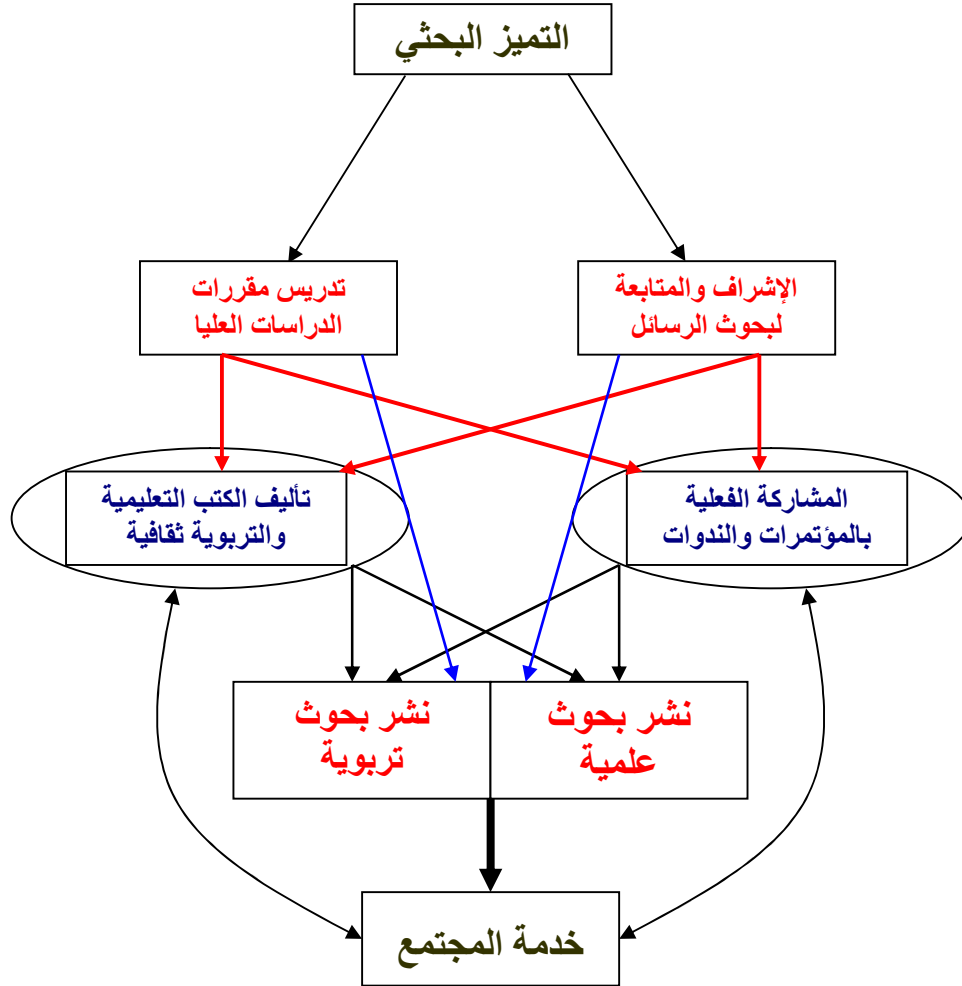
b. انعكاس مستوى البحث العلمي تجاه تنمية وتطوير المجالات التطبيقية التي ترفع من مستوى تمدن المجتمع ليستطيع معاصرة عصر العولمة بإيجابياتها ويواجه سلبياتها التي تتناقض مع العرف والبيئة التقاليد وعادات المجتمع الاجتماعية والعقائدية وغيرها.

وللوصول لمستويات راقية في تحقيق هذين المحورين يفضل التركيز على توجيه البحث العلمي اتجاه خدمة التنمية من ناحية التطبيق العلمي لاستغلال الموارد المادية من قبل الموارد البشرية المتميزة علميا وتربويا وعمليا. ويتميز الباحث في قدرته على استغلال إنتاجه العلمي في النهوض بالتنمية الوطنية.

ويتم قياس معيار تميز الباحث بصورة عامة من خلال حصيلة إنتاجه العلمي الممثل بالعوامل التي تم توضيحها سابقا وتبرزها المنظومة رقم 5 التالية في رباط تكاملي متجانس الوسط.

ويتم وضع معيار لقياس مدي تميز البحوث من منطلق تنوع هذه البحوث من ناحية الكيف: (1) المقالة المرجعية Review (2) البحث التخصصي المتكامل Full paper (3) البحث المختصر Or Brief paper Note paper أما من ناحية النوعية فيتم التركيز على قياس معيار مدي الاستفادة من هذه البحوث في خدمة المجتمع والنهوض بتنميته حسب تخصص الباحث. كما يقاس معيار خبرته في الإشراف الرئيسي ومتابعة رسائل الدراسات العليا وتميزه في تدريس مقررات الدراسات العليا ، يلي

ذلك وضع معيار لقياس مدى انعكاس تميز إنتاجه العلمي من خلال تقييم مشاركته الفعلية ببحوث بالمؤتمرات والندوات والمنتديات العلمية والتدريسية ومدى حصيلة تأليفه للكتب العلمية التي تكون لها علاقة منظومية بتخصصه.



المنظومة رقم 5

ويجب وجود تجانس منظومي بين هذه المقومات للإنتاج العلمي الموضحة بالمنظومة إلى رقم (ناقص كلام) ، ففي حالة قصور في احد هذه المقومات تكون نتيجة التميز للباحث ليست على مستوى الاعتماد الأكاديمي المطلوب.

وفي الختام نري توضيح بعض المهام التي تبنا معايير تقويم التميز البحثي لهيئة التدريس مما هم على مرتبة أستاذ كما يلي:

- (1) تطوير مناهج مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.
- (2) تدريس عدة مواد علمية لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا في مجال البحث العلمي حسب التخصص الدقيق.

- (3) الإشراف البحثي على مشاريع تخرج طلاب البكالوريوس والدراسات العليا.
- (4) تنفيذ مشاريع بحثية أكاديمية وتطبيقية تخدم تطوير المجالات العلمية النظرية والصناعية و/أو الاقتصادية و/أو الزراعية و/أو....الخ.
- (5) المساهمة في تطوير المناهج التربوية.
- (6) الإشراف على دراسات عليا تربوية باستخدام أحدي طرق التدريس الحديثة مثل المدخل المنظومي.
- (7) تأليف الكتب والمراجع العلمية المتخصصة والثقافية وغيرها.
- (8) حضور والمشاركة الفعلية في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.
- (9) خدمة المجتمع.
- (10) المشاركة الجادة في تطوير وسائل تعليم تختص بالخبرة والتخصص العلمي الدقيق لدى الأستاذ.
- (11) تسخير تقنية المعلومات في تطوير المناهج وبرامج الدراسات العليا ومجالات التربية التي تخص تخصصه الدقيق والعام.
- (12) المشاركة في وضع الإستراتيجيات المستقبلية لتطوير الهيكلة التعليمية بوطنه عن طريق المشاركة في اللجان وفرق العمل وقيادة المناصب الإدارية بالمؤسسات التعليمية.

الخلاصة

يمكن استعمال النظام النقطي لقياس معيار التميز البحثي كما طبقته الجمعية الكيميائية السعودية في الإعلان عن منح الجمعية لجائزة ميدالية التميز البحثي، حيث قد تكون ضمن أحد الحوافز التي تربط الجمعية بالرباط المنظومي بالمتخصصين بالجامعات والمجتمع ، وذلك لإثبات تضامنها مع الفعاليات التي تبذل تجاه التنمية الوطنية المستدامة في مملكتنا الحبيبة ، وكذلك كحافز تنافسي راقى بين الباحثين بالمملكة لتكون لبنات تساعد على النهوض بالبحث العلمي بجامعاتنا.

يمكن قياسه معيار مدي التميز البحثي لدى أعضاء الجمعية الكيميائية السعودية بعدة وسائل تتبعها العديد من الجمعيات العلمية والثقافية ، ولكن نفضل أن نتبع معياراً يتناسب مع بيئتنا التعليمية الحالية والاستمرارية في تطوير هذا المعيار ليصل لمستويات متميزة تتماشى مع معدلات التميز العلمي لدى باحثينا بجامعاتنا ومعاهدنا بالمملكة العربية السعودية.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الجمعية الكيميائية السعودية للإعلان عن جائزة ميدالية التميز البحثي، ولما بذلته الجمعية من مجهودات طيبة من منطلق تميز فعاليتها الحالية بالتحسين المستمر في تطوير أنشطتها تجاه خدمة التنمية الوطنية المستدامة بالمملكة العربية السعودية. كما أقدم شكري الجزيل لكل

من سعادة الدكتور رضا كابلي والدكتور محمد أبو خشبة والدكتور حمدي الوكيل والدكتور مصطفى السيد لما تم فيما بيننا من مناقشات علمية متميزة ومتعددة في مجالات تطوير التعليم الجامعي والتحسين المستمر من منطلق مبادئ الجودة الشاملة ، كان لها الفضل بعد الله في إضافة الكثير من المعلومات إلى خبرتنا ، والتي كانت الدافع الذي جعلنا نقدم هذا العمل البحثي التربوي للباحثين للإطلاع على إحدى استراتيجيات منظومة الوصول للتميز البحثي - كدعامة من دعائم التنمية الوطنية المستدامة.

المراجع

- [1] Albar H.A., and Fahmy A.F.M., "Systemic approach in Teaching and learning General Chemistry (SATLC) in First Year of Secondary Schools", (The foundations of Chemistry), 18th International Conference on Chemical Education 'Chemistry Education for Modern World', August 3-8, 2004 Istanbul, Turkey, Organized by Turkish Chemical Soc., and IUPAC.
- [2] Albar H.A., Khalaf A.A. and Fahmy A.F.M.; "systemic Approach in Organic Chemistry" Part One. Frontiers of Chemical Sciences: Research and Education in the Middle East, Organized by RS.C and IUPAC Program, Malta, 2003.
- [3] حسن عبد القادر حسن البار ، "التعامل مع مخاطر الكيماويات وكيفية التصدي لها"، ندوة مخاطر المواد الكيماوية بجامعة الملك عبد العزيز جده 1994.
- [4] حسن عبد القادر حسن البار وأمين فاروق فهمي ، "العلاقات المنظومية في التعلم والتعليم للصف الأول الثانوي (الفصل الدراسي الأول والثاني) " ، اللقاء السنوي العاشر للجمعية الكيميائية السعودية 2004.
- [5] حسن عبد القادر البار ورضا كابلي ، "الفكر المنظومي للجودة الشاملة في تطوير التعليم والتعلم الجامعي والبحث العلمي وأثره في كيفية مواجهة تحديات العولمة"، المؤتمر العربي الرابع حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم ، جامعة عين شمس، مصر 2004.
- [6] حسن عبد القادر البار "المدخل المنظومي في التعليم والتعلم للمرحلة المتوسطة" المؤتمر العربي الرابع حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم ، جامعة عين شمس، مصر 2004.
- [7] حسن عبد القادر البار وأمين فاروق فهمي " دور الأكسجين في دورة الحياة" ، المؤتمر العربي الثالث ، مصر 2003.

- [8] حسن عبد القادر البار وأمين فاروق فهمي "المنظومة المنهجية في التعرف على التركيب البنائي للمركبات العضوية وآليات التفاعلات العضوية والعلاقة البحثية بين التركيب والفعالية"، مؤتمر العرب الثاني ، مصر 2002.
- [9] حسن عبد القادر البار وأمين فاروق فهمي "سلسلة المنار السعودي في الكيمياء" للصف أول ثانوي - الفصل الدراسي الأول، الناشر مؤسسة البار ، جده 2002 .
- [10] أمين فاروق فهمي وحسن عبد القادر البار "سلسلة المنار السعودي في الكيمياء" للصف أول ثانوي - الفصل الدراسي الثاني ، الناشر مؤسسة البار ، جده 2002 .
- [11] حسن عبد القادر البار ، "الفكر المنظومي للعولمة" تحت النشر: دار العلم للجميع للنشر والتوزيع ، مصر 2006.
- [12] حسن عبد القادر البار ، "تطوير بعض مقررات الكيمياء بالمدخل المنظومي" ، المؤتمر العربي الخامس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم ، جامعة عين شمس، مصر 2005.

ملحق 3 -

شرائح إلقاء بحث منظومة التميز البحثي - دعامة من دعامات التنمية الوطنية
المستدامة كالتالي:

المؤتمر العربي السادس في المدخل المنظومي

منظومة التميز البحثي دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة

حسن بن عبد القادر البار¹ و أميرة صالح العطاس²

¹ قسم الكيمياء - جامعة الملك عبد العزيز - ص.ب. 80203 - جده 21589

Website: Kau.edu.sa/halbar

² قسم الكيمياء (بنات) - كلية التربية - الأقسام العلمية - ص.ب. 16531 جده 21474

Amirah-alattas@hotmail.com

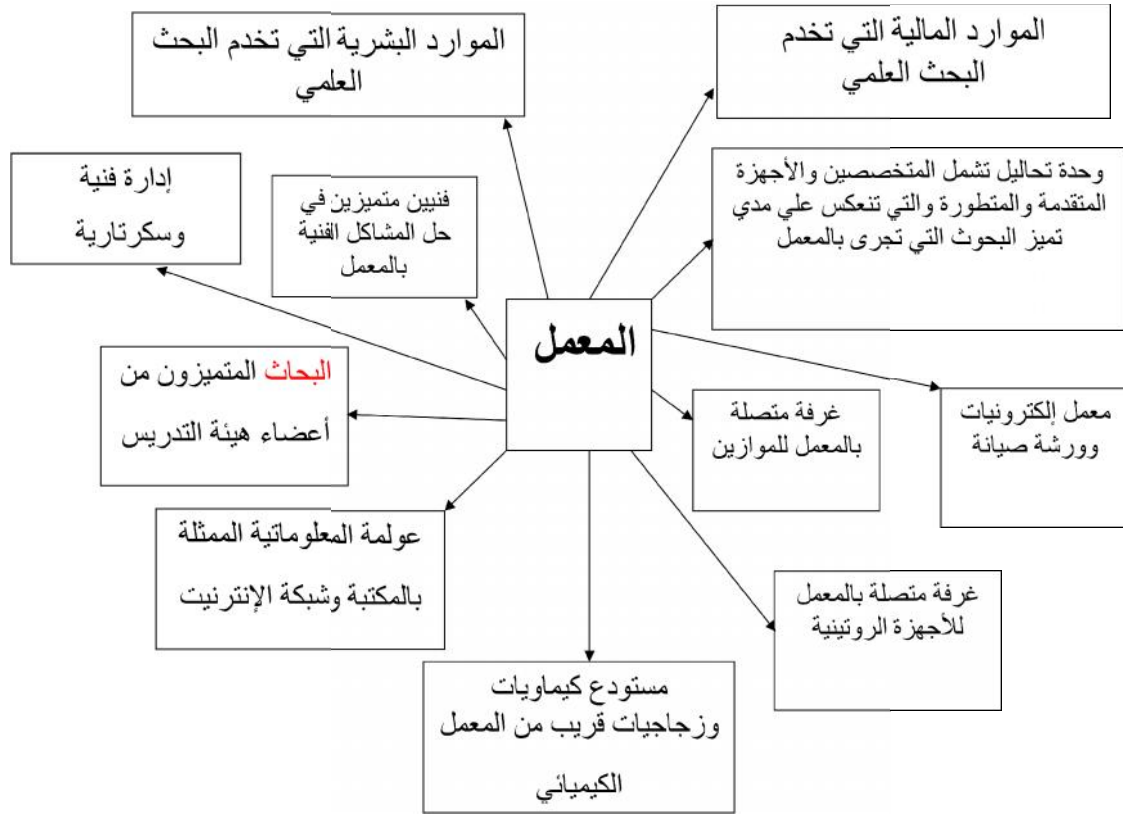
١٥ أبريل ٢٠٠٦

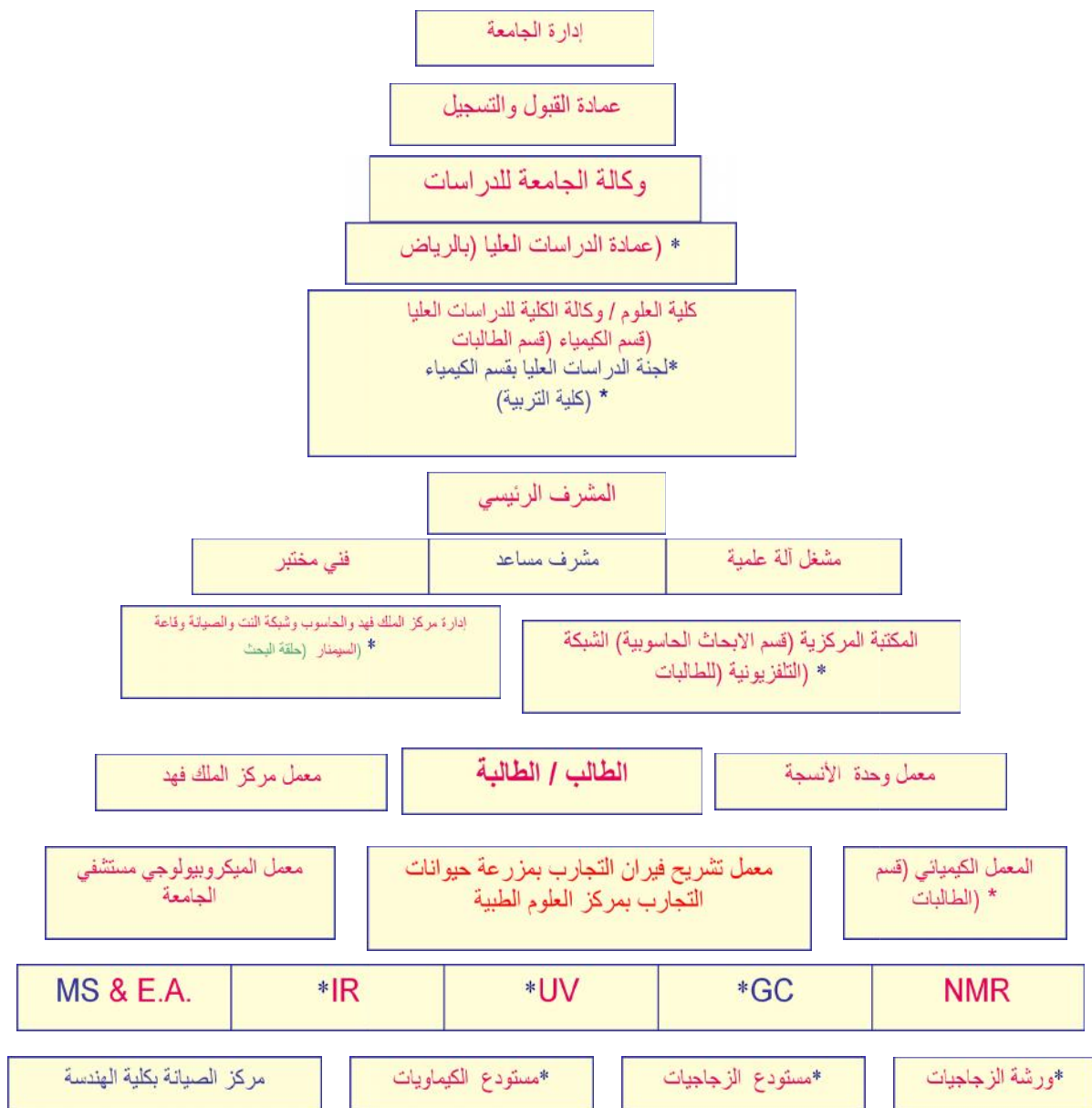
تميز الباحث في المجال الأكاديمي داخل مؤسسته التعليمية

- (١) منهجية البحث العلمي
- (٢) إستراتيجية تطوير بعض مقررات العلوم المتقدمة
لدارسين مرحلة الدراسات العليا
- (١) مدي الفائدة المرجوة من المشاركة بالمؤتمرات
- (٢) خدمة المجتمع

تميز الباحث في المجال الأكاديمي خارج مؤسسته التعليمية

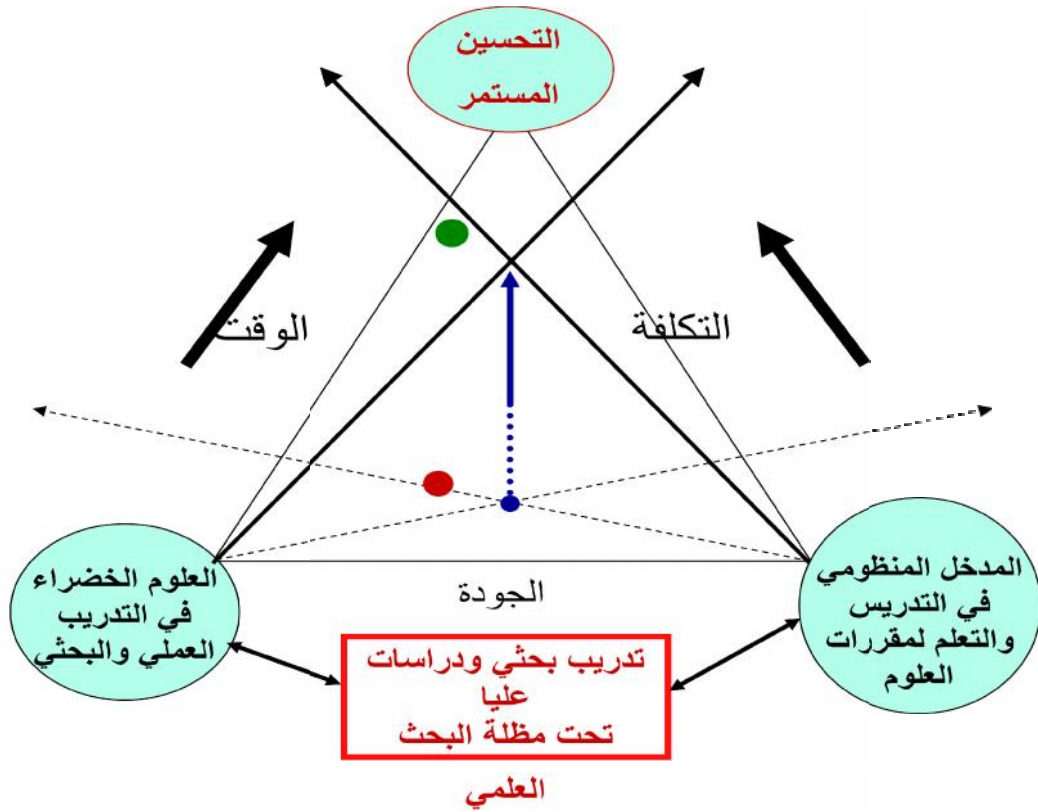
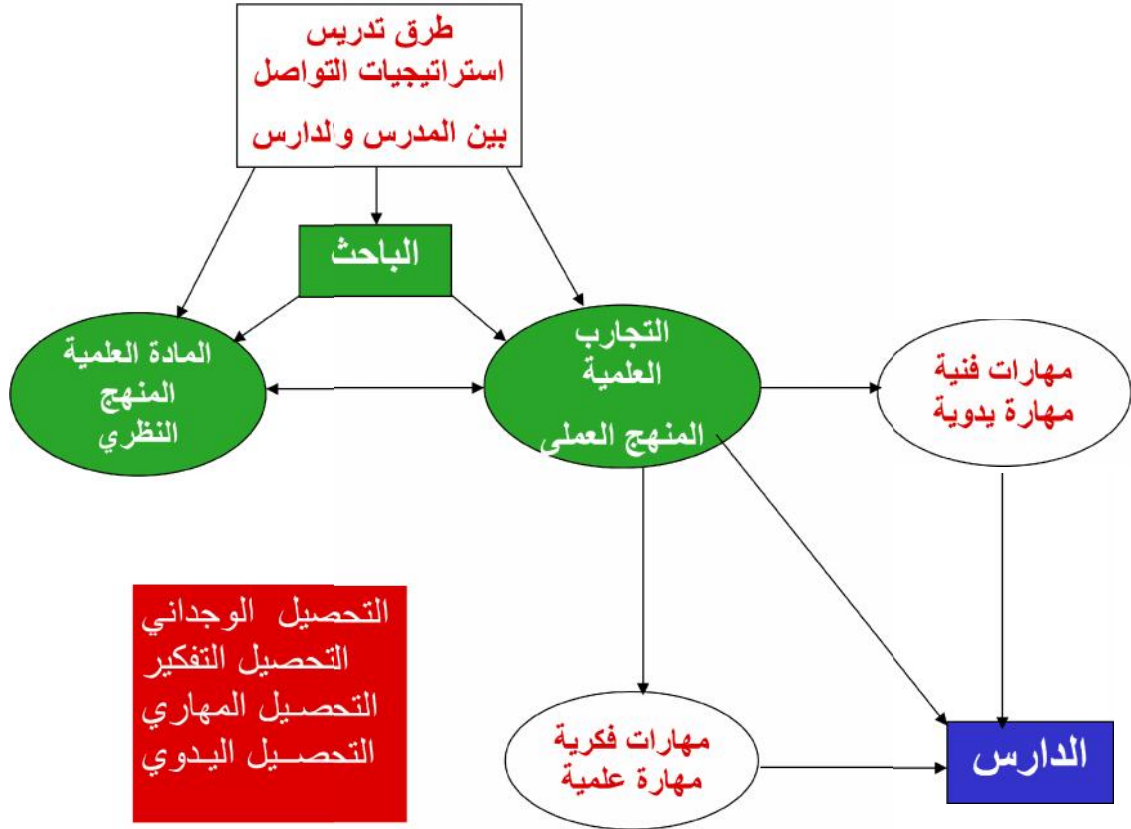
- (١) منهجية البحث العلمي = تطور صناعي أو زراعي أو حرفي أو مهني
- (٢) إستراتيجية تطوير بعض مقررات العلوم المتقدمة
لدارسين مرحلة الدراسات العليا = تفريخ كوادر وطنية متميزة الاداء
- (١) مدي الفائدة المرجوة من المشاركة بالمؤتمرات = التعاون البحثي الخارجي
- (٢) خدمة المجتمع = تطوير تربوي وفني وتقني ونشر ثقافة الإنتماء للوطن وغيرها.

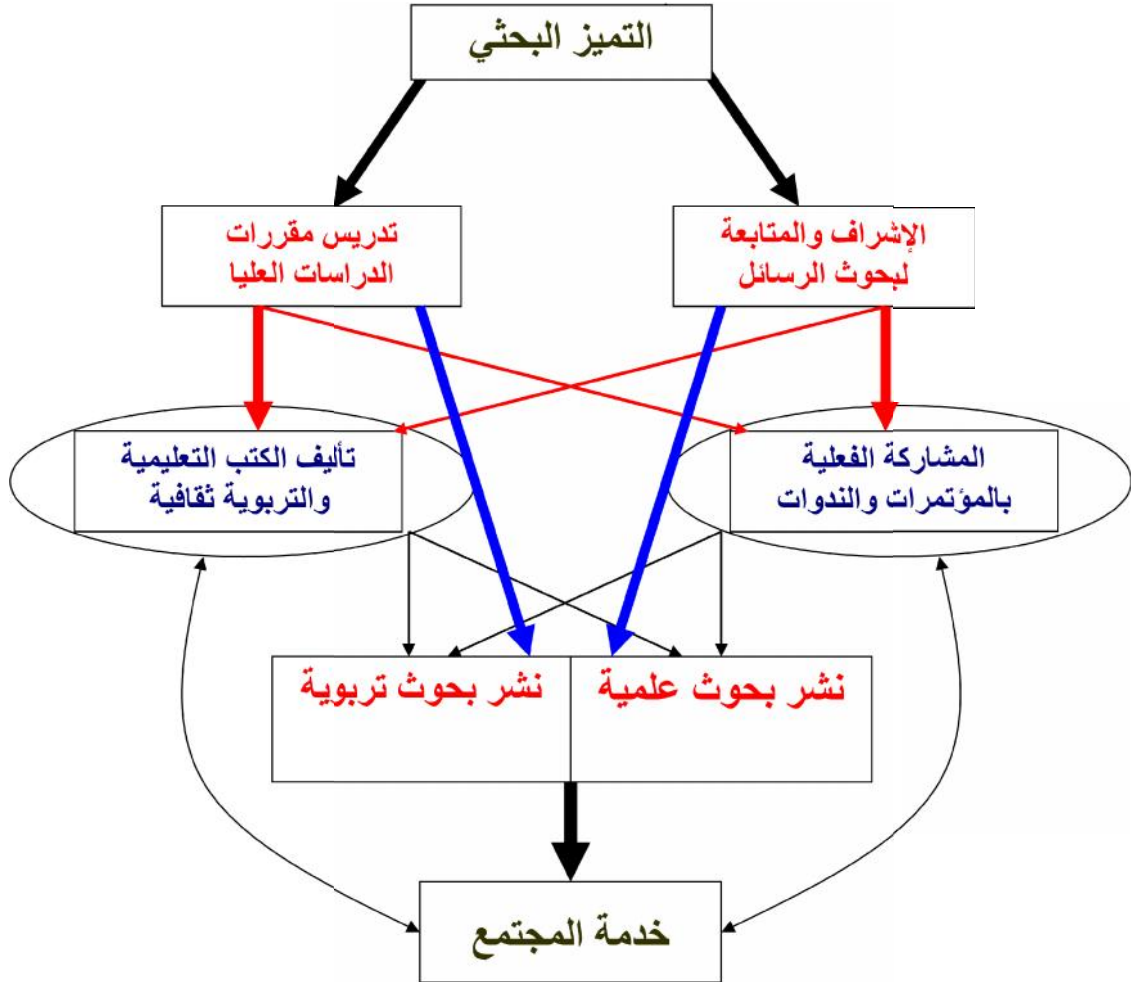




كيفية تطوير مقررات الدراسات العليا ويعتمد التطوير على ما يلي :

- (أ) استمرارية الباحث في الإطلاع على كل جديد في البحث العلمي الذي هو عماد الموضوعات المنهجية التي تشكل "هيكلية معرفة مقررات الدراسات العليا".
- (ب) اختيار الموضوعات المنهجية استنادا لهدف وتوجيه البحث العلمي الذي يخدم أهداف الجامعة ويخدم **التنمية الوطنية المستدامة** بقدر الإمكان في المرحلة الحالية.
- (ج) الاستفادة من التقنيات الحديثة في عصر **عولمة المعلوماتية في تطوير مقررات الدراسات العليا**
- (د) وضع مقررات الموضوعات الخاصة بحرص لخدمة **تنمية الدارس من الناحية النظرية** التي ترتبط برياط منظومي مع **موضوع بحث الرسالة** الذي يقوم بتنفيذه تحت إشراف الباحث الرئيسي.
- (هـ) توفير **المراجع الحديثة** لكل موضوع من الموضوعات التي تشمل كل مقررات الدراسات العليا.
- (و) محاولة **ربط النتائج البحثية مع منهجية المقررات النظرية** وذلك لرفع من مستوي طلاب الدراسات العليا من ناحية تنمية الفكر البحثي لديهم عند ربطها منظوميا بالموضوعات المنهجية.
- (ز) المحاولة الجادة في **استخدام الوسائل التعليمية الحديثة** مثل جهاز العرض وبعض الموديلات التشكيلية للتخيل الثلاثي الأبعاد في الفراغ.
- (ح) إضافة بعض الموضوعات العلمية ضمن منهج المقررات تشتمل على بناء موضوعية الحوار العلمي والمناقشة المنطقية خلال المحاضرات و**محاولة حل بعض المشاكل البحثية اشاعة الانتشار في الجامعات** وغيرها.
- (ط) محاولة **وضع بعض الموضوعات البحثية للطلاب** لكي يقوم بكتابة تقرير بحثي نظري في أحدي الموضوعات ذات العلاقة بالنقطة البحثية التي سيقوم أو يقوم في العمل البحثي لدراستها من الناحية العملية.
- (ي) إتاحة فرص للطلاب خلال المحاضرات لإبداء الرأي العلمي في الموضوعات التي يدرسها استنادا لمنهج المقرر والمناقشة الهادفة وتوجيهه خلال تساؤلاته ناحية **ربط موضوعات المنهج مع الجانب العملي التطبيقي المستند على موضوعية المنهج**.
- (ك) مراعاة وضع أسئلة الاختبارات الدورية والنهائية على أسس **تقويم الطالب من منطلق قياس معيار التحصيل العلمي المهاري والفكري والوجداني**
- (ل) وضع **اختبارات لقياس المعيار الذكائي والابتكاري للطلاب وتنميتها** لديه من خلال اختبارات في صورة مناقشة علمية جادة في الموضوعات ذات العلاقة بمنهجية المقرر ومثل هذه الاختبارات تحتاج لخبرة متميزة لدى الباحث المتخصص الذي لديه خبرة منظومية ترتبط مع خبرة البحث العلمي و خبرة تدريس مقررات الدراسات العليا.
- (م) قياس معيار مدي مستوي طالب الدراسات العليا في **حل مشكلة ذات العلاقة بمنهجية المقرر العلمي**.





ملحق 4 -

التعليم فى مصر .. مشكلات وحلول 12- البحث العلمى عام 2012

هذا الملحق يتعلق بما تم ظهوره على صفحات الإنترنت يوم السبت 21 يناير 2012م بقلم سعد رجب صادق فى جريدة مصرنا لكل المصريين والعرب الإلكترونية وعنوان الموقع:
<http://www.ouregypt.us/education/education37.html>

كالتالى:

تعريف مفهوم البحث العلمى

أولاً: مشكلات البحث العلمى

مقدمة

- (1) النظام التعليمى الفاسد
 - (2) الثقافة السائدة فى المجتمع
 - (3) سرقة الأبحاث وفبركتها، والغش والتدليس والتلفيق فى أدائها وفى نتائجها
 - (4) قلة الإنفاق على البحث العلمى
 - (5) الفشل الإدارى للأنظمة والحكومات والوزراء والمسؤولين المتعاقبين
 - (6) هجرة العقول العلمية
 - (7) الدوريات والمجلات العلمية، ومراجعة وتقييم الأبحاث
 - (8) المراكز البحثية وكوادرها العلمية وتجهيزاتها المعملية
- I - المراكز البحثية
- II - الكوادر العلمية
- III - الأساتذة والمشرفون على الأبحاث العلمية
- IV - المعامل والتجهيزات وغيرها

ثانياً: ما هو الحل؟

مقدمة

هل فى مصر بحث علمى؟! سؤال بسيط ينبغى على المسؤولين والمهتمين والناس جميعاً أن يسألوه، وترجع أهمية السؤال، وأهمية الإجابة عليه إلى مجموعة من الاعتبارات ذات الدلالة على مكانة المجتمع ومستقبله، وأهمها:

- (1) البحث العلمى هو الطريق لمعرفة وحصر مشاكل المجتمع، وتحديد درجاتها من الأهمية، وأولويات وطرق التعامل معها.

- (2) وهو أيضا الطريق لحل تلك المشاكل، بما يتلاءم مع إمكانيات المجتمع وقدراته وطموحاته.
- (3) وهو الطريق للحفاظ على مقدره المجتمع التنافسية فى عالم يتحرك ويتطور بسرعة فائقة.
- (4) وهو الطريق لتلبية حاجات المجتمع المستمرة والمتزايدة فى كافة مجالات الحياة، عن طريق تطوير طرق الإنتاج وأدواته وخاماته ووسائله فى الزراعة والصناعة والخدمات واستغلال الثروات الطبيعية وغيرها، بما يحقق الكفاية أو يقترب منها أو يضع السياسات الحكيمة للموائمة بين تلك الحاجات وبين الإنتاج والاستيراد، ويحقق أيضا العمالة لطبقات المجتمع وفئاته المختلفة، وهو ما يقود إلى الوئام والسلام الاجتماعى.
- (5) والبحث لازم أساسى للنظام الحاكم ووزاراته وكل أجهزة المجتمع ومؤسساته ومنظماته، حيث لا يمكن التخطيط بدون بحث علمى، ولا يمكن بدونه أيضا القيام بعمليات التنفيذ والمتابعة والتطوير وحل المشكلات الطارئة.
- (6) والبحث أيضا لازم أساسى على المستوى الفردى، حيث يحتاج الفرد من أجل حياة ناجحة أن يفكر فى كل خطواته وتحركاته، وأن يجمع لها المعلومات، ويضع الخطط والبدائل، ويحسب الربح والخسارة، والضرر والمنفعة، والتأثيرات المستقبلية.
- (7) البحث ليس فقط ما قد يتوارد إلى أذهان الكثيرين من أشياء مثل البحث عن علاج لمرض ما، أو تطوير الآليات والتقنيات فى مجالات الانتاج، أو غزو الفضاء، أو نحو ذلك .. إن البحث research بمعناه الواسع يمتد ليشمل جمع المعلومات وتوظيفها فى جميع أنشطة الحياة العملية والنظرية، ويمتد ليشمل الفرد والجماعة والمجتمع، فإذا ما ارتبط بخطوات معينة، منظمة ومتسلسلة، لجمع المعلومات وتحليلها، والتأكد من صحتها، بغرض الإجابة على سؤال معين، أو تفسير علاقة ما، أو حل مشكلة ما، كان ذلك ما يعرف بالبحث العلمى research scientific .. إنه سلوكٌ وأسلوبُ المجتمعات الحديثة، ووسيلتها لحل مشاكلها، والتغلب على أزماتها.
- (8) وبدونه يصبح كل شئ عشوائيا، مما يقلل فرص النجاح والإنجاز، ويزيد فرص الفشل والإخفاق، وهو ما نعانى منه فى مجتمعنا المصرى، وكم من مشروعات بدأت، وتم إنفاق الملايين أو البلايين عليها ثم توقفت، لأنها لم تحظ بالدراسة الكافية قبل تنفيذها، أو لأنها تمت فى مكان لا تصلح له، أو بطريقة لا تصلح لها .. إن غياب البحث العلمى هو السبب الجوهرى الذى تتبثق عنه كل أسباب التخلف والفوضى التى تضرب كل جنبات الحياة فى

بلادنا، مع ما ينتج عن ذلك من هدر للوقت والجهد والطاقة والمال، وتعويق لنمو المجتمع وتقدمه.

أعود إلى التسائل مرة أخرى: هل هناك فى مصر بحث علمى؟! الإجابة الأمانة: لا ، لا يوجد فى مصر بحث علمى، لا فى الجامعات، ولا فى مراكز البحوث، والسؤال المنطقى الآن: ماذا تفعل كل تلك الجامعات بكلياتها وأقسامها؟! وماذا تفعل كل تلك المراكز البحثية؟! وما هو الدور الذى تقوم به تلك الأعداد الكبيرة من أساتذة الجامعات، وأعضاء هيئات التدريس، والمعيدى، والباحثين؟! الإجابة: لا شئ يمت إلى البحث العلمى بصلة، والأمر كله يدور حول أشياء من قبيل الحصول على الشهادات، وما يترتب عليها من درجات وظيفية، وزيادات وعلاوات مالية، ووجاهة اجتماعية .. والسؤال المشروع هنا: هل من المعقول أننا وصلنا إلى تلك الحالة المتردية من الهزل والعبث؟! الإجابة القطعية: نعم، حتى لو أنكرنا ذلك مداراة وتجملا، وحتى لو أنكرناه خجلا وحياء، وحتى لو أنكرناه ضحكا وكذبا على أنفسنا، وحتى لو أنكرناه إغفالا لواقع حاضرنا، ومقامرة بمستقبلنا .. إن الصدق والدقة والأمانة تقتضى الصراحة عند الحديث عن مشاكلنا، وإذا لم نفعل ذلك لن يكون بمقدورنا مواجهة تلك المشاكل وحلها، وفى هذا المقال سأعرض لقضية البحث العلمى من جوانبها المختلفة.

أولا: مشكلات البحث العلمى

يواجه البحث العلمى فى مصر عديدا من المشكلات المعقدة والمتشابكة والمزمنة أيضا، وكلها وإن تفاوتت فى تأثيرها ودرجاتها ومدى تداخلها لا يمكن النظر إليها منفردة أو منفصلة عن بعضها البعض، ولا يمكن أيضا التعامل معها بعيدا عن النظام السياسى الحاكم، وعن الأوضاع الثقافية والاجتماعية والنفسية والسلوكية السائدة فى المجتمع، لأنها نتاج لتفاعلات كل تلك العوامل، ومن أهم تلك المشكلات:

(1) **النظام التعليمى الفاسد:** والذى يعتمد على التلقين والحفظ، وبالتالي يقضى على ملكة التأمل والتفكير والقراءة والتساؤل والتخيل والتجريب والإبداع، وكلها ضرورات للباحث الناجح، ومشكلة التلقين ترجع إلى أسباب مختلفة:

- a. التلقين أسلوب سهل وبسيط وسريع.
- b. ولا يحتاج إلى مدرسين على درجة عالية من الإعداد والكفاءة، ولا إلى كليات ومعاهد متطورة لإعدادهم، ولا إلى نظام يكفل التجديد والتحديث المستمر لمعلوماتهم وإمكانياتهم التربوية، ويضمن لهم دائما مستوى مناسباً من الخبرة والإجادة.
- c. ولا يحتاج إلى مناهج متطورة، أو كتب دراسية رفيعة المستوى فى أسلوبها ومعلوماتها وجداولها ورسومها وصورها وغيرها من طرق العرض والبيان.

d. ولا يحتاج إلى عوامل مساعدة كالمعامل المجهزة، والمكتبات الحاوية للكتب والمجلات العلمية وغيرها من المطبوعات التي تسير العصر بمتغيراته ومكتشفاته.

e. ولا يحتاج إلى نظام تقييم متطور لقياس مهارات الطلاب في الفهم والتفكير وحل المشكلات، إذ تكفى دائما الامتحانات التي تقيس القدرة على الحفظ والتذكر.

f. ولا يحتاج إلى فصول أو قاعات للمحاضرات أو معامل ذات أعداد قليلة من التلاميذ أو الطلاب. لتلك الأسباب وغيرها يتماشى التلقين مع النظام التعليمي السائد في بلادنا، ورغم سهولته وبساطته وسرعته إلا أنه أسلوب عقيم، يدفع إلى الكسل والخمول العقلي، ولا يستثير في الطالب فكرا أو تساؤلا، بل يقتل فيه غريزة الفكر، ورغبة التساؤل، ورغم معرفة القائمين على أمور التعليم بتلك المشكلة وعواقبها الوخيمة، إلا أنهم تكاسلوا عن حلها، وانصرفوا ببدون الوقت والجهد والموارد المالية في سفاف الأمور، ونسوا أنهم بذلك يبددون ثروة المجتمع البشرية، ويرتكبون جرما شنيعا في حق الأمة ومستقبلها وأجيالها القادمة، والعجيب أن الأجانب قد تنبهوا لتلك المشكلات في النظام التعليمي المصري، وتناولوها بالنقد والتحليل في كتاباتهم، رغم أن الأولى أن يكون الاهتمام من جانبنا، أو على الأقل أن نستفيد من ملاحظاتهم، ومن أمثلة ذلك ما ذكرته صحيفة The Economist البريطانية في الملف الذي أفردته للحديث عن مصر بعنوان A Special report on Egypt، بتاريخ 16 يوليو 2010، وخصصت فيه جزءا للحديث عن التعليم، الذي وصفته بأنه rote learning، أى تعليم يقوم على الصم والاستدعاء بدون فهم.

(2) **الثقافة السائدة في المجتمع:** والتي تروج لسلوكيات فاسدة مثل الاستسهال والفهلوة والاستهبال، وعدم الدقة والإجادة، والعشوائية، وعدم الالتزام، وتقلل من قيمة القراءة، وتُهون من أهمية الجدية في العمل، وتُعلي من قيمة الشهادات والوجاهة الاجتماعية الزائفة، وتهتم بالكم على حساب الكيف، والمظهر والقشور على حساب الجوهر، وتلك المظاهر القبيحة وغيرها أصبحت من طول الممارسة والتعود وكأنها العرف والعادة، وامتدت جذورها لتؤثر في الأفراد وكل مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية .. فماذا كانت النتيجة؟! .. تدهور الأداء الحكومي والأداء الفردي، وفشلت الأنظمة المتعاقبة في إصلاح المنظومة التعليمية، ولجأت إلى التحايل والبدائل لتغطية إخفاقاتها المتواصلة، وتعايش الأفراد مع الفشل الحكومي، وتأقلموا بالتحايل والبدائل أيضا، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أنه بدلا من الارتقاء بمستوى المدرس علميا وتربويا، وتحسين مستوى المناهج

والكتب الدراسية، وتحديث المدارس والمعامل والمكتبات، وتطوير نظم الامتحانات، وتقنين نظام القبول بالجامعات، ومراجعة سياسة مجانية التعليم الجامعي .. بدلا من ذلك كله، وهو ما كان كفيلا بالقضاء على معظم عيوب التعليم، لجأت الحكومات إلى قياس إنجازاتها كميا وليس كفيلا، فاعتبرت زيادة عدد الطلاب إنجازا، وزيادة عدد المدارس إنجازا، وزيادة عدد الخريجين إنجازا، وهى لا شك إنجازات إذا اقترنت بمستوى رفيع للطلاب، ومستوى تجهيزى عال للمدارس والجامعات، ومستوى مرتفع للخريجين إعدادا وكفاءة وتدريباً، وخبرة أكاديمية وعملية، وإماما بمحدثات العصر فى العلوم والتقنيات، وهو ما لم يحدث، ومن الأمثلة أيضا التغطية على فشل التعليم العام والجامعات الحكومية، والإصرار على المجانية، بإطلاق الحرية للمدارس والجامعات الخاصة، والتي لا تختلف كثيرا إلا فى نفقاتها الباهظة، وبدلا أيضا من إصلاح المناهج والكتب الدراسية، وتحسين مستوى المدرس بالارتقاء بمستوى كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين، لرفع مستوى الطلاب، والتخلص من أسلوب التلقين والحفظ، تحايل المجتمع حكومة وأسراً بشيوع نظام الدروس الخصوصية، وقد تنبه إلى بعض من صور الخلل تلك تقرير الصحيفة البريطانية السابق الإشارة إليه، حيث ذكر أن أعداد المدارس والجامعات قبل حركة 23 يوليو 1952 كان قليلا، ولكنها كانت ممتازة المستوى، ومع زيادة عددها، وزيادة عدد الطلاب الجامعيين إلى عشرة أضعاف فى خلال 25 عاما من الحركة، وزيادة عدد المدارس إلى الضعف، وعدد طلابها إلى أربعة أضعاف، انخفض المستوى انخفاضا شديدا،

following quarter-century university enrolment increased by more than ten In the ...The number of primary schools doubled, the number of students quadrupled times. Yet something went wrong. Before the revolution Egypt's schools and universities the cost were few but their standard was excellent. The push to boost numbers came at of drastic fall in quality.

ويقارن التقرير مستوى التعليم المصرى بمستوى التعليم فى كوريا الجنوبية، ومستواه فى تركيا، ومعظم دول أوروبا الغربية، ويخلص إلى أن مستوى التعليم عندنا الآن يساوى مستواه فى كوريا عام 1960 (أى بفجوة 50 عاما)، بينما الفجوة بيننا وبين تركيا 30 عاما، وتزيد على 100 عام مع الغرب الأوروبى Egyptians' educational level now equals not only South Korea's in but also Turkey's in 1980 and much of western Europe's at the end of the 19th century، وهى لا شك فجوة شاسعة، وخاصة مع التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة. وقد يتساءل البعض: وما علاقة كل ذلك بالبحث العلمى؟! والإجابة بديهية ومنطقية .. فالباحث والذي هو خريج هذا النظام التعليمى المتخلف لا يمكن أن يكون مؤهلا علميا وفكريا ومعلوماتيا

لممارسة البحث العلمي، ولا يمكن أن يكون قادرا على التفكير والتخيل والتجريب وقد تشرب لسنوات طوال بكل تلك المعايير .. كيف يمكن لمن تعلم بالتقنين، ودأب على الحفظ أن يكون باحثا جيدا أو ناجحا؟! وكيف يمكن لمن لم يزر مكتبة علمية في حياته، ولم يطلع على بحث علمي، ولم يشاهد دورية علمية، ولم يقرأ كتابا، ولم يناقش مدرسه أو أستاذه مرة واحدة، ولم يتعود على التفكير والتأمل، ولم يعد تقريراً دراسياً .. كيف يمكن له أن يكون باحثاً جيداً أو ناجحاً؟! وكيف يمكن لمن تفصله عن الغرب فجوة قرن كامل من المعارف والعلوم والتقنيات أن يبحث، وعن أي شيء يبحث وهو المغيّب لمئة عام، ويحتاج أن يتعلم أولاً ويدرك ما فاتته على أسس وقواعد سليمة؟!.

وكما أن الباحث هو نتاج نظامه التعليمي، فهو أيضاً نتاج بيئته ومجتمعه الذي تشبّع بثقافته الفاسدة، وسلوكياته الخاطئة .. هل يستطيع أن يمارس البحث بمنهاجه الصارم الدقيق من يذاكر فقط ليلة الامتحان، ومن يعتمد على الملخصات والملازم، ومن ينجح بالغش وشراء الامتحانات؟! وهل يستطيع من أدمن الدروس الخصوصية، وتجنب الجدية والصبر والعمل الدؤوب أن يكون باحثاً؟! وهل يمكن لمن ينظر للتعليم كشهادة ووظيفة ووجاهة اجتماعية أن يكون باحثاً؟! وهل يمكن لمن حولوا الرخص البحثية (الماجستير والدكتوراة) إلى شهادات للوجاهة والعلاوة المالية أن يكونوا باحثين؟! .. الإجابة القطعية على تلك الأسئلة وغيرها: لا، والسؤال هنا: كيف ينجح بعضنا في الجامعات والمراكز البحثية الغربية؟! والإجابة لا تحتاج إلى كثير من الذكاء .. إنهم ينجحون لأنهم يصبحون جزءاً من المنظومة التعليمية والبحثية لتلك البلاد، وهي منظومة دقيقة وصارمة، وتعتمد على الجدية والتنافسية، ويصبح جزءاً منها كل من يمتلك الكفاءة والالتزام، أيا كان جنسه أو أصله، ويناله نصيب من نجاحها، أي أن الأمر هنا مرتبط بمنظومة مجتمعية كاملة، ولو تغيرت ثقافة وسلوكيات المجتمع المصري، وتغير النظام التعليمي، لأنجز الطالب والباحث المصري مثل نظيره الأجنبي، وحتى يتحقق ذلك فإنه من الوهم والخيال أن نظن أن ما يحدث في جامعاتنا ومراكزنا البحثية يمت إلى البحث بصلة من قريب أو بعيد.

(3) سرقة الأبحاث وفبركتها، والغش والتدليس والتلفيق في أدائها وفي نتائجها: وهي مشكلة مرتبطة بالخلل العام في ثقافة المجتمع وسلوكياته، غير أن خطرهما في مجال البحث العلمي يفوق أي مجال آخر، فالبحث العلمي إما أن يكون دقيقاً وأميناً أو لا يكون بالأساس بحثاً، ولا يمكن تطبيقه أو الاستفادة من نتائجه، وسرقة الأبحاث وفبركتها في مصر ليست شائعة زائفة، وليست اتهاماً باطلاً، وليست كلاماً يقال للصخب والضجيج، وإنما حقيقة معروفة لكل من يعملون في هذا المجال في الجامعات والمراكز البحثية، ولكن أحداً لا يهتم، فالسرقة والفبركة والغش والتدليس والتلفيق أصبحت ظواهر عامة، تشيع وتنتشر في كل شيء وفي كل مجال .. كتب " محمد حمدي

" فى صحيفه " اليوم السابع " بتاريخ 24 أبريل 2009 مقالا بعنوان (شرابات الدكتور ليلى)، وفيه يتعرض لتلك الظاهرة من خلال واقعة محددة حدثت لأستاذة مساعدة طلب منها رئيس القسم فى واحدة من كليات الزراعة أن تعد أبحاثها مع باحث آخر من أحد المراكز البحثية، من أجل ترقى كليهما لدرجة علمية أعلى، وفى المقال يدور حوار بين ليلى الأستاذة المساعدة والباحث الآخر يحدثها فيه عن ترجمة أبحاث أجنبية " أبحاث جاهزة من مراكز بحثية أجنبية " بدلا من تضييع الوقت والجهد فى إجراء أبحاث حقيقية، وعندما رفضت ذلك يرد قائلا: " وليه التعب يا دكتور، ما كل حاجة على النت، ناقص نقوليلى عايزة تعملى تجارب علمية ... وفى الحالة دى ... المسألة هتطول وتاخذ وقت، أنا رأيى نخلص ونترجم "، ثم يعقب الكاتب قائلا: " قلب الشراب مصطلح شائع فى الصحافة المصرية، وهو يعنى أخذ موضوع صحفى قديم سبق نشره ثم إعادة كتابته مرة أخرى، مع وضع اسم الزميل الذى قلب الموضوع عليه ... ولكن المشكلة أن الشراب المقلوب لم يعد يقتصر على الصحافة بل ذهب إلى البحث العلمى، وانتشرت رائحة الشرابات العلمية المقلوبة وأزكمت الأنوف ... مشكلة الشرابات المقلوبة فى الصحافة أنها تغييب العقول، وتصنع نجوما فى بلاط صاحبة الجلالة بالغش والتدليس، أنا شخصيا أعرف العديد من هؤلاء النجوم المزيفين الذين بنوا شهرتهم وأسماءهم من تعب وعرق الآخرين، لكن المشكلة الأكبر حين تنتشر ظاهرة قلب شرابات البحث العلمى، وينتشر الغش والتدليس، فنصاب الأمة فى الصميم، ويصبح مستقبلها غامضا، وبالتالي تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعات، وبيع الامتحانات، إلى غيرها من الظواهر السلبية التى تخيم على التعليم الجامعى فى مصر، لأن من يغش فى بحث علمى يفقد الأمانة فى أى شئ، ولا أعرف كيف يمكن أن نأتمنه بعد ذلك على أبنائنا وهم مستقبل هذه الأمة "، ثم يختم مقاله قائلا: "من الواضح أنها ليست حالة وحيدة، لكن هذا المرض تفشى فى الجامعات ومراكز البحوث العلمية ... نحن فى أزمة شديدة الوطأة، ومشكلتها الكبرى أنها تقضى على أى فرصة لإصلاح الأحوال فى المستقبل، لأنه بهذه الطريقة لا يوجد مستقبل".

(4) **قلة الإنفاق على البحث العلمى:** حسب تقرير منظمة اليونسكو UNESCO لعام 1998، وهى إحدى منظمات الأمم المتحدة The United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization، فإن إجمالى الإنفاق العربى على البحث العلمى كان 0.14% من الدخل القومى لعام 1996، فى حين كان الإنفاق الإسرائيلى 2.53%، واليابانى 2.9%، والكوبى 1.62%، وفى

تقرير المنظمة لعام 2010، فإن الإنفاق المحلى الإجمالى لمصر ما زال أقل من 0.23% منذ عام 2007، بينما كانت تونس أكثر البلاد العربية إنفاقاً، حيث تجاوزت 1% فى 2007، ووصلت إلى 1.25% فى 2009، بينما كانت أقل البلاد العربية البحرين (0.04%)، والسعودية (0.05).

والمشكلة لا تتوقف على قلة الإنفاق فقط، بل إن لها أبعاد أخرى أشد خطورة، وأكثر دلالة: وأولها أن 85% من مخصصات البحث العلمى تذهب للمرتبات والحوافز، وذلك حسب تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بالمجالس القومية المتخصصة [صحيفة اليوم السابع، 8 يناير 2011]، وهذا يعنى أن النصيب الحقيقى للبحث العلمى لا يتجاوز الفئات، هذا إذا أحسنا الظن بالمسؤولين، ولم يكن هذا الفئات أيضاً يتم تبديده بطرق أخرى.

وثانيها أن 90% من إجمالى الإنفاق فى البلاد العربية يأتى من المصادر الحكومية، بينما فى الولايات المتحدو وأوربا لا تتجاوز تلك النسبة 20%-30%، وتتولى الشركات الصناعية بقية التمويل، بينما تلك الشركات فى البلاد العربية لا تتجاوز مساهمتها 3%، ومن البدهى أن التمويل الحكومى لا يستطيع الوفاء بجميع احتياجات البحث العلمى المالية، ولا يجب أن يكون مسؤولاً عن الوفاء بها جميعها، لأن البحث العلمى إذا لم يكن قادراً على خدمة الصناعة والزراعة وغيرها من الاستثمارات فى جميع المجالات، فإنه ليس بحثاً علمياً، ولا قيمة له، ولا قدرة على مساندة التغيرات العلمية والتقنية.

(5) **الفشل الإدارى للأنظمة والحكومات والوزراء والمسؤولين المتعاقبين: صميم العمل الإدارى** الناجح فى المجال البحثى هو الربط والتناسق والتناغم بين جميع مكونات العملية البحثية (الباحثين، التمويل، التطورات العلمية والتقنية، الأولويات البحثية بما يخدم نهضة المجتمع، المعامل والأجهزة العلمية، وغيرها)، وبين المراكز البحثية المختلفة، وبين البحث احتياجات التنمية فى المجتمع، وكل تلك الحلقات قد انفردت فى المجتمع المصرى، وهو ما أدى إلى مجموعات من الإخفاقات الخطيرة أهمها: العمل البحثى الفردى، وعدم وجود فرق بحثية تتكامل بين أفرادها، وبينها وبين الفرق الأخرى التى تتناول نفس الموضوع أو الموضوعات، مما أدى إلى عديد من الأبحاث المعادة والمكررة، مع ما فى ذلك من تبديد للوقت والجهد والموارد، ومن الإخفاقات أيضاً الانقسام الكامل أو شبه الكامل بين البحث واحتياجات المجتمع الحقيقية فى المجالات المختلفة، وكان من نتيجة ذلك أن كثيراً من الأبحاث لا قيمة لها لأنها تتناول أمورا

عفا عليها الزمان، أو أمورا تقرررت حقائقها ولا معنى للإعادة والتكرار فيها، أو أمورا لا تساهم فى حل مشاكل المجتمع، ولا تخدم قطاعات التنمية والاستثمار المختلفة، أو تساهم فى تحسين منتج صناعى، أو تطور الانتاج الزراعى أو الحيوانى، أو تستخدم ثروة طبيعية محلية، أو تبحث عن خامات وموارد جديدة تغنى عن الاستيراد، أو تواكب حاجات المجتمع فى ميادين جديدة مثل البرمجيات والكومبيوتر والتصنيع الحبرى .. أليس أمرا مثيرا للإحباط أن 70% من بحوث طلاب الماجستير والدكتوراة فى ماليزيا ترتبط بالعلوم والهندسة والفيزياء، ونحن مازلنا نبدد طاقتنا فى اللف والدوران حول مواضيع لا قيمة لها؟! ومن العجيب أن القائمين على أمور التعليم والبحث فى الجامعات ومراكز البحوث مازلوا يمارسون التضليل والاستخفاف بالعقول، ومازلوا ينظرون ويسفسطون، فبعضهم يدعى أن كل شئ على ما يرام، كوزير التعليم العالى السابق د. هانى هلال، والذى نفى فى الأول من أبريل 2009 فى مكتبة الإسكندرية بمناسبة افتتاح احتفالية العلوم الثالثة لعام 2009 أن تكون هناك أية مشكلة فى مجال البحث العلمى بمصر [صحيفة اليوم السابع 1 أبريل 2009]، والبعض الآخر يتحدث عن مشكلات البحث العلمى، وكأنهم غير مسؤولين عنها رغم السنوات الطوال التى قضاها فى الوزارة أو رئاسة المراكز البحثية، ومن أمثلة هؤلاء:

a. د. عادل عز وزير البحث العلمى السابق والذى يلخص المشكلة فى أسباب إدارية ومالية.

b. د. فينيس كامل وزيرة البحث العلمى السابقة والتى ترى أن المشكلة فى عدم وجود سياسة واضحة للبحث أو للتنمية من خلال رؤية علمية، وارتباط الخطط بالأشخاص، وغياب الشفافية، وتدعو إلى تطوير الكوادر البشرية، والتخلص من البيروقراطية والروتين.

c. د. أحمد مستجير عميد كلية الزراعة السابق بجامعة القاهرة والذى يربط مشاكل البحث العلمى بغياب التخطيط والإمكانيات، والبيئة المناسبة، وغياب تحديد الأولويات، وعدم وجود برنامج علمى مدروس لطرح الحلول العملية والواقعية.

d. د. على حبيش الرئيس السابق لأكاديمية البحث العلمى والذى يعتبر أن النظام الإدارى هو المعوق الأساسى، مع غياب الاستراتيجية، وانفصام صلة البحث بالمجتمع، وشيوع العمل الفردى، وغياب الفرق البحثية.

e. د. فوزى حماد رئيس هيئة الطاقة الذرية السابق والذي يضع غياب خطة قومية على رأس مشاكل البحث، بجانب عدم ربط العلم بقضايا التنمية، وعدم الاهتمام بشباب العلماء، ويؤكد على أن البحث ليس ضرورة بحثية فقط، وإنما ضرورة سياسية واقتصادية، وضرورة للأمن القومى.

f. د. حسن معوض الرئيس السابق لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والذي يحدد المشكلة فى غياب الاستراتيجية الواضحة للبحث والتنمية، وعدم ارتباط ذلك باستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض الإنفاق، واختلال توزيع الكوادر البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث، وضعف استثمار القطاع الإنتاجى والخدمى فى مجال البحوث، وغياب الآليات الضرورية لإفراز القيادات اللازمة لقيادة قطاعات البحث، وغياب الآليات المشجعة للباحثين والمبتكرين والمخترعين، وسيادة نظام التعليم التلقينى الذى يقتل روح الابتكار، وغياب التقييم المستمر للباحثين، وغياب الترابط والتنسيق بين المؤسسات البحثية مما يؤدي لتكرار الأبحاث.

g. د. هانى الناظر الرئيس السابق للمركز القومى للبحوث والذي يحصر الأزمة فى الإدارة غير الواعية بأهمية البحث العلمى، والتي تفرغت لقضايا فرعية وشخصية، بالإضافة إلى العشوائية والتشتت، وقلة التمويل.

والسؤال المشروع لهؤلاء وغيرهم من المسؤولين: إذا كان غياب استراتيجية واضحة عاملا أساسيا فى تردى حالة البحث العلمى فى مصر،

- فمن هو المسؤول عن ذلك؟!
- أليس وضع تلك الاستراتيجيات هو مسؤوليتكم جميعا؟!
- أليس كل واحد منكم على الأقل مسؤولا عن وزارته أو جامعته أو كليته أو مركزه البحثى؟!
- أليس مطالبا بوضع الخطط والبرامج ومتابعتها، والتصدى للمشاكل وحلها، والتطوير والتحديث المستمر بما يوافق تغيرات العصر؟!
- أليس كل واحد منكم مسؤولا علميا وإداريا عن مؤسسته؟!
- كيف بكم تمضون فى مواقعكم تلك السنوات الطوال ومازلتم تتحدثون عن المشاكل التى تحتاج إلى حلول؟!

- هل نستورد حلولاً، أم نستورد أيضاً أشخاصاً لوضع تلك الحلول وتنفيذها؟!

إننى لا أظن أن رئيس البلاد أياً كان يفرض عليكم طريقة ما لإدارة مراكزكم البحثية، أو يمنعكم من النهوض بها، أو يتدخل فى عملكم اليومي، أو حتى يعرف أسماءكم أو أسماء مؤسساتكم؟! ثم لماذا ينتظر الواحد منكم فى موقعه إذا تيقن له أنه لن يكون قادراً على القيام بواجبه المهني والدستوري والأخلاقي، ثم يأتى بعد خروجه ليسرد لنا الأخطاء، ويعدد لنا المشاكل؟! أما كان بمقدور أحدكم أن يقدم استقالته؟! .. إننى أجزم أنكم جميعاً رضيتُم بالشهرة والمنصب والوجاهة والمكانة، وتخليتُم عن أمانة مواقعكم، ومستلزمات مراكزكم، وواجباتكم نحو الأمة ومكانتها ومستقبلها، وما تصريحاتكم ومقترحاتكم إلا سفسطة الكسالى والمتخاذلين .. خذلوا أجيالاً بعد أجيال، وما زالوا يتحدثون، ومازلنا ننحدر من هوة إلى هوة أعمق قراراً، وأبعد قاعاً!!

(6) **هجرة العقول العلمية:** بالرغم من أن هجرة الباحثين والعلماء وأصحاب الدرجات العلمية، وأصحاب الخبرة والكفاءة، تُعد ظاهرة عالمية بدأت فى ثلاثينيات القرن الماضى متزامنة مع ارتباط البحوث العلمية فى الغرب بالتنمية الاقتصادية، ودخول المؤسسات الخاصة بالدعم والتمويل، إلا أنها بدأت فى مصر فى الثمانينيات، وبالرغم من تأثيراتها السلبية على الحركة العلمية فى مصر وغيرها من البلاد النامية، بحرمانها من خيرة أبنائها، وحرمان أجيالها الشابة من علمهم وتوجيههم ودورهم الريادى فى مجالات البحوث المختلفة، وحرمان اقتصادياتها وبرامجها التتموية من التطبيقات العملية لأبحاثهم، إلا أنها فى نفس الوقت تُعتبر نتيجة لفشل تلك البلاد فى الحفاظ على أبنائها، وإخفاقها فى توفير حياة كريمة لهم، وتقديم الدعم والإمكانيات اللازمة لهم للنمو والتميز فى مجالاتهم المهنية، مما أوقعهم بين خيارات ثلاثة: إما الفشل والحياة الرتيبة الخاملة، أو المحاولة فى بلادهم، وهو ما يعنى الدخول فى صراع مع البيروقراطية والروتين واللوائح والأمن وغيرها من العراقيل التى لا تنتهى، مع ما فى ذلك من تبديد للوقت والجهد والطاقة، ومع ما فيه أيضاً من الإحباط والتنشيط، واحتمالات النجاح الضئيلة أو المعدومة، أو الهجرة حيث الدعم المادى والمعنوى اللازم للتفوق والنجاح، وقد اختار كثيرون الهجرة .. يذكر " محمد حمدى " فى مقاله (أبو العريف ونظرية العلم نورون)، والمنشور بصحيفة " اليوم السابع " بتاريخ 20 أبريل 2009، أن أكاديمية البحث العلمى تقدر عدد المصريين المتخصصين الذين هاجروا بأكثر من مليون، منهم 94 عالماً فى الهندسة النووية، 26 فى الفيزياء الذرية، 72 فى استخدامات الليزر،

94 فى الألكترونيات والميكروبروسيسور، 48 فى كيمياء البوليمرات، 25 فى الفلك والفضاء، 22 فى الجيولوجيا وعلوم الأرض، 240 فى تخصصات أخرى نادرة، ويذكر الكاتب فى نفس المقال أيضا أن ميزانية البحث العلمى فى مصر 300 مليون دولار، بينما تصل إلى 13 مليار فى إسرائيل، 44.6 مليار فى اليابان، 122.5 مليار فى الولايات المتحدة، 172.8 مليار فى دول الاتحاد الأوربى، والمتأمل فى الرقم الضئيل لميزانية البحث العلمى فى مصر ربما يلتبس العذر لهؤلاء المهاجرين. أصدرت جامعة الدول العربية فى يونيو 2009 تقريرها عن هجرة العمل العربية تحت عنوان (هجرة الكفاءات .. نزيف أم فرص ؟)، وفيه حقائق مذهلة عن النزيف الدامى للعقول العربية:

a. ارتفعت نسبة المهاجرين من حاملى الدرجات العلمية إلى 50% من مجموع المهاجرين فى الفترة من 1995-2000، وارتفع عددهم خلال الفترة نفسها من 9.4 مليونا إلى 19.7 مليونا.

b. فى نفس الفترة زاد معدل المهاجرين بين ثلاثة إلى تسعة أضعاف فى دول مثل اليمن وجيبوتى والسودان وموريتانيا.

c. تستقبل فرنسا 40% من العقول العربية المهاجرة، والولايات المتحدة 23%، وكندا 10%.

d. نسبة الأطباء العرب فى دول الاتحاد الأوربى 18.2%.

e. 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلادهم.

f. تساهم البلاد العربية بنسبة 31% من مجموع هجرة الكفاءات من الدول النامية.

g. يبلغ إجمالى الخسارة الواقعة على الدول العربية بسبب هجرة الكفاءات 200 مليار دولار.

هذا النزيف المستمر للخبرات والكفاءات ترك المجتمعات العربية فقيرة فى خبرائها وعلمائها وباحثيها، وأوجد حالة من الفصام النكد بين تلك المجتمعات وخيرة أبنائها، والأمر لم يتوقف عند حد الخسارة البشرية والمادية، بل تعداه إلى خسارة المستقبل المنظور، وتعداه إلى إضعاف روح الولاء والانتماء بين الأجيال الشابة تجاه أوطانهم، وفى نفس الوقت قدم للمجتمعات الغربية هدية ثمينة وجاهزة للعمل والإبداع والابتكار، غير أن المأساة الكبرى أن كثيرا من الدول المشابهة لنا فى ظرفها قد تنبته لتلك المشكلة، وبدأت فى مواجهتها والحد من آثارها، ووضع البرامج والخطط لجذب أبنائها النابغين والإبقاء عليهم، وتقديم التسهيلات الضرورية لتشجيعهم على البحث والاختراع، والاستفادة من عملهم وإنجازاتهم، بينما نحن

مازلنا نضع العراقيل والعوائق أمام الأفراد والمشاريع الطامحة لخدمة مجتمعنا، والمساهمة فى حل مشاكله .. يقول Hitendra S وهو أحد الهنود المهتمين بشؤون التعليم، فى مقال بعنوان (حاجة الهند إلى ثورة تعليمية) education system in India We need revolution in the " ماذا نحن فاعلون لأنفسنا؟! تزويد العالم بالمهندسين، وخريجى العلوم، وخبراء البرمجة، للعمل باحثين فى الجامعات الأجنبية .. هل هذا له قيمة للهند؟! نريد ثورة تحدث تغييرا كبيرا حتى تكون الهند مكتفية بكل شئ فى كل الميادين، لقد اكتفينا فى إنتاج الحبوب، ولكن الثورة فى التعليم هى الطريق الوحيد لجعل الهند قوة كبرى فى العلم والصناعة والفن وغيرها، وجعل المنتجات الهندية منافسا قويا لغيرها "، وها هى الهند والصين تتقدمان فى كل يوم، وفى كل المجالات، وها هى دول أخرى كتركيا وإيران والبرازيل والأرجنتين وغيرها، تتقدم جميعها بخطوات ثابتة، رغم أنها جميعها تماثلنا فى أحوالها، وكلها بدأت نهضتها معنا أو بعدنا.

(7) الدوريات والمجلات العلمية، ومراجعة وتقييم الأبحاث:

الدوريات والمجلات العلمية المصرية بجانب أن أحدا لا يعلم عنها شيئا، ولاتوجد فى أغلب المكتبات العلمية المصرية فى الجامعات أو مراكز البحوث، فهى أيضا غير معروفة دوليا، ويحس المتابع الأمين أن دورها لا يتعدى نشر الأبحاث المصرية كوسيلة وحيدة لترقية أصحاب تلك الأبحاث، ومشكلة النشر العلمى فى مصر لها وجوه متعددة أهمها:

- أن الأبحاث المنشورة فى الدوريات والمجلات العلمية المصرية لا ترقى لمستوى الأبحاث العالمية، بسبب موضوعاتها القديمة فى أغلب الأحوال، وأخطائها المنهجية.
- وأن القائمين على تقييم الأبحاث المقدمة لتلك الدوريات والمجلات لا يقومون بواجبهم فى التقييم والمراجعة الدقيقة بسبب الإهمال أوالمجاملة أو عدم الكفاءة.
- كما أن تلك المجلات رديئة الطباعة، ولا تصدر فى مواعيد محددة وثابتة.
- كل الأبحاث والرسائل العلمية فى مصر تُكتب باللغة الإنجليزية، والتي لا يتقنها أغلب أصحاب تلك الأبحاث والرسائل، كما لا يتم مراجعتها editing للتأكد من سلامة الأسلوب، وبناء الجمل، ولا أدرى ما هى المشكلة فى نشر تلك الأبحاث باللغة العربية (والتي لا يتقنها غالبية المصريين أيضا رغم أنها لغتنا القومية)، مع كتابة ملخص للبحث أو الرسالة abstract فى النهاية باللغة الإنجليزية؟!، والإدعاء بضرورة الكتابة باللغة الإنجليزية للذيع والانتشار العالمى إدعاء يناقض الحقيقة، فأغلب تلك الأبحاث والرسائل ليس لها قيمة عالمية، ولو أرسلت للمجلات العالمية لرفضت نشرها، ولو كان فيها قيمة علمية وتطبيقية لحظيت بالاهتمام العالمى أيا كانت لغة نشرها.

كتب د. أحمد الجريسي في مقال نشرته صحيفة " المصريون " بتاريخ 16 أبريل 2011، تحت عنوان " البرنامج الإصلاحى للعلم والبحوث -2- " عن الضوابط الصارمة للمجلات العلمية الدولية، وعن رفضها للأبحاث التي لا ترقى للمستوى المطلوب: " قبول أو نشر أى بحث علمى فى المجلات أو الدوريات الدولية المميزة يعتمد على مراجعة شاملة من قبل لجنة مكونة من ثلاث خبراء دوليين معترف بهم فى مجال اختصاص البحث المقدم للنشر، وتلك إجراءات دولية متعارف عليها، ومعمول بها كآلية لضمان مستوى الجودة الرفيعة للمجلة، ومستوى الجودة للبحوث المقدمة لها للنشر، ويلزم المراجعون للبحث كاتبه بإعادة النظر فى بحثه فيما يرتبط بالمسائل والحيثيات العلمية المعاصرة التي لم يذكرها، ويفرضونها عليه لأنها متصلة بموضوعه، وربما فاصلة لصحة الحكم على دلالاته واستنتاجاته... والأبحاث التي يتم ردها من اللجنة يمكن الجزم بأنها دون المستوى، أو تعالج مسائل عفا عليها الزمن الذي كانت فيه محور اهتمام، وأصبح أمرها مفروغا منه فى الحاضر "، ثم يمضى الكاتب فيصف المجلات العلمية المصرية بأنها مثل " البعوضة "، وأن أكثر من 99% من الباحثين المصريين لا يمكنهم النشر فى المجلات الدولية لسوء وتدنى مستوى أبحاثهم، وكيف أن غالبية رسائل الماجستير والدكتوراة فى الجامعات المصرية لا قيمة لها: " فيما عدا إستثناءات لبضع علماء مصريين أفاض، فإن سجل النشر لما تبقى من الأساتذة المصريين، ويقدرون بما فوق تسعة وتسعون فى المئة، فى النشرات الدولية للعلوم الطبيعية (الفيزياء والرياضيات والعلوم الجيولوجية والبيوكيمياء والعلوم البيولوجية... إلخ) يعدل صفرا، وذلك لسببين: أولهما أن الغالبية العظمى لأعضاء هيئات التدريس يواظبون على نشر بحوثهم غير الموفقة حسب تقديرنا فى مجلات أو منشورات محلية "البعوضة" تفنقد لأى مراجعة نوعية... بل إن كلمة مراجعة لا تصدق أصلا عليها بسبب إهمال المسؤولين، وربما عدم كفاءة لجان التقييم إن وجدت، وهو منهاج غير سوى، لا يتحقق به سوى تخطى حاجز الكفاءة النوعية المفروضة على البحوث لتواكب مستحدثات الزمن، ومجريات الأمور العصرية، وثانيهما العوار المنهاجى لفحص الإنتاج العلمى فى لوائح المجلات العلمية المصرية، وهذه السياسة المتبعة فى التقييم ما ضمنت سوى تخرج الكثيرين من أعضاء هيئات التدريس بدون وجه حق، وتوظيفهم فى مناصب لا يستحقونها أساسا... التخرج فى الجامعات المصرية بات عموما موضوعه الجملة وليست الكفاءة... الغالبية العظمى من رسالات الماجستير والدكتوراة المقدمة والمنشورة فى الجامعات المصرية تعاني من التخلف العلمى، ولا عجب فالمشرفون على تلك الرسالات يحيون فى وسط علمى تخلف 50-80 عاما عن ركب الحضارة الأوروبية، والولايات المتحدة وإسرائيل، لذا نجد أن رسالات الماجستير أو الدكتوراة التي يشرفون عليها لا تتعرض لمسائل عصرية "، ويقرر الكاتب فى مقاله حقيقة لا ينبغي التغافل عنها: "المنهاج القائم فى تقييم البحوث، وكذلك فى توظيف أعضاء هيئات التدريس لا يمكن أن يعتد به لنهضة كيان

سليم على أرض الوطن، ونشر الثقافة العصرية، فما يُنشر في المجلات المحلية للوطن لا حاجة قائمة له محليا ودوليا، لافتقاره إلى القيمة العلمية النوعية ... إنها حقا لمسخرة".

ملحوظة:

أ- الدكتور أحمد الجريسي من علماء الجيولوجيا والكيمياء الكونية cosmochemistry المشهورين عالميا، وُلد عام 1933، وعمل في مراكز بحثية هامة منها وكالة الفضاء الأمريكية NASA، وقد أُطلق اسمه على أحد الأجرام السماوية El Goresy 1981 EK8 تقديرا لمساهماته، وتم تكريمه من قبل الاتحاد الفلكي الدولي International Astronomical Union في عام 2002.

ب- في عام 1932 أصدر " محمود عزت " مجلة " الراديو "، والتي تحولت فيما بعد إلى " البعكوكة"، وهي مجلة ساخرة تناولت الأمور من منطلق التفكه والتنكيت.

(8) المراكز البحثية وكوادرها العلمية وتجهيزاتها المعملية:

من أجل عرض جيد، وتناول دقيق، يلزم تقسيم هذا الموضوع إلى ما يلي:

I - المراكز البحثية: في مصر 350 مؤسسة ومعهد ومركز بحثي، علاوة على 17 جامعة حكومية، 10 جامعات خاصة، وذلك طبقا لإحصاءات 2006/2005، وقد بدأ الإهتمام بإنشاء المؤسسات البحثية في عام 1946، حيث تم تأسيس المجلس الأعلى للعلوم، لتشجيع البحوث، ومسايرة التطورات العلمية العالمية، وفي عام 1956 تم إنشاء المركز القومي للبحوث، ثم وزارة البحث العلمي في 1961، ثم أكاديمية البحث العلمي في 1971 لتنسيق البحوث بين الجامعات، والإهتمام بالبحوث التطبيقية اللازمة لبرامج التنمية، ثم المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في 1974، ليتولى مسؤولية البحث العلمي، والتنسيق والتكامل بين الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، وقد وضع في عام 1975 خريطة لتوزيع التعليم الجامعي في مصر، والاهتمام بإنشاء مراكز بحثية تابعة للجامعات، وأكدت استراتيجية التعليم لعام 1987 على ضرورة مراعاة الأولويات في البحوث، وربطها بالتنمية، ودعم إمكانية الجامعات، وتوفير الأجهزة العلمية والتدريب والتنسيق بين الباحثين، وأهمية وجود نظام يكفل التفريغ لبعض أعضاء هيئات التدريس من أجل البحث العلمي، ووضع الحوافز المادية المناسبة لهم. أما في مجال الطاقة الذرية فقد تم تشكيل لجنة الطاقة الذرية عام 1955 برئاسة جمال عبد الناصر، وفي يوليو 1956 تم توقيع إتفاق ثنائي مع الإتحاد السوفيتي للتعاون في المجال الذري، وفي سبتمبر من العام نفسه تم توقيع عقد إنشاء المفاعل البحثي الأول، وفي يوليو من السنة التالية تم إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية، وحصلت مصر على معمل للنظائر المشعة من الدانمارك، وفي عام 1961 بدأ تشغيل المفاعل البحثي الأول، وفي عام 1964 أعلن عن مناقصة لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء، وتحلية مياه البحر، ثم جاءت هزيمة 1967 ليتوقف ذلك كله .. ومشكلتنا هنا ليست في عدد المراكز البحثية، ولكنها في العشوائية، وغياب الجدية والمثابرة والإستمرارية، ووضع الخطط الواقعية وتنفيذها، والتطور المتواصل، وقد

أصاب د. أحمد زويل عندما قال فى لقاءه مع رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف: "البحث العلمى ليس بناء مراكز علمية فقط، وإنما لابد من دراسة الطاقات البشرية التى يمكن أن تحرك هذا المشروع، ولماذا نريده؟ وهل يمكن أن يخدم الصناعة فى بلد مثل مصر أم لا؟" [صحيفة الدستور 11 يناير 2010]. يتعرض د. أحمد الجريسي فى مقال بعنوان "البرنامج الإصلاحي للعلم والبحوث -3-"، نشرته "المصريون" بتاريخ 27 أبريل 2011، للمركز القومى للبحوث، والذى تم إنشاؤه بغرض تفرغ الباحثين بعيدا عن الواجبات التعليمية والتربوية، وأيضاً للتركيز على المجالات العلمية الحديثة، ولكنه أصيب كما يقول: (بموجة مد عارمة من الجهل واللامبالاة، من عدد هائل من الأساتذة متوسطى الأهلية العلمية، ممن نجحوا فى اختراق تلك المؤسسة بالمنهاج غير السوى، القائم والضامن لتخريج الكثيرين منهم لمناصب هم غير أهل لها ولا يستحقونها ... لقد تعطل بذلك أدائه ليصل اليوم للمستوى غير الموفق الذى نشهده له ... ودراسة سريعة لسجل النشر العلمى للقيادة العليا للمركز لا تعكس سوى المقدار المهول لتراجعها فى أداء مهامه، فهو شبه معدوم، ويعكس حالاً مشابهاً وربما مطابقاً للجامعات ... يحوى المركز حالياً أقساماً عدة تتبنى سلسلة من التجارب العامة الروتينية، التى لا يمكن تسخير غالبيتها لأى مجال هندسى أو تقنى، مما يثير التساؤل عن الغرض منها"، ثم يتناول مؤسسة الطاقة الذرية فيقول: "وما حال هيئة الطاقة النووية ... بخير من المركز القومى للبحوث ... وموئل غالبية خبرائها يطابق حال غالبية المؤسسات العلمية ... الأجهزة المخبرية التى تملكها لحد كبير عفا عليها الزمان ... مما يُحجّم مجال الأبحاث فينحصر فى علوم الطاقة الفيزيائية الضعيفة energy physics low، وذلك وضع غير سليم فى مؤسسة حيوية ... فكيف لها أن تنهض بمهندسيها وتجهيزاتها بل بكل أمرها ...؟ ... النشاط العلمى لطاقتهم المؤسسة مطابق لحد كبير لما ذكر فى حق الجامعات، ولا يقدر عدد علمائها الذين نشرت لهم النشرات الدولية بأكثر من 1%، ثم يتساءل: "كيف لدولة بعد السابق ذكره أن تتواصل بركب الحضارة، ومؤسساتها العلمية غير فعالة؟ بل كيف لها أن تنهض ببرامجها ومؤسساتها التعليمية والوطنية على هذا الحال؟". والعجيب حقاً فى أزمة البحث العلمى فى مصر أن المسؤولين مازالوا يروجون الوهم للناس .. يقول د. هانى الناظر الذى تولى رئاسة المركز القومى للبحوث من 2001 إلى 2009، فى حوار مع صحيفة "اليوم السابع"، والمنشور بتاريخ 18 نوفمبر 2010: "أنا متفائل بمستقبل البحث العلمى فى مصر". ملحوظة: ارتفع عدد الجامعات العربية من 233 عام 2003، ليصل إلى 385 عام 2008، أى جامعة لكل مليون نسمة، مقابل 6 جامعات لكل مليون نسمة فى البلاد المتقدمة" [التقرير السنوى للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار الصادر فى 2008].

II - الكوادر العلمية: كما أشار د. زويل إلى ضرورة وجود الطاقة البشرية القادرة والفاهمة، والتى تعرف قدراتها وأهدافها، ودورها فى خدمة برامج التنمية، لكى يتحقق الغرض من بناء المراكز البحثية، وإلا أصبحت تلك المراكز لا تتجاوز كونها مبانى لا فائدة منها، وهو الحادث فى مصر فى أغلب الأحوال، وبالرغم من وجود 65,000 من الباحثين فى الجامعات المصرية، وزيادة عدد طلاب الدراسات العليا

بمقدار 50% مقارنة بما كان عليه عام 1953، وزيادة عدد درجات الماجستير والدكتوراة الممنوحة، ليصل إلى 4,480 دكتوراة، 8,986 ماجستيرا في عام 2009 فقط، وذلك حسب أرقام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وزيادة البعثات العلمية للجامعات الأجنبية، إلا أن الفائدة المنعكسة على المجتمع لا تكاد تُذكر، وهي ظاهرة تدعو إلى القلق، والتوجس من إمكانيات الإصلاح المستقبلية.

ملحوظة: هناك 136 باحثا لكل مليون مواطن عربي، وهو 1/10 النسبة في إسرائيل، بينما يتضاعف العدد 20 ضعفا في أوروبا، 33 ضعفا في روسيا، 40 ضعفا في الولايات المتحدة، وتؤكد إحصاءات منظمة اليونسكو أن إنتاجية كل 10 باحثين من العرب لا توازي إنتاجية باحث واحد في المتوسط الدولي، ويبلغ عدد البحوث المنشورة سنويا في الدول العربية 15,000، كما أن نسبة المتفرغين للبحث العلمي في الوطن العربي لا تتجاوز 3%-10% بالقياس مع الدول المتقدمة، وفي الفترة بين 1980 - 2000 فإن نسبة براءات الإختراع في الوطن العربي لم تتجاوز 5% من تلك المسجلة في إسرائيل، و 2.5% منها في كوريا.

III - الأساتذة والمشرفون على الأبحاث العلمية: وهو موضوع شديد الخطورة لأسباب عديدة منها:

- a. غالبية هؤلاء الأساتذة وخاصة جيل القدامى، والجيل الوسطى، مازالوا يعيشون الفجوة الهائلة بين الجامعات المصرية والجامعات الغربية، وهي الفجوة التي تصل إلى مئة عام كما ذُكر سابقا في تقرير الصحيفة البريطانية، وكتابات د. الجريسي، وهذه الفجوة تجعل غالبية الأبحاث التي يوجهونها ويشرفون عليها خارج نطاق الزمن، وبالتالي خارج منطقة المنفعة والفائدة، وتبيدا للوقت والجهد والطاقة.
- b. غالبية أو كل الأساتذة يفرضون على الباحثين من طلاب الدراسات العليا مواضيع معينة للبحث، عادة لا تختلف كثيرا عما قاموا به في أبحاثهم للدكتوراة، وهذه الطريقة مع تقييدها لحرية الطالب في التفكير والإختيار، وتأثير ذلك على عقليته البحثية المستقبلية، تقيد حركة البحث العلمي في مواضيع بعيدة عما يعاني منه المجتمع من مشاكل وأزمات معاصرة، وبعيدة عن التطورات السريعة والمتلاحقة في العلوم والتقنيات .. إن درجة الدكتوراة في حقيقتها هي رخصة للبحث العلمي، والإنطلاق في آفاقه الرحبة بدون قيود وبدون حدود.
- c. غالبية الأساتذة لا يُشيعون روح الفريق البحثي بين طلابهم، فيعملون وكأنهم جزر منفصلة، بدلا من توزيع الجهد لتناول قضية أو مشكلة ما من زواياها المختلفة، وهو ادعى للنجاح والإنجاز، وهو ما يتبعه الأساتذة والباحثون في الجامعات المتقدمة.

d. غالبية الأساتذة تتقطع علاقاتهم بالبحث العلمى تماما بعد حصولهم على الدكتوراة، وينصب إهتمامهم على الإشراف على الرسائل العلمية، وأمور أخرى روتينية وإدارية، رغم أن دور الأستاذ فى تطوير المقررات الدراسية والمقررات العملية لطلاب الجامعة وطلاب الدراسات العليا، ومتابعة الجديد فى التطورات العلمية، دور ينبغى أن يكون مستمرا ومتوصلا، بل يدخل فى الإعتبار كضرورة للترقية فى كل الجامعات العالمية.

e. دراسة كثير من المبعوثين إلى الجامعات العالمية لمواضيع لا تمت إلى احتياجات وظروف المجتمع المصرى بصلة، ولذلك عند عودتهم يجدون استحالة فى التطبيق والإستفادة مما تعلموه، ونقله إلى من يعملون معهم من الطلاب والباحثين، وهو خطأ جسيم ومتكرر فى سياسة البعثات الدراسية، وينبغى تداركه لتقتصر الأبحاث على الضرورات الملحة للظروف والأحوال المصرية، مما يحقق الفائدة، ويصون الجهد البشرى، والموارد المالية.

f. غالبية الأساتذة المصريين مازالوا متشبعين بالثقافة العامة فى المجتمع، والتي تشجع الإستبداد فى الرأى، والعجرفة فى التعامل مع طلابهم، بل وإمتنانهم والتحكم فيهم والإساءة إليهم، كما أن كثيرا منهم ساهموا بدرجة أو بأخرى فى تدهور التعليم والبحث، وساهموا فى تملق الأنظمة الحاكمة على حساب تطوير التعليم، والإرتقاء بالبحوث، ولا تخلو جميع أقسام الكليات فى جميع الجامعات المصرية من توريث الأساتذة لأبنائهم وذويهم، وغير ذلك الكثير من المخالفات الأخلاقية التي لا تليق بمكانة الجامعات ووقارها.

g. لكل تلك الأسباب وغيرها فلا غرابة فى تدهور وتدنى مكانة الجامعات المصرية، وخروجها من جميع التصنيفات العالمية، وكيف لها أن ترتقى وتتطور وكثير من أساتذتها بتلك المواصفات؟! غير أن الأسوأ من ذلك هو دفاع بعضهم، ومبرراتهم الباطلة عما وصلت إليه الأحوال .. كتب د. عبد الله نصار، أستاذ ورئيس قسم الفلسفة بإحدى جامعات الصعيد، مقالا بعنوان " عن جامعة القاهرة "، نشرته صحيفة "المصريون" بتاريخ 14 أكتوبر 2009، وفيه يبرر فشل الجامعات المصرية فى أن تجد لها مكانا فى التصنيفات العالمية بإدعاء أن تراجعها هو تراجع ظاهرى، وأن التصنيفات العالمية تتطوى على قدر كبير من التضليل: "الحقيقة أن جزءا كبيرا من هذا التراجع هو تراجع ظاهرى خالص ... الأرقام عموما كثيرا ما تتطوى على قدر كبير من التضليل ...

حساب ترتيب الجامعات يبنى فى جوهره على حساب متوسط نصيب الطالب من الخدمات التعليمية والبحثية، ونصيبه كذلك من العناصر المادية التى تتكون منها الجامعة، من اراضى ومسطحات خضراء وغير خضراء، ومن منشآت وأجهزة ومعدات ومكتبات ... إلخ، حيث يتم حساب هذا الرقم من خلال قسمة عدد طلاب الجامعة على مقدار ما هو متاح للجامعة من عناصر مادية وبشرية"، والمشكلة فى كلام د. نصار ليست فى تبريره للخيبة والتخلف بقدر ما هى فى الأكاذيب والخرافات والخيالات التى يستعملها فى تبريراته .. لقد كتب هذا المقال ردا على تصنيف الجامعات والمعاهد العلمية طبقا لموقعها الالكترونى web site على شبكة الانترنت، وهو ما يسمى Web Ranking of World Universities، والذى يُعده Cybermetrics Lab CSIC، وبدلا من أن يستخدم مبررات من قبيل أننا حديثو عهد بالانترنت، ونحتاج بعضا من الوقت والجهد للحاق بغيرنا، أطلق لخياله العنان فألف فيلما مصريا عن المساحات الخضراء وغير الخضراء، وقسمة هذا على ذلك، وغيرها من الترهات، والعجيب أنه بمراجعة الطريقة التى يتم بها توزيع درجات هذا التقييم، والطرق المستخدمة فى جميع التقييمات العالمية الأخرى، لا يوجد أى ذكر لما كتبه الأستاذ ورئيس قسم الفلسفة، الذى لم يكلف نفسه عناء المراجعة والتدقيق، ولم يحترم عقول قرائه وطلابه، ولم يضرب لهم مثلا فى الدقة والأمانة، بل إن رده لا يحمل أساسا أية دلالة على إدراكه لنوعية التصنيف موضوع المقال .. هل لنا بعد ذلك أن نتعجب مما وصل إليه حالنا !!! **ملحوظة:** لمعرفة الأساليب المتبعة فى التصنيفات العالمية، وكيف يتم توزيع الدرجات على الجامعات، راجع مقال (الجامعات المصرية ومكانتها) المنشور فى تلك السلسلة.

IV - المعامل والتجهيزات وغيرها: من البديهيات أنه لا يمكن إجراء بحوث علمية دقيقة بدون معامل مجهزة، وبدون حرفيين يفهمون فى تشغيل تلك الأجهزة وصيانتها والتأكد من دقة قياساتها، وخاصة أن كثيرا من الأجهزة الحديثة على درجة عالية من التعقيد، والمتأمل فى أحوال التجهيزات المعملية فى مصر يستطيع بسهولة أن يضع يده على كثير من المشاكل التى تعانى منها، ومن أهمها:

- (1) الإهمال الذى يلحق الضرر بأبنية المعامل ومكوناتها وأجهزتها.
- (2) نقص الأجهزة، وهى مشكلة سببها الرئيسى سوء التخطيط والصيانة، وسوء ترتيب الأولويات، وذلك لأن هناك الكثير من الأجهزة التى لا تحظى بالصيانة، مما تتعاضد معه فرص إصابتها

بالأعطال، كما أن كثيرا من الموارد المالية تُصرف لشراء أجهزة مشابهة لما هو موجود بالفعل، وليس لشراء أجهزة أخرى غير موجودة، والناظر للجامعات الأجنبية يجد أنه حتى في أكبرها فإنه ليس من الضروري أو الواقعي أن يجد الباحث كل ما يطلبه في معمل واحد، فهناك معامل مركزية ذات درجة أعلى من التجهيزات، وهناك معامل مختلفة تحقق التكامل فيما بينها، وليس من المعقول على سبيل المثال أن يكون هناك ميكروسكوب إلكتروني في كل معمل، وخاصة أن أمثال تلك الأجهزة المعقدة لا تحتاج إلى معمل مكون من غرفة واحدة فقط، وإنما لغرف عديدة، ومعدات وتجهيزات مختلفة لمراحل تحضير العينات قبل فحصها النهائي، وغرف ومعدات أخرى يتم فيها تمييز وطبع الصور وغيرها، علاوة على الكلفة العالية لأمثال تلك الأجهزة.

(3) انعدام أو نقص التقنيين القادرين على تشغيل الأجهزة وصيانتها ومعايرتها Calibration لضمان قياساتها الدقيقة، والعجيب أنه يُفترض في الباحث المصري أن يكون قادرا على ذلك، رغم أنه في كل الجامعات العالمية ليس بالضرورة أن يكون الباحث ملما بالخبرة التقنية اللازمة للأجهزة، لأن عمله الأهم هو فهم وتفسير النتائج وتحليلها، ويلجأ الباحثون في تلك الجامعات إلى هؤلاء التقنيين في كثير من الخطوات التي لا تتطلب عملهم المباشر، ويلجؤون إليهم أيضا في استعمال الأجهزة ما لم تتطلب طبيعة بحثهم غير ذلك .

(4) نقص المركبات الكيماوية اللازمة للتجارب المعملية، وهي مشكلة مشابهة لمشكلة نقص الأجهزة، تعود إلى سوء الإدارة وترتيب الأولويات، والذي يزور مخازن الأقسام والكليات بجامعة القاهرة مثلا، سيجد كما هائلا من الزجاجات والعبوات لكل أنواع الكيماويات، تغطي أرضية المخازن ورفوفها، وأغلبها مستورد من الشركات العالمية المتخصصة، بل إن الكثير من تلك العبوات مازالت تحمل ملصقات Labels باسم جامعة فؤاد الأول، والمشكلة هنا أن الجامعات تعهد بتلك المخازن لموظفين يريدون الحفاظ على عهدهم، تقاديا لمشاكل الجرد والعجز والغرامة وغيرها، ليتم تسليمها فيما بعد لموظف جديد، في الوقت الذي يُحرم فيه الباحثون من استخدامها، وهناك بعد آخر لمشكلة نقص الكيماويات، وهو بعد أمني، إذ يحاول الباحثون شراء ما يلزمهم من الشركات، فيجدون أنفسهم في حاجة إلى موافقة الأمن على شراء مركب كيماوي ما، وذلك لضمان ألا يكون داخلا في صناعة المتفجرات، وبذلك يبدد الباحث وقته وجهده في إعداد الأوراق، والحصول على التوقعات، وكان يكفي ما هو موجود أصلا في المخازن، أو مجرد توقيع من الأستاذ المشرف على البحث .. ولا تحتوى مخازن الأقسام والكليات فقط على الكيماويات، بل على كثير من الأجهزة واللوحات والمجسمات وغيرها من الأشياء الضرورية لمساعدة الأساتذة في الشرح، وتسهيل الفهم للطلاب، وخاصة أن الجانب النظري قد تغلب على الجانب العملي في كل ما يُدرس بجامعاتنا.

(5) المكتبات التي تعاني من نقص حاد في جميع المطبوعات الحديثة، بل إن كثيرا من الدوريات والمجلات العلمية قد انقطعت اشتراكاتها منذ سنوات أو عقود، ولم يتم تجديدها، وهو ما يحرم الباحث أو الطالب من متابعة التطورات المتتابة في كل العلوم، والأمر لا يتوقف عند المكتبات بكتبتها ومجلاتها، بل يتعداه إلى غياب المكتبات الرقمية أو الإلكترونية، وقواعد البيانات البحثية data bases، وغيرها من أدوات التعليم الإلكتروني، رغم أنها لازم أساسى الآن لسهولة استخدامها، وإمكانية الاستفادة الواسعة والسريعة منها.

(6) المزارع والصوبات والحظائر، وكلها من مستلزمات كثير من البحوث الزراعية والحيوانية، ولكنها تلقى إهمالا شديدا حتى ليعجب المرء من الحشائش التي تغطي مزارع كليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية، ومن الخلل والأعطال التي تؤثر في التحكم الدقيق للحرارة والرطوبة وفترات الإضاءة وغيرها في الصوبات الزجاجية، ومن قذارة حظائر التجارب الحيوانية، وكلها عوامل تُلقى بظلال كثيفة من الشك والريبة على دقة نتائج التجارب، ومدى صلاحيتها للتطبيقات العملية، وإمكانية الاستفادة بها.

البحث العلمى ليس كأي عمل آخر، فهو إما أن يكون دقيقا، وذا منهاج صارم، أو لا يكون بحثا من الأساس، والمشكلات التي تعرض لها هذا المقال، أخرجت البحث العلمى من دقته، وحرفته عن منهاجه الصارم، وأوصلتنا إلى مرحلة انعدمت فيها الخيارات، ولم يبق أمامنا إلا الإصلاح الشامل على أسس صحيحة، وآليات محددة، أو المضى في هذا الهزل والعبث، والذي يعنى مزيدا من تردى أحوال المجتمع، ومزيدا من تفاقم مشاكله وأزماته، ومزيدا من اليأس والإحباط لأفراده، ومزيدا من تعاضم الهوة بيننا وبين الآخرين، الذين اختاروا الجدية والأمانة، ورفعوا من قيمة العمل والجهد والمثابرة والإخلاص، فانفتحت لهم الآفاق، وارتقوا في درجات النهضة والحضارة، ومازلنا ننحدر من هوة إلى هوة، ونتردى من قاع إلى قاع.

ثانيا: ما هو الحل؟

(1) لا يمكن إصلاح المنظومة البحثية بدون إصلاح المنظومة التعليمية، والبحث في كل بلاد الدنيا إما أن يتم في الجامعات، والتي هي قمة المنظومة التعليمية، أو يتم في المراكز البحثية على أيدي باحثين جميعهم نتاج المنظومة التعليمية، أى أن إصلاح المنظومة التعليمية هنا حتمية لابد منها، ولكنه في الوقت نفسه عمل شاق، يتطلب تخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتطويرا، ويتطلب أيضا وقتا طويلا، وفي اليوم الذى تُخرج فيه الجامعات والمعاهد المصرية دفعة كاملة من طلابها، تم إعدادهم إعدادا سليما منذ المرحلة الابتدائية أو ما قبلها وحتى السنة الجامعية النهائية .. في هذا اليوم يكون المجتمع قد أرسى لبنة صلبة في بنائه، وعهد بمستقبله إلى جيل لم يتكون بالتلقين بل تشرب العلم والفكر وإنفتاح الأفق، وتشبع بروح الجدية، وحب البحث والاطلاع والقراءة، ورغبة

العمل والإنجاز والنجاح، وتعلم أساسيات وأساليب البحث، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتطوير المناهج والمقررات والكتب الدراسية، والإهتمام بالجوانب العملية والتدريبية، والإرتقاء بمستوى المدرسين تربويا وعلميا، وتحديث نظام الامتحانات، وتعديل نظم القبول بالجامعات، وغيرها من الضروريات اللازمة لتكامل المنظومة التعليمية.

(2) إذا كان إصلاح المنظومة البحثية مرتبطا بإصلاح المنظومة التعليمية، وإصلاح المنظومة التعليمية لا يمكن حدوثه بدون إصلاح منظومة المجتمع بأسره، فإن ذلك يعنى أننا أمام ضرورة الإصلاح الشامل لمؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ لا يُعقل أن نتوقع إصلاح التعليم من نظام سياسى فاشل، يفرض سيطرته على الجامعات بقواه الأمنية، وتغيب عنده الاستراتيجيات الواضحة، ويتعمد نشر السطحية والضحالة وانغلاق الأفق بين أبنائه، ليضمن انصرافهم عن واجبهم فى تطور المجتمع ونهضته، ولا يجوز أيضا انتظار الإصلاح من نظام اقتصادى مختل، يقصد إفقار الناس، ويسبب توزيع موارد المجتمع وثرواته، ولا يمكن أيضا استشراق الإصلاح فى ظل الفوضى الاجتماعية، والتدهور الثقافى، والفساد السلوكى، لأنها كلها عوامل تدمر الشخصية الفردية والمجتمعية، وتنتشر أحاسيس التبدل واللامبالاة، وتقتل روح الولاء والانتماء، ورغبة التفوق والنجاح، وتُشيع جميع المعايير السلوكية والأخلاقية التى لا تُنتج إلا العجز والإخفاق.

(3) يجب إعادة النظر فى نظام تعيين المعيدى، لأنه نظام لا يخدم المنظومة التعليمية أو البحثية فى شئ، بل إنه أصبح وكأنه طريقة لتعيين مزيد من الموظفين، مما يُشكل عبئا على الجامعات وعلى الدولة، والمفروض فيمن يصل إلى درجة الأستاذية أن يكون من الصفوة الفكرية والعلمية لضمان أن تستمر المنظومة الجامعية بشقيها التربوى والبحثى على أعلى درجات الأهلية والكفاءة، وهو ما ينعكس خيرا على المجتمع فى جميع مؤسساته ونشاطاته، والأفضل أن يبدأ التعيين من درجة مدرس، أى الحاصل على الدكتوراة، ويتم ذلك بالإعلان والمسابقة، لاختيار أكثر المتقدمين توهلا فى مجال البحث والإنتاج العلمى، مع ضرورة أن يكون أيضا مؤهلا تربويا بحصوله على مقررات ودورات تدريبية للقيام بعملية التدريس، والتعامل مع الطلاب، وضرب المثل والقوة لهم أخلاقيا وسلوكيا.

(4) ويجب أيضا أن يكون هناك نظام صارم لترقيات المدرسين إلى أساتذة مساعدين ثم أساتذة، يضع فى الاعتبار إنتاجهم العلمى، ودورهم البحثى والإشرافى على الرسائل العلمية، ودورهم فى تطوير

المقررات الدراسية النظرية والعملية لطلاب الجامعة وطلاب الدراسات العليا، كما يلزم أيضا وضع الضوابط الأخلاقية والقانونية الصارمة التي لا تتجاوز عن أخطاء من نوعية الغش والتدليس العلمى، وسرقة الأبحاث، والتحرش الجنسى بالطلاب، حيث لا مكان فى جامعة محترمة لأمثال تلك التصرفات أو القائمين بها، وقد أصبحت الآن سلوكيات شائعة فى نظامنا التعليمى الفاسد.

(5) الأبحاث العلمية فى الدوريات والمجلات العلمية المحترمة، بعد مراجعتها وتمحيصها للتأكد من سلامة منهجها، وتماشيا مع التطورات العلمية، تُعد دلالة أكيدة على مكانة الباحث، وعلى قيمة أبحاثه، ونظرا لهزال وتدنى المجلات العلمية المصرية، وعدم جديتها فى المراجعة والتمحيص، أصبح أغلب الأبحاث المنشورة فيها غير ذات قيمة علميا أو تطبيقيا، رغم أنها تمثل الإنتاج العلمى لأكثر من 99% من العلماء والباحثين فى مصر، ولذلك يضرب د. الجريسي فى مقاله السابق الإشارة إليه المثل ببعض الدول العربية التى ترسل أبحاثها للتقييم فى أوروبا وأمريكا، مما كان له أثر كبير فى تحسين مستواها: " سعت بعض جامعات بعض الدول العربية، ومنها المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة إلى إرسال أبحاث أعضاء هيئاتها التعليمية لأوروبا وأمريكا، لغرض المراجعة النوعية الماحصة، الأمر الذى كان مرده أن ارتقت نوعية وكفاءة رسالاتها العلمية بشكل جلى، إلى حد تجاوز مستواه فى بعض مجالات العلوم الطبيعية مستوى مصر "، ولا ينبغى أن تكون هذه الطريقة الوحيدة للتعامل مع مشكلة النشر العلمى، إذ يجب تحسين مستوى التقييم والمراجعة فى المجلات المصرية، واختيار أفضل الكفاءات العلمية للقيام بذلك، مع ضمان النزاهة والأمانة، والبعد عن المجاملة فى عملهم، كما يجب أيضا تشجيع النشر فى الدوريات العالمية، حيث يعكس عدد الأبحاث المنشورة لباحث ما فى تلك الدوريات مكانته وقيمتة العلمية.

(6) ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع، وبرامج التطوير والتنمية، إذ لا معنى لتبديد الوقت والجهد والموارد فيما لا فائدة منه للمجتمع فى حاضره أو مستقبلة، ولا معنى أيضا لتكرار الأبحاث، ولا معنى لعدم التنسيق والتكامل بين الجامعات والمراكز البحثية، لضمان تجنب الإعادة، ولضمان تناول المشاكل من زواياها المختلفة، مما يعطى فرصة أكبر للوصول لحلول أكثر واقعية، وأكثر نفعا.

(7) ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع، وبرامج الاستثمار والتنمية، سيقود إلى مساهمة القطاع الخاص والشركات الصناعية وغيرها فى تمويل البحوث، وهذا هو الحادث فى غالبية بلاد العالم

المتقدمة، ولا يعنى ذلك تخلى الدولة تماما عن التمويل، وإنما ستستمر فيه ولكن بنسبة صغيرة مقارنة بكل المصادر الأخرى، والتي ستشمل بجانب القطاع الخاص والشركات الصناعية تبرعات الأغنياء وأهل الخير، والأوقاف، والمعونات الخارجية، وغيرها، وقد ذكر د. هانى الناظر الرئيس السابق للمركز القومى للبحوث، فى حوارہ السابق الشارة إليه أن مساهمة الدولة فى ميزانية البحث العلمى للمركز فى عام 2001/2002 كانت 90%، والقطاع الخاص 10% (ميزانية المركز وقتها كانت 69 مليون جنيه، منها 5 ملايين للبحث العلمى)، وفى عام 2009 انعكس الوضع لتصل مساهمات القطاع الخاص فى ميزانية البحث العلمى إلى 90%، وتراجع مساهمة الدولة إلى 10%، وذلك بسبب زيادة الوحدات البحثية داخل المركز من 12 إلى 34 وحدة، وتعاقباتها مع الشركات والهيئات المصرية، وزيادة التعاقدات الخارجية فى الفترة نفسها من مليون إلى 28 مليون جنيه، وقد دعا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بالمجالس القومية المتخصصة فى تقريره السابق الإشارة إليه إلى ضرورة دعم الأنشطة التجارية التى تعزز البحث والتطوير، وتبنى الدولة لسياسات تشجع الجهات الإنتاجية على تخصيص نسبة من ارباحها لتمويل المشروعات البحثية مقابل إعفاءات ضريبية، وتشجيع العلماء على العمل لبعض الوقت فى مواقع الإنتاج، للاستفادة من الخبرات الصناعية، والتعرف على المشاكل الحقيقية.

(8) لابد أيضا من ربط البعثات العلمية بمشاكل المجتمع واحتياجاته، لأنه من العبث وتبديد الطاقات والموارد أن نرسل المبعوثين لدراسة مجالات لا تخدم اقتصادنا وظروفنا المحلية، أو مجالات يصعب تطبيقها فى مصر، أو ليست هناك ضرورة ملحة لدراستها، أو ليس هناك بالأساس معنى لها، مثل إرسال البعض إلى أوربا ليدرس أمور الإسلام واللغة العربية وفلاسفة المسلمين، وكلها مشاكل يمكن تجاوزها بقصر البعثات العلمية والتدريبية على المجالات الضرورية لنهضة المجتمع وتقدمه، وهو ما سيساهم أيضا فى الحفاظ على ثروتنا البشرية المؤهلة من مخاطر تفضيل البقاء فى الخارج على العودة إلى وطن لن يكون قادرا على الاستفادة من علمهم وخبرتهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم ليمارسوا ما تعلموه وخبروه بالخارج .. يذكر د. هانى الناظر فى حديثه المشار إليه سابقا أنه من كل 4 باحثين يتم إيفادهم إلى الخارج لا يرجع 3 منهم، وأن هناك 16,000 مصرى بالولايات المتحدة، ومثلها فى أوربا، من بين 35,000 عالم مصرى بالخارج، وهو تبديد هائل للخبرات والأموال أيضا. من الأمور الهامة أيضا ضرورة تأهيل المبعوثين وإعدادهم علميا وثقافيا وفكريا ونفسيا ليكونوا أمثلة مشرفة لمجتمعهم، وليكونوا قادرين

على عبور الفجوة العلمية الهائلة بيننا وبينهم، وقد تنبه لذلك نفر قليل من المهتمين بالتعليم والبحث في مصر، ومنهم د. الجريسي في مقاله السابق الإشارة إليه، حيث يرى أن تلك الفجوة تُحدث صدمة محبطة لكثير من الدارسين: "من أسوأ مظاهر تلك الفجوة العلمية ما يقع على النشء العلمي لشباب مصر والوطن العربي، والذي لا يقل نكاء عن النشء العلمي في الدول المتقدمة ... وهو تقصير في حقهم في عرض فرصة تأهيل مكافئة لهم يستطيعون بها نهضة أوطانهم، أو منافسة زملائهم في السوق الدولية، سواء في البحث العلمي، أو في الحصول على فرص عمل في تلك السوق ... إنه أمر مؤسف وواقع يدركه كل طالب للدراسات العليا سواء للماجستير أو الدكتوراة، ممن أتاحت له الفرصة لإكمال دراسته في أوروبا وأمريكا ... إنهم يواجهون بسبب تأهيلهم غير الموفق صدمة ثقافية محبطة لواقع عظم الفجوة العلمية القائمة ... وعلى ذلك فإن المجهود المبذول والمطلوب منه ليلحق بالركب يعجز عن تداركه للأسف كثير من أبناء الوطن". أليس حريا بنا أن نتساءل كما تساءل الهنود في مقال Hitendra المشار إليه سابقا: ما فائدة تعليم أبنائنا وإعدادهم والإنفاق عليهم، ثم تقديمهم بعد ذلك هدية جاهزة لجامعات الغرب ومراكزه البحثية!؟

(9) تشجيع تأليف الجمعيات العلمية للمتخصصين في المجالات المختلفة، وعقد المؤتمرات الدورية لهم للتعارف والتواصل، وإصدار نشرات ومطبوعات دورية تُرسل لهم جميعا، وتتضمن الأخبار والتطورات العلمية والاجتماعية وغيرها مما يدخل في نطاق اهتماماتهم، وكله مما يساهم في الترابط والالفة وتبادل المعلومات، ويثرى الحياة العلمية والثقافية في المجتمع.

(10) عقد المؤتمرات العلمية الدورية لعرض الأبحاث والتطورات المعاصرة في مجالات العلوم المختلفة، وهو ما يساهم في تعارف وتعاون العاملين في مجالات البحوث المختلفة، ويكون أيضا فرصة للتعرف على آخر الإصدارات العلمية من كتب ومجلات وأقراص مدمجة وأجهزة علمية حديثة وغيرها مما يجب الإحاطة به، ويستفيد منه العلماء والباحثون.

(11) ضرورة التكامل العلمي والبحثي بين الدول العربية والإسلامية، وهو ما يرفع جزءا من العبء المالي والبشرى عن كاهل الحكومات والمراكز البحثية، إذ لا يعقل مع شح الإمكانيات، وكثرة المشاكل، أن تقوم المنظومة البحثية في دولة ما بالبحث في كل المجالات، ولذا يصبح التكامل والتنسيق والتعاون أمورا ملحة لا مناص منها، فبعض المجتمعات مثلا يركز جهوده على البحث في أمور الزراعة أو محاصيل معينة منها، والبعض في أمور البتروكيماويات، والبعض الآخر في

الاستفادة من الموارد المائية أو الصحراوية أو الطاقة الشمسية، وغيرها مما يحقق المنفعة والفائدة لشعوب المنطقة، كما أنه من اللازم عربيا وإسلاميا التعاون فى بحوث التسليح والإنتاج الحربى، لأنه من السفه والحمق تبديد مئات المليارات فى شراء أسلحة غربية منزوعة الفائدة، فى حين يمكننا تطوير برامجنا الخاصة، والاستغناء عن الغرب الذى لا يريد لنا نفعا أو فائدة.

(12) النظام الإدارى الناجح ضرورة ملحة للربط والتنسيق بين مكونات العمل البحثى، والجامعات ومراكز البحوث، والبحث واحتياجات المجتمع، والبحث وبرامج التنمية، والموارد المالية المتاحة والمطلوبة، وهو أيضا ضرورة ملحة لإعداد مشاريع الأبحاث وعرضها على الشركات الصناعية وغيرها لجلب الموارد والتمويل، وفى ظل إدارة فاشلة، وبيروقراطية معوّقة، وروتين ممل، ينفرد التناسق، وتتبدد الجهود.

(13) ضرورة إعداد وتوفير قاعدة بيانات data base للأبحاث، وهو ما يوفر كثيرا من الجهد والمشقة والوقت على الباحثين.

(14) الاهتمام بالنشر الإلكتروني، لأنه وسيلة سهلة وسريعة ورخيصة ومتوفرة للباحثين فى كل مكان وفى كل وقت، وكذلك وجوب وجود موقع إلكترونى لكل مركز بحثى، أو قسم من أقسام الكليات فى الجامعات المختلفة، وتطويره وتحديثه باستمرار.

(15) ضرورة الاهتمام بالمعامل وأبنيتها وأجهزتها العلمية، وتوفير الأطقم الفنية القادرة على التشغيل والصيانة والمعايرة وإصلاح الأعطال، وضرورة الإهتمام بمزارع البحوث والصوبات فى كليات الزراعة ومركز البحوث الزراعية، ومحطات بحوث الثروة الحيوانية وغيرها، لأنه لا يمكن الحصول على نتائج دقيقة من أجهزة غير دقيقة، ولا يمكن الحصول على نتائج دقيقة من تجربة تمت فى مزرعة موبوءة بالحشائش أو الحشرات، وعندما تفتقد التجربة دقتها تفقد قيمتها العلمية والتطبيقية.

(16) التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية الأجنبية، والاستفادة مما وصلوا إليه من خبرات وإنجازات.

الخاتمة

هذه المقترحات وغيرها تحتاج من أجل تطبيقها إلى رؤية وعمل فى مجتمع منسجم ومتوافق بين مؤسساته وأفراده، وهو ما يقود إلى السؤال المشروع: إذا كان غالبية الوزراء وكبار المسؤولين فى أجهزة المجتمع من الحاصلين على الدكتوراة، أى أنهم خدموا فى مواقع جامعية وبحثية (فى مصر أكثر من 130,000 من الحاصلين على الدكتوراة، وهى نسبة تتجاوز بعض الدول المتقدمة)، وكثير منهم حصل

علي درجته العلمية من جامعات غربية عريقة، فما هي مشكلتنا إذن؟! ولماذا فشلنا في كل شيء، ونجح غيرنا؟! هل نعاني من غياب المصداقية والأمانة؟! هل نحن أقل حبا وإخلاصنا لمجتمعنا وبلدنا؟! هل من المعقول الإدعاء بأن النظام السياسي أوصلنا وحده إلى تلك الهوة السحيقة؟! وما هو النظام الحاكم في المجتمع؟! أليس هو النظام المكون من هؤلاء الوزراء والمسؤولين؟! هل يضحكون علينا عندما يدعى كل واحد منهم البراءة، وأنه لم يكن إلا منفذا لتعليمات الرئيس، وتوصيات الرئيس، وأوامر الرئيس؟! وهل الرئيس يعلم أو يعنيه كل صغيرة وكبيرة من أمور الجامعات ومراكز البحث وغيرها من مؤسسات المجتمع؟! وهل الرئيس وحده مسؤول عن وضع الاستراتيجيات والخطط القومية؟! .. لا شك عندى أن مجتمعنا لم يفشل بسبب الرئيس وحده، ولا شك عندى أيضا أن أنظمتنا الحاكمة لم تتحول إلى الاستبداد بمفردها، ولا شك عندى كذلك أن شعوبنا لم تتعلم السلبية والفساد من تلقاء نفسها .. إن القطعى عندى أن مجتمعنا وصل إلى هذا الحد من التخلف والفساد بسبب نخبته العلمية والثقافية والسياسية والإعلامية، لقد أجزموا جميعا عندما تخلوا عن واجبهم الدينى والأخلاقى والوطنى والمهنى، وتحولوا إلى التப்பيل والتهليل والنفاق، فجعلوا من الحكام فراعين وآلهة، وضللوا واستخفوا بعقول الناس، وأشعروهم بالمذلة والدونية والعجز والمهانة، وكانت النتيجة المريرة ما نحن فيه .. قاع عميق القرار .. فماذا بقى لنا إذن؟! وماذا بقى لجامعاتنا بعد أن فشلت فى واجبها التعليمى، ودورها البحثى؟! .. لاشئ !!

البحث العلمي يبحث عن الثورة عام 2011م

المصدر: الأهرام المسائي

بقلم: هند رأفت - د. جمال شقرة

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=444353&eid=5663>

يعاني البحث العلمي في مصر الكثير من المشكلات التي لازمتها سنوات طويلة ولكن بعد ثورة 25 يناير 2011م والتي كانت سببا في كثير من الإصلاحات في مختلف المجالات وبعد تولي د. عمرو عزت سلامة حقيبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بات الإهتمام بمجالات البحث العلمي يمثل خطوة مهمة في المستقبل خاصة وان الوزير بادر بالحديث عن مستقبل البحث العلمي في مصر وكيفية تطويره في المرحلة القادمة بما يلائم احتياجات الدولة وكيفية استغلال طاقات الشباب العلمية الكامنة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا في وقت نحتاج فيه لعقل كل مبتكر خاصة واننا من الشعوب المتفوقة علميا ولسنا بنفس التفوق عمليا.

وربما كان التمويل سببا رئيسيا في أن تظل خبراتنا وانجازاتنا "علي الورق" طوال هذه السنوات دون وجود على أرض الواقع. فهل يمكن أن تري الأبحاث والدراسات طريقها للتنفيذ بعد أن ظلت حبيسة الأدراج لسنوات طويلة؟

والسؤال الأهم الآن هو. ماذا ينقص البحث العلمي لينهض في مصر ويساهم في عجلة التنمية في مختلف المجالات خاصة؟ وأن لدينا كوادر علمية ناجحة بالداخل والخارج لديهم جهودهم السابقة في البحث العلمي ومازال لديهم المزيد. يؤكد د. عصام خميس نائب رئيس جامعة الاسكندرية لشئون الدراسات العليا والبحوث أن التمويل هو العامل الرئيسي الذي تتوقف عليه نهضة البحث العلمي لذلك لا بد من وجود خطة تقوم فيها وزارة البحث العلمي بتقسيم الميزانية . المطلوب زيادتها . فيما بين:

- (1) إرسال البعثات للخارج و
- (2) علي الباحثين أنفسهم و
- (3) علي البنية الأساسية للبحث العلمي و
- (4) زيادة عدد المشروعات البحثية الممولة.

ولكن هذا لا يعني أن التمويل وحده هو مشكلة البحث العلمي فهناك عدد من العوامل تؤثر فيه مثل النشر العلمي المتميز في مختلف المجالات العلمية خاصة وأن لدينا أبحاثا حديثة نسبيا مثل أبحاث النانو تكنولوجي وذلك دلالة على أن مصر أصبح لها خط واضح في العلوم المتقدمة.

ويبري ضرورة اهتمام الجامعة بتطوير برامج الدراسات العليا بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل بالإضافة إلي طرح برامج جديدة ذات علاقة بالقطاعات التنموية المختلفة من خلال تطبيق القواعد العامة الموحدة للدراسات العليا علي جميع اللوائح الدراسية بالجامعة.

- "ثقافة البحث العلمي"

ويوضح خميس أهمية إعداد الطلاب للتقدم والحصول علي البعثات وأهمية تعريفهم وتدريبهم علي كيفية كتابة مشروع بحثي ووضع خطة بحثية قابلة للتطبيق وشدد علي ضرورة انتهاء المعيدين والمدرسين المساعدين من الحصول علي الدرجة العلمية (الماجستير . الدكتوراه) خلال مدة لا تزيد علي خمس سنوات.

ويشدد علي ضرورة:

(1) تسجيل براءات الإختراع و

(2) رفع ثقافة التقدم للحصول علي هذه البراءات.

فجامعة الإسكندرية علي سبيل المثال لديها حوالي 55 براءة اختراع وأكثر من 80 منتج قيد التقييم حالياً للحصول علي البراءة بالإضافة إلي نشر ثقافة كيفية كتابة المقترحات البحثية وضرورة نشر أبحاثهم بالمجلات المفهرسة عالمياً.

- "منحة صندوق العلوم"

ويضيف د/ عصام خميس إن قيام صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية بالموافقة علي مشروع منحة إبتكار للشباب تستهدف تمويل أبحاث ابتكارية للوصول إلي مرحلة التطوير التكنولوجي حتي النماذج نصف الصناعية والاستفادة من البحوث الأساسية والتطبيقية في التطوير التكنولوجي وتمويل المشاريع بحد أقصى 2 مليون جنيه لكل مشروع مع احتفاظ الصندوق بالملكية الفكرية لما يتولد من تمويل الصندوق ووصفها بأنها خطوة "تشجع الباحثين علي الابتكار".

ويقول إن البحث العلمي قائم علي هرم تبدأ قاعدته بالمشروعات البحثية وصولاً إلي القمة وهي الوصول للمنتج النهائي وبالتالي لا بد من الاهتمام بتحويل البحث إلي منتج عملي وليس مجرد مشروع نظري ومنحة صندوق العلوم والتكنولوجيا قد تساعد في وجود المزيد من المنتجات النهائية التي تؤكد في النهاية أن البحث العلمي يسير في طريق التطور.

- "جامعة بحثية متكاملة"

وحول ضرورة وجود جامعة منفصلة خاصة بالأبحاث والدراسات العليا قال خميس يجب أن تكون تحت الإشراف المباشر من وزير البحث العلمي وتحتوي جميع الأجهزة المتطورة وفي جميع التخصصات ويمكن إحضارها وفقا لأولوية الحاجة في بداية إنشاء الجامعة ويمكن من خلالها عمل القياسات البحثية علي أن تكون متاحة لكل الباحثين من جميع الجامعات والمراكز البحثية المختلفة وللباحثين العائدين من الخارج حتي نضمن من خلالها التواصل بينهم منعا لتكرار بعض الأبحاث والدراسات وضمان الاستفادة من خبرات كل باحث لإثراء البحوث والدراسات العلمية حيث يتم التنسيق والتعاون بين جميع الجامعات والمراكز البحثية المختلفة لأن تعدد المصادر البحثية التي يحتك بها كل باحث يسفر عن بحوث متميزة.

ويمكن ترتيب الوضع داخل هذه الجامعة من خلال موقع الكتروني لها توضع فيه المواعيد المخصصة للتجارب فمثلا يمكن لكل باحث الذهاب لهذه الجامعة البحثية واستخدام جميع معاملها للقياس بعد الحجز من خلال الموقع لإستغلال إمكانات ومعامل هذه الجامعة خلال الفترة المحددة له بالإضافة إلي وجود أيام مخصصة للباحثين العائدين من الخارج بعد سنوات من الدراسة خاصة وأنه تواجد وسط كم هائل من التقدم في هذا المجال ويحتاج مثلها عند العودة للوطن لامكانية التطبيق وتحقيق أقصى استفادة ممكنة مما درسه بالخارج وضرورة تنسيق هذه الجامعة مع الجامعات الأجنبية للإستفادة من خبراتهم البحثية وتبادل الخبرات معهم بصفة مستمرة.

- "استاذ لكل مصنع"

ويؤكد د/ عصام دور البحث العلمي وإمكانية استغلاله في الاستثمار بالإضافة إلي عائد المادي والإنتاجي المتوقع وخاصة للأبحاث التي لها طابع ابتكاري ويمكن استغلالها في بعض القضايا الحيوية التي تمس المجتمع فمثلا يمكن عودة مشروع "استاذ لكل مصنع" وذلك من خلال قائمة خاصة بكل محافظة يتم فيها وضع أبرز الصناعات التي تتميز فيها وبحث سبل تعزيز التعاون بين البحث العلمي والصناعة من خلال الإهتمام بالأبحاث التي تسهم في حل مشكلات الصناعة والإنتاج وتقديم الحلول الفنية لهذه المشكلات لتحقيق النهضة الصناعية والتنمية الاقتصادية لتعود الثقة بين الجامعة والصناعة.

- "مناهج واقعية"

ويوضح نائب رئيس جامعة الإسكندرية ضرورة تعديل مناهج الجامعات وتحديد المراحل الجامعية الأولى بما يتناسب مع خدمة المجتمع المدني بالإضافة إلي ضرورة وجود تداخل بين الفروع العلمية وبعضها خاصة أن البحث العلمي في تطور مستمر وبالتالي لا يمكن ثبات المناهج سنوات طويلة دون تغيير.

وشدد علي ضرورة توفير الجو النفسي الملائم لعمل الباحثين وبحث مشكلاتهم المادية حتي لا يكون منتجهم النهائي مترديا وضعيفا فلا يعقل ان ننتظر نهضة علمية هائلة وسط كم من الإحباطات للباحثين وحصولهم علي مرتبات متردية رغم صعوبة ومشقة العمل الذي يقومون به لتكون المحصلة في النهاية مجرد أداء خال تماما من اي ابتكار.

من ناحية أخرى يري د. جمال معوض شقرة مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية ضرورة زيادة محصلة كل باحث من الدراسات فلا يكتفي ببحث واحد لأن الباحثين في مصر لديهم اعتقاد سائد بان "الماجستير والدكتوراه" هي نهاية الرحلة البحثية وهذا اعتقاد خاطيء تماما.

ويؤكد د. جمال شقرة انه علي الرغم من ان مشكلة التمويل هي السبب الرئيسي في سطحية بعض البحوث المقدمة الا أن هناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر علي جودة البحوث والدراسات مثل انفصال مخرجات البحث العلمي عن قطاع الانتاج الاقتصادي فنظلم البحوث والدراسات حبيسة ارفف الجامعات فنادرا ما تتم الاستفادة من تطبيق نتائج البحث علي القطاعات المختلفة التي تحتاج لمثل هذه الحلول فمثلا كان هناك بحث منشور لاحد الباحثين يتحدث عن نوع جديد من القمح يمكن به الاستغناء عن استيراد القمح تماما ومع ذلك لم تتم الاستفادة من نتائجه في القطاع الاقتصادي إلي جانب تضاول براءات الاختراع المسجلة والممنوحة للمصريين بالإضافة إلي هجرة الكفاءات العلمية خارج مصر الأمر الذي اصاب مؤسسات البحث العلمي بـ"الفراغ العلمي" مكثفين ببعض الأبحاث والدراسات التقليدية.

ويؤكد أن عدم وجود خطة استراتيجية قومية حقيقية للبحث العلمي يؤدي إلي تراجع نسبة الدراسات الحديثة التي تتناول كل ما هو حديث ومتطور في المجالات المختلفة خاصة مع تراجع دور الدولة في دعم البحث العلمي وتدني الميزانية المخصصة له.

وييري د. شقرة أن غياب التنسيق بين المراكز البحثية المختلفة جعل كل مركز يعمل بمفرده بشكل يؤدي إلي تشتت الجهد المبذول وزيادة التداخل بين الأبحاث وبعضها ووجود تكرار لبعض الموضوعات وهذا الأمر يحتاج لتدخل الوزارة لتكون هناك رؤية معينة تؤدي إلي تنسيق العمل فيما بين المراكز.

- "وزارة منفصلة للبحث العلمي"

ويؤكد د. شريف أحمد مراد وكيل كلية الهندسة لشنون الدراسات والبحوث بجامعة القاهرة حول موضوع ضم البحث العلمي للتعليم العالي بعد أن سبق فصله ان أغلب دول العالم لا يوجد فيها ارتباط بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي لذلك فالفضل بينهما افضل كثيرا علي أن تظل العلاقة بينهما هي الأبحاث المقدمة من الجامعة لوزارة البحث العلمي التي تختار الأفضل بينها للتنفيذ علي أرض الواقع. ويضيف ان التمويل مجرد حلقة في سلسلة البحث العلمي ويمكن ان يكون الحلقة الأهم ولكن هناك ايضا

الباحث والجهة المستفيدة من البحث لذلك لابد من وجود خطة بحثية للدولة وتوجه واضح تسيير عليه جميع البحوث العلمية من خلال هذه الخطة الموضوعية من قبل الوزارة وتوجيه الدعم في طرق معلومة من خلال التخصص المحدد الذي تحتاج فيه الدولة ابحاثا ودراسات يمكن الاستفادة منها وتطبيقها فلا يمكن ترك اختيار موضوع البحث حسب "هوي" الباحث او استاذة.

مشيرا إلى أن المشكلة الرئيسية للباحثين في مصر تكمن في العمل الجماعي حيث يتمكن كل باحث من العمل بمفرده ويتميز بشدة فيه اما داخل مجموعة تظهر العديد من المشكلات التي تقلل من كفاءة العمل البحثي خاصة عندما يخفي كثيرا من مقترحاته واضافته العلمية بسبب خوفه الدائم من سرقة مجهوده العلمي.

اماعن التواصل مع العالم الخارجي في مجال البحث العلمي يقول د. شريف إن التواصل أصبح سهلا الآن حيث يتمكن كل باحث من نشر ابحاثه علي الانترنت والإطلاع علي أبحاث الغير أو حتي عن طريق تبادل البعثات العلمية مع الدول الأخرى خاصة وان لدينا باحثين علي نفس درجة الكفاءة للباحثين بالخارج. ويرى موافقة صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية علي مشروع منحة ابتكار للشباب تستهدف تمويل أبحاث ابتكارية للوصول إلي مرحلة التطوير التكنولوجي حتي النماذج نصف الصناعية احدي الطرق لتشجيع وزيادة ابتكارات الشباب ووصفها بأنها "خطوة جيدة لتطوير البحث العلمي".

الجامعة ليست "البكالوريوس" فقط ويرى د. أحمد عثمان عجيبة وكيل كلية العلوم لشئون الدراسات والبحوث بجامعة عين شمس ضرورة تغيير النظرة للجامعة علي أنها مجرد درجات علمية يتم الحصول عليها بل لابد أن تكون استمرارا لجهود الباحثين ولا تنتهي بالحصول علي درجة البكالوريوس. ويضيف ان دعم الجامعات ليس ماليا فقط ولكن بتجهيز المعامل بأحدث الاجهزة وزيادة النسبة المخصصة من الميزانية للبحث العلمي وألا يقتصر الدعم علي أكاديمية البحث العلمي فقط التي بدورها تقوم بإعطاء منح لأن في ذلك تقييدا لحرية البحث العلمي مؤكدا ضرورة تنسيق المراكز البحثية المصرية فيما بينها والتنسيق أيضا مع المراكز البحثية بالخارج.

ويقول إن بعض الباحثين يضطرون للتمويل الذاتي لأبحاثهم بسبب ضعف التمويل لذلك يطالب الوزارة بضرورة تمويل البحوث التي تثبت أهميتها وامكانية تطبيقها علي أرض الواقع حيث تمتلك مصر كثيرا من الباحثين المتميزين قد يفوق مستواهم بعض الباحثين بالخارج ولكن كل ما ينقصهم الامكانيات والدعم.

- "كليات العلوم"

ويرى د. أحمد عثمان أن كليات العلوم في مصر تعاني ظلما كبيرا واغفالا لأهمية دورها ولا يوجد عليها اقبال من الدارسين رغم ان كلية العلوم تعتبر المركز الرئيسي للبحث العلمي في أي دولة ويتساءل عن

انفاق ملايين الدولارات علي استيراد بعض الأدوية من الخارج رغم امكانية الاعتماد علي الشركات المحلية والباحثين في كليات العلوم اذا ما وجد قطاع للبحث والتطوير بداخلها.

أما عن توظيف البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع فإنه يري أن المسألة تحتاج لنقاط محددة طبقاً لأولويات واحتياجات الدولة في الفترة المقبلة.

ويؤكد د. أحمد مصطفى العتيق عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس أن ضعف التمويل للبحوث العلمية أكبر مشكلة تواجه الدراسات والبحوث في مصر خاصة مع مسئولية أكاديمية البحث العلمي عن التمويل فكانت معظم البحوث الخاصة بالمعهد بتمويل لحساب الغير والتمويل لا يقتصر فقط علي الدعم المادي للمشروع بل بتجهيز المعامل بأحدث الأجهزة للقياس لمساعدة الباحثين علي تنفيذ مشروعاتهم والتمكن من اقحام البحث العلمي في جميع المجالات لتوظيفه في حل مشكلات المجتمع.

ويري ضرورة وجود بنية تحتية للبحث العلمي يعمل من خلالها الباحثون حتي لا نجد معظم الباحثين في مصر يكتفون بالحصول علي درجة الماجستير والدكتوراة في حين يقوم الباحث في الخارج بأكثر من دراسة وبحث في نفس الوقت الذي يتابع فيه دراسته بالتالي كل باحث لديه مجموعة أبحاث تضاعف من خبرته العلمية.

ملحق 6 -

مؤسسة.. حلم العلم عام 2009م

بقلم جمال بخيت

24 فبراير 2009 المصرى اليوم

هذا جزء من أحد مقالات جمال بخيت توضح استراتيجية تأسيس مؤسسة علمية مستقلة بتمويل الشعب وبدون التقيد بلوائح البحث العلمي الحكومية والمنفذة على أرض الواقع في دولة مصر .. على أساس وضع لوائح دولية متميزة تعمل لتحثيق هدف تسهيل تنفيذ البحث العلمي لمصلحة التنمية الوطنية كالتالي:

الدولة ممثلة فى شخص السيد الرئيس حسنى مبارك، سنطلب منها ثلاثة أشياء:

- (1) إصدار قرار جمهورى من الرئيس مبارك بتكوين هذه الهيئة العلمية بقانون خاص: "هذا القانون يضعه علماء مصر.. ويضمن لهذه الهيئة الاستقلالية الكاملة عن كل لوائح وقوانين البحث العلمى التى أعاقت البحث العلمى فى مصر طوال السنوات الماضية".
- (2) تخصيص الأرض - أو الأراضى - اللازمة للمشروع مجاناً كمساهمة من الدولة.
- (3) إعفاء هذا المشروع العلمى المستقل من جميع أنواع الضرائب والجمارك.

والآن..

ما هو هذا المشروع؟! وما هى أهدافه؟!

المشروع: هو إقامة مؤسسة علمية مصرية تليق باسم مصر وحضارتها.. على أن تكون هذه المؤسسة ونشاطها.. علمياً خالصاً.. بعيداً عن السياسة والتسييس.. وبعيداً عن أى حسابات حزبية أو فئوية أو دينية.. إنها مؤسسة علمية لا تعمل إلا من أجل نهضة مصر العلمية.

اسم المشروع: مؤسسة.. حلم العلم.

أهداف المشروع:

- (1) خلق قاعدة علمية مصرية متكاملة، وتوفير مناخ علمى حقيقى قادر على جذب العقول المصرية - والعربية والعالمية أيضاً - لتحقيق الطموحات العلمية المشروعة للعلماء المصريين، مما يوقف نزيف الأدمغة الذى تتعرض له مصر سنوياً.. بهجرة علمائها إلى الخارج.
- (2) جمع المبتكرين والمخترعين المصريين واكتشاف العناصر الواعدة فى مجال الاختراع وتسهيل تنفيذ نماذج من مخترعاتهم واختبار مدى جديتها وتسهيل تسجيلها فى مصر والعالم وتوفير الإمكانيات العلمية والمادية اللازمة لتطوير هذه الاختراعات وتسجيلها بأسماء مخترعيها فى دول العالم.. وإنشاء المصانع اللازمة لإنتاجها على أوسع نطاق.. لتحقيق بذلك نهضة

صناعية قائمة على الابتكار المصرى الخلاق.. مما يؤهل مصر لجنى حصتها المناسبة من الاستثمار العالمى.. وفتح مجالات جديدة للتصدير، مما يعود بالخير على أبناء مصر جميعاً.

(3) دعم وتطوير قدرات مصر فى جميع المجالات التكنولوجية والطبية والصناعية، خصوصاً فى مجالات صناعة الحاسب الآلى والطاقة النووية السلمية.. والأقمار الصناعية.. والنانوتكنولوجى.

(4) وضع حلول علمية جذرية - تأخذ بها الدولة - لحل مشاكلنا المستعصية - برغم سهولة حلها - مثل مشاكل التلوث البيئى والصناعى ومثل إهدار المياه وعدم استخدامها الاستخدام الأمثل.

(5) نشر ثقافة التفكير العلمى فى مصر، والعالم العربى، وممارسة حرية البحث العلمى على أوسع نطاق.

(6) تحقيق التواصل بين دارسى العلوم فى مصر من طلبة جامعة ومعيدى، وأساتذة مساعدين مع أحدث ما ينتجه العقل البشرى فى مجال العلوم فى أى مكان فى العالم، والاطلاع والاستفادة من جميع الأبحاث التى تجرى فى العالم المتقدم، حتى تكون نهضة مصر من حيث انتهى الآخرون.

(7) إصدار دوريات علمية متخصصة فى نشر أحدث الأبحاث العلمية باللغة العربية وبغيرها من اللغات.

إن السطور السابقة تمثل المشروع كما أتخيله.. وكما أتمناه.. وكما يوصلنى إليه تفكيرى المتواضع.

إنها مجرد سطور أولى.. أرجو أن يتبناها كل صاحب رأى بالتصحيح والحذف والإضافة.. حتى تكتمل صورة «حلم.. العلم»، فى ضمير المصريين.

كيف ننفذ هذا المشروع ونحوه إلى واقع؟!

ولتنفيذ هذا المشروع، أعتقد أننا يجب أن نمر عبر عدة خطوات:

- (1) مناقشة هذه الأفكار على أوسع نطاق فى وسائل الإعلام الحكومية والمستقلة والحزبية.
- (2) تكوين لجنة قومية تضم - من وجهة نظرى المتواضعة - شخصيات مصرية عامة من جميع التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية لتتحقق قومية المشروع، وإن كان لى أن أقترح بعض الأسماء فى انتظار اقتراحات أخرى، فإننى أقترح رؤساء جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس بصفاتهم ورؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف القومية والحزبية والمستقلة

بصفتهم، ورئيس المركز القومي للبحوث بصفته. وكذلك ممثلون عن المجلس الاقصادى العربى ورجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية واتحاد الكتاب واتحاد الناشرين ونقابات العلميين والأطباء والمحامين والصحفيين ومؤسسات المجتمع المدنى. بالإضافة إلى مجموعة من الإعلاميين الذين يمثلون وسائل الإعلام المرئية.

ومن يرغب في الاطلاع على مقالات جمال بخيت يمكنه الاطلاع على الموقع التالي:

<http://masr4us.7olm.org/t45-topic>

ملحق 7 -

رئيس المركز القومي للبحوث في حديث شامل عن:

أزمة البحث العلمي في مصر.. من أين تبدأ المواجهة؟

الأثنين 20 من صفر 1427 هـ 20 مارس 2006 السنة -130 العدد 43568

حوار أجراه: حاتم صدقي

يدور حاليا جدل واسع بين العلماء والخبراء والجماهير حول جدوي البحث العلمي في مصر ودوره في حل مشاكل المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عقب ما يوجه إلي البحث العلمي من اتهامات بالتردي الشديد، فمن المعروف أن البحث العلمي هو قاطرة التنمية في كل الدول المتقدمة قاطبة، فلماذا تختلف أهميته في مصر عنها في باقي دول العالم، وماذا يعوقه عن أداء دوره؟ وكيف يمكنه- من وجهة نظر الدكتور هاني الناظر رئيس المركز القومي للبحوث- أن يخرج من عثرته.

د. الناظر: من غير الإنصاف علي الإطلاق أن يوصف البحث العلمي بأنه في حالة متردية، ولكن يمكنني القول أن هناك إيجابيات كثيرة بجانب بعض السلبيات. فهناك قاعدة علمية حقيقية في مصر تضم نماذج مشرفة، وهي القاعدة التي أخرجت الدكاتره مصطفى طلبة والبرادعي ومحمد غنيم وعلي حبيش وسامية التتمامي والقصاص ومدحت شمس الدين وغيرهم كثيرون في جميع التخصصات وطالما كان أمثال هؤلاء يعملون في مؤسساتنا ومراكزنا البحثية فهي بخير، كذلك هناك مراكز بحثية متخصصة تقوم بالعديد من الأبحاث التي تخدم قضايا المجتمع، ولعل التطور الكمي والنوعي الذي حدث في كثير من محاصيلنا الزراعية واستصلاح ملايين الأفدنة بالصحراء يؤكد ما نقول. وإذا تحدثنا في مجال صناعة الدواء، فهناك مئات الأدوية التي تنتج محليا وتملاً أرفف الصيدليات خرجت مادتها الفعالة من معاملنا، وشهدت السنوات العشرون الماضية إقامة أكثر من عشرين معهدا بحثيا متخصصا تضطلع بمهام علمية وبحثية جادة علي المستوي القومي، وهو أمر يحسب دون شك للرئيس مبارك الذي حرص علي إرساء ودعم القاعدة العلمية بإنشاء هذه المراكز، وتوجه كل هذه الجهود بإحيائه إحتفالية عيد العلم تقديرا منه لدور العلماء والباحثين المصريين، ولكنني مع ذلك، لا يمكنني أن أغفل أن هناك مشكلات أو سلبيات عديدة تتمثل في:

- (1) قلة عدد الأبحاث العلمية المنشورة بالخارج، و
- (2) قلة عدد براءات الاختراع المسجلة والمنفذة علي المستوي الصناعي سنويا، و
- (3) تدني الميزانية السنوية المخصصة للبحث العلمي، و
- (4) غياب التنسيق بين المراكز والمؤسسات البحثية المختلفة في مصر.

فكل هذه سلبيات لا ننكرها، ولكننا نري أنها تعود للإدارة التي تمثل مفتاح النجاح. لذلك يجب ألا ننظر دائماً للنصف الفارغ من الكوب دون سواه. أما عن كيفية خروج البحث العلمي من عثرته، واسمح لي ألا أعتبرها عثرة ولكن مجرد مشكلة لها عدة حلول علمية.

فنحن في حاجة لنظرة جديدة لمنظومة البحث العلمي ككل من منطلق التالي:

- (1) فوائح الترقيات الآن تحتاج لتعديلات لجعلها مشجعة علي الابداع العلمي والابتكار،
- (2) كما ينبغي توفير الأجهزة والكيماويات والمعامل المطلوبة للبحث في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة.

(3) كما يجب مراعاة الأحوال الإجتماعية والأدبية،

بل إنني أري ضرورة إعادة هيكلة البحث العلمي بصورة تسمح بانطلاقه. ومما لا شك فيه، أن تجربة الدول التي بدأت مع مصر مثل إندونيسيا والهند وباكستان وكوريا وماليزيا خير دليل علي ذلك. فينبغي أن تنتقل تبعية جميع المراكز البحثية المتخصصة الموجودة بالوزارات المختلفة لتصبح تحت مظلة واحدة هي وزارة البحث العلمي. ويتطلب تنفيذ هذا الإقتراح تحويل وزارة البحث العلمي إلي وزارة للعلوم والتكنولوجيا، وأن تضم أربعة قطاعات هي:

- (1) البحوث الزراعية، و
- (2) البحوث الصناعية و
- (3) بحوث الصحة والبيئة وأخيراً
- (4) البحوث الإنسانية والاجتماعية،

بحيث يضم كل قطاع المراكز البحثية العاملة في مجاله. ولاشك أن تنفيذ مثل هذا الاقتراح يمكن أن يحقق فوائد عديدة من أهمها توحيد الجهة التي تضخ فيها الحكومة ميزانية البحث العلمي بدلاً من تشتيتها في عدة جهات، وأن يتم تقادي تكرار شراء الأجهزة العلمية وتعظيم الاستفادة بها بالتنسيق بين الجهات المستخدمة لها، كذلك يساعد علي تقادي تكرار المشروعات البحثية. وقد ساعد تطبيق هذا النظام في دول جنوب شرق آسيا علي تحقيق طفرة علمية هائلة إنعكست بصورة مباشرة علي إقتصادياتها وجعلها تتحول إلي نمور تتنافس الدول الصناعية الكبرى.

*** ولكن هل يمكن أن يساعد نقل تبعية المراكز وحده علي تحقيق هذه الطفرة؟**

د. الناظر: إن عملية نقل وتوحيد تبعية المراكز تحت مظلة واحدة تمثل الأساس الذي يمكن أن يبني عليه كل شيء، ولذلك فهي لا تمثل سوي خطوة مهمة وأساسية من بين عدة خطوات أخري للنهوض بالبحث العلمي من أهمها إعادة صياغة اللوائح والقوانين المكبلة للعمل البحثي، وتحسين ظروف العمل البحثي ودخول الباحثين بما يساعدهم علي توجيه كل وقتهم وطاقتهم الإبداعية للبحث العلمي، وأخيراً ينبغي إعادة النظر في لوائح الترقيات بما يسمح للباحثين للوصول الي المستويات العلمية المرموقة.

*** ولكن ما هو الدور المطلوب من الدولة لتحقيق هذه الغاية؟**

د. الناظر: يتركز دور الدولة هنا في دراسة هذه المقترحات وتفعيلها وتذليل الصعاب أمام تحقيقها. وأري أن الدولة يجب أن يقتصر دورها في البحث علي التمويل فقط، فبرغم أهميته الكبرى، إلا أن الإدارة هي أساس النجاح في البحث العلمي، فهي التي تتعامل مع المشكلات وتدبر التمويل وتجيد توظيف العقول والقوي البشرية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

*** بكل وضوح وشفافية، هل تري أن المركز القومي للبحوث يقوم بالدور المنوط به للإرتقاء بالمجتمع والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

د. الناظر: لا شك أن المركز القومي للبحوث يمثل قوة علمية كبرى بما يضمه في صفوفه من علماء وخبراء وباحثين متخصصين علي مستوي عال. وهم يشاركون حالياً بالفعل في تحقيق كل ما تنادي به الدولة من ربط أبحاثهم بمشاكل المجتمع. فهناك منتجات عديدة دوائية وصناعية وغذائية ونسجية وكيمياوية تباع حالياً بالأسواق من انتاج معامل المركز، كما أن تحسين انتاجية وجودة العديد من المحاصيل والمنتجات الصناعية تم بمعامل المركز خلال السنوات الماضية. ولاشك أن عائد كل هذه الجهود يقدر بالمليارات. وفوق كل ذلك فهناك الكثير من مشاكل البيئة التي واجهت المصانع بالمدن الجديدة تم حلها علي أيدي علماء المركز.

*** لماذا لا يصل تقييم مستوي أداء علمائنا في الجامعات ومراكز البحوث المصرية لمستوي أداء علماء أمريكا وأوروبا واليابان والدول الصناعية الكبرى؟**

د. الناظر: لا شك أن علمائنا ينحتون في الصخر ويعملون في ظروف بالغة القسوة من قلة الموارد والإمكانات. ولو توفرت لهم الإمكانيات المتاحة للعلماء بالجامعات ومراكز البحث العلمي في الخارج لأمكنهم الفوز بجوائز علمية وتقديرية علي المستوي الدولي، مثلما فعل الدكتور زويل وغيره من علماء مصر بالخارج. ولو كان الأمر بيدي، لصنعت تماثيل من ذهب للعلماء والباحثين العاملين بمراكزنا، ويجب ألا ننسى أن كل علمائنا بالخارج حصلوا علي تعليمهم الأساسي والجامعي وما بعد الجامعي بمصر، مما يؤكد سلامة القاعدة العلمية بمصر.

*** في رأيكم ما هي مقومات البحث العلمي الجاد ؟**

د. الناظر: البحث العلمي الجاد في رأيي يتطلب أربعة مقومات أو ركائز أساسية هي:

(1) الإدارة و

(2) العقول البشرية و

(3) التمويل و

(4) التسويق.

ويدون هذه الركائز الأربع، لا يمكن أن يكون هناك بحث علمي حقيقي، فتتجج الإدارة الجيدة في تدبير التمويل وتحسين سبل التعامل مع العقول البشرية، وتتجج في مواجهة المشكلات والتصدي لها بجرأة وشجاعة بعيدا عن البيروقراطية والروتين، كما أنها تستطيع أن توظف الإمكانيات البشرية والمادية وتتسق فيما بينها، كما تتجج في تسويق ناتج أبحاثها.

* ماذا يقدم المركز القومي للبحوث لشباب الباحثين لرفع مستواهم وتحقيق طموحهم العلمي؟

د. الناظر: الشباب هم عماد العمل البحثي في المركز القومي للبحوث، وقد لاحظت في السنوات الأخيرة الماضية أنهم عندما يسافرون للخارج للحصول علي الدكتوراه، فإن عددا كبيرا منهم يرفض العودة للوطن وتخسرهم مصر، في حين يواجه الجزء الآخر صعوبات كثيرة في تطبيق ما تعلموه في الخارج. ولذلك، قرر المركز القومي للبحوث البدء في تنفيذ مشروع طموح تحت مسمى الطريق إلي نوبل تعتمد فكرته علي تجميع العلماء والشبان وتقسيمهم الي مجموعات في مجالات العلوم المتقدمة، وتجهيز معامل خاصة بهم وتوفير إدارة خاصة تتيح لهم العمل في ظل مناخ يشابه تماما المناخ الذي كانوا يعملون فيه بالخارج من ناحية المعامل المجهزة والإمكانات، حتي إن الإدارة داخل المشروع تتسم بنفس أسلوب الإدارة بالمراكز البحثية في الخارج. وبالطبع سوف يتم نشر أبحاث كل هؤلاء الباحثين بالدوريات العلمية الكبرى بالخارج، كما سيتاح لهم تسجيل نتائج أبحاثهم كبراءات إختراع. ويهدف هذا المشروع الي خروج جيل من العلماء خلال السنوات العشرين القادمة مؤهل للفوز بالجوائز العلمية الكبرى مثل نوبل. وبجانب ذلك فهناك هدف مهم من وراء هذا المشروع هو استقطاب العلماء الشبان للعمل بالوطن الأم بدلا من هجرتهم للخارج.

* لماذا لا ينشر الباحثون بمراكز البحوث المصرية أبحاثهم بالخارج؟

د. الناظر: من قال ذلك، لقد تمكنا من خلال تجربتنا داخل المركز القومي للبحوث من تغيير هذه الصورة تماما، وذلك بتغيير لائحة الترقيات، حيث أصبح لزاما علي الباحث الراغب في الترقى أن يكون لديه عدد معين من الأبحاث المنشورة بالدوريات العلمية العالمية الكبرى لا يقل عن بحثين لكي يسمح له بالتقدم للترقية. ورغم قلة الإمكانيات بالمركز، فقد نجح باحثونا في مضاعفة أعداد الأبحاث المنشورة بالخارج من 200 بحث سنويا الي أكثر من 1000 بحث في العام الماضي. ومن المتوقع زيادة هذا العدد في المستقبل.

المصدر : صحيفة الأهرام المصرية

ويمكن الاطلاع على هذا المقال في الموقع:

<http://www.sciencedev.net/Docs/scientific%20research%20in%20Egypt.htm>

ملحق 8 -

توضح المقالة التالية كما جاءت بالمرجع: الوطن صحيفة من صحف المملكة العربية السعودية وموقعها على الشبكة العنكبوتية ويشمل هذه المقالة كذلك وهو:

<http://www.alwatan.com.sa/daily/2006-01-23/local/local24.htm>

بعض المعوقات التي يواجهها المعلم والمتعلم بمؤسسات التعليم بالمملكة

ومحاور المقالة تدور حول التالي:

- (1) تعقيدات إدارية وأكاديمية
- (2) نزوح طلابي للدراسة بالخارج
- (3) برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية في وادٍ وخطط التنمية ومشكلات المجتمع في وادٍ آخر
- (4) سلسلة إجراءات بيروقراطية تحول بين الباحث وبين استيعابه مادة البحث
- (5) تطوير الدراسات العليا يستوجب الاهتمام بكل التفاصيل التي تحتاجها التنمية الوطنية

الدمام: بقلم فهد العيلي

ما زالت برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية، والرسائل التي تمت مناقشتها على مدى 40 عاماً، بعيدة عن خطط التنمية في السعودية وخدمة المجتمع. ليس هذا فحسب بل ما زالت محل انتقاد كثير من الباحثين والمتابعين، بسبب الإجراءات الطويلة والاختبارات المتعددة والبيروقراطية التي تتبعها عمادات الدراسات العليا والأقسام التابعة لها، مما ساهم في زيادة هجرة الطلاب السعوديين إلى جامعات في الخارج، وتفضيلهم الدراسة على حسابهم الخاص بدلاً من الالتحاق بالجامعات السعودية.

هنا نعرض العناوين الفرعية للمقالة كالتالي: (ويمكنكم الاطلاع على كامل المقالة في الشبكة العنكبوتية)

بيروقراطية أكاديمية

جدار الرسوم

تفرغ المشرف

جهود مستهلكة

نمط تقليدي

ربط الدراسات العليا باحتياجات المجتمع

مراجعة شاملة

مشروع تطوير

مقالة عن التميز البحثي وملاحظات عن لوائح البحث العلمي الموحد

وعلاقته بتقييم أستاذ الجامعة

نذكر هنا بعض المقاطع من ورقة العمل الخاصة بسعادة الدكتور سعيد بن عبود الغامدي - نستدل منها بأهمية التركيز على بعض عناصر البحث العلمي التي تختص باستراتيجيات طويلة المدى يتخللها تقييم مستمر لأنشطة استاذ الجامعة وهي باختصار على النحو التالي:

لندوة تقييم التعليم الهندسي والتقني بالدمام مقالة بقلم د. سعيد بن عبود الغامدي (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)

http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=2821

... لم تحقق درجات مرضية من التميز أو الريادة البحثية في أي مجال من مجالات العلوم والمعارف الإنسانية وكان دورها في أغلب الأحيان مقصورا على تحقيق الحد الأدنى من أهداف التعليم العالي من خلال تزويد طلابها بأساسيات المعرفة المتخصصة فقط دون إيجاد الآليات التي يمكن من خلالها تطوير تلك الأساسيات المعرفية لارتياح مجالات بحثية جديدة. ومع التأكيد على أهمية الاستمرار في الجهود المبذولة في عملية تزويد طلاب مؤسسات التعليم العالي بأساسيات المعرفة التخصصية، إلا أن عدم تحديد الأهداف بعيدة المدى لهذا التعليم قد تكون سببا فاعلا في انعدام المنفعة المتبادلة بين التعليم الجامعي ونتائج البحوث وانعدام الحافز لارتياح مجالات بحثية جديدة، وبالتالي فإن إمكانية تحقيق التميز والريادة لمؤسسات التعليم والبحث العلمي في حقل من حقول المعرفة المتخصصة قد تكون ضئيلة جدا. إن التميز والريادة الذي تحقق لكثير من مؤسسات التعليم العالي في العالم لم يتم من خلال التميز في عملية نقل العلوم الأساسية والمعارف فقط، بل من خلال التميز أيضا في إجراء أبحاث محددة الأهداف ومتواصلة في فترات زمنية متعاقبة، ولذا ينبغي تفعيل آلية محددة لتنشيط البحث العلمي المتواصل والتميز الذي يحقق أهدافا بحثية يرجى منها تحقيق الريادة المتعارف عليها في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

... اللائحة الموحدة للبحث العلمي: انطلاقا من أهمية الدور الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات التعليم العالي في مجالات التنمية كافة قامت مؤخرا الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بإصدار اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات وبدراسة هذه اللائحة نجد أنها مكونة من تسعة أبواب شملت جميع الجوانب التي تهتم بالبحث العلمي جاءت كما يلي:-

- أهمية البحث العلمي.

- أهداف البحث العلمي.
- التنظيم الإداري للبحث العلمي.
- أنواع البحوث ومصادر تمويلها، ومكافآت القائمين عليها.
- جوائز البحث العلمي.
- النشر العلمي.
- أخلاقيات البحث العلمي.
- المجالات العلمية.
- أحكام عامة.

إن محتويات هذه اللائحة تحمل أهمية بالغة وتعد عليها آمال عريضة في تنظيم وتفعيل عملية البحث العلمي في شتى صورته، بل والدفع به إلى مجالات أرحب في مجالات البحوث الأساسية والتطبيقية على حد سواء. وحيث إن ما نحن بصددده في هذه الورقة هو محاولة استغلال مواد هذه اللائحة في تطوير صيغة جديدة لتوجيه النشاط البحثي للأستاذ الجامعي الباحث من أجل تحقيق التميز والريادة لمؤسسته في حقل تخصصه.

يتضح من هذه المواد أهمية الدور الملقى على عاتق الأستاذ الجامعي الباحث وتعدد الأدوار التي يمكنه أدائها من أجل تحقيق الأهداف العامة لسياسة البحث العلمي، إلا أن الصيغ المعمول بها في عملية تقويم ما يقوم به من أنشطة بحثية تبقى إلى حد كبير ميدانا واسعا للاجتهد حتى أصبح تكرار تبديل وتغيير هذه الصيغ أمرا مألوفا في فترات زمنية قصيرة لا يمكن الحصول منها على نتائج تدلل على فعالية أو عدم فاعلية تلك الصيغ في توجيه البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية إلى الأهداف المنشودة في فترة زمنية محددة. ونظرا لأهمية وضوح واستقرار صيغ تقويم الأداء الأكاديمي والبحثي للأستاذ الجامعي نعرض لاحقا صورتين من صيغ هذا التقويم؛ لكن قبل ذلك، وتمشيا مع أهداف هذه الورقة نقدم بعض الملحوظات حول مضامين هذه المواد.

ملحوظات حول بعض مواد اللائحة الموحدة للبحث العلمي: وردت هذه اللائحة في تسع وخمسين مادة تنظيمية، ونرى أن هذه المواد في مجملها حددت الآليات المناسبة لتفعيل مناحي كثيرة من جوانب البحوث العلمية، لكن سنقصر الحديث هنا على المواد التي لها علاقة واضحة ومباشرة بموضوع هذه الورقة. وفيما يلي بعض الملحوظات:-

- يلاحظ أن غالبية فقرات المادة رقم () تركز على تحفيز الباحثين على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة، الساعية إلى إثراء المعرفة المتخصصة، وبالتالي العمل على الارتقاء بالمستوى النوعي للدراسات العليا وتنمية أجيال جديدة من الباحثين المتميزين. وهذه أمور بطبيعة الحال قد تكون كفيلة (على المدى البعيد) بتحقيق التميز والريادة التخصصية. إلا إن احتواء فقرة خصوصا حول

تقديم المشورة العلمية وتطوير الحلول العلمية لحل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع قد تدفع بأنشطة البحث العلمي إلى آفاق قد لا تتوافق مع الهدف الأساسي لمؤسسات التعليم العالي كمراكز عليا للبحث العلمي الدقيق المتخصص، حيث قد تصبح السمة الغالبة للبحوث والدراسات الجامعية هي خدمة المجتمع في أمور يمكن معالجتها من خلال مؤسسات أخرى متخصصة لا تضطلع بالمسؤوليات نفسها التي أنيطت بمؤسسات التعليم العالي.

- كما يلاحظ أيضا عدم تحديد آلية دقيقة لجذب طلبة الدراسات العليا المتميزين الذين يمثلون العناصر الأساسية لبدء واستمرار البحوث العلمية وتحقيق الأهداف المرجوة من البحوث العلمية.

- يلاحظ أن المادة رقم () وردت موجزة بصورة لا تتناسب مع أهمية البحوث العلمية للأستاذ الجامعي الباحث، ولأسيما أن كثيرا من هذه البحوث هي بحوث أساسية، وقد تكون أفضل السبل التي تدفع بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث إلى مراكز التميز والريادة. وهذا قد يوحي بعدم أهمية بعض البحوث التي يقوم بها بعض الباحثين بصورة مستمرة ولا تقع ضمن خطة البحوث المعتمدة.

- كما يلاحظ أيضا عدم وضوح صور تقديم الخدمات اللازمة لإنجاز هذه البحوث التي يفترض أن يكون من ضمنها تعيين مساعد باحث أو أكثر للعمل مع كل أستاذ باحث نشط في تخصصه الدقيق من أجل ضمان الاستفادة من قدرات الباحثين ومساعدتهم على حد سواء.

- هناك ترابط وثيق بين عناصر المواد رقم (،) ،) ويلاحظ أنها تحفز إلى الاهتمام بالبحوث الأساسية والمبتكرة، إلا أن عدم احتواء اللائحة على توجيه بضرورة تحديد خطة بحثية يرغب في تحقيقها في فترة زمنية محددة قد يجعل من تفعيل بعض هذه المواد عرضة للاجتهاد من قبل الباحثين والمقيمين، وبالتالي فإن العملية البحثية قد لا تحقق الأهداف المرجوة منها كما ينبغي.

- يلاحظ في المادة رقم () ومن خلال سياق تحديد الإنتاج المترجم إيراد عبارة ذا جدوى علمية أو تطبيقية ملموسة وهذا أيضا قد يكون مجالا خصبا لاجتهاد المقيمين، بل إن عدم تحديد المجالات التي ينبغي أن تحظى بأولية الدعم في فترة زمنية محددة قد تؤدي إلى وأد كثير من الجهود النافعة في هذا المجال. صيغ تقويم الأستاذ الجامعي الباحث: نظرا لتعدد الأدوار التي يرجى من الأستاذ الجامعي القيام بها في عدة مجالات ومنها: التعليم الجامعي كوسيلة لنقل أساسيات العلوم إلى الأجيال الناشئة. عملية البحوث الأساسية والتطبيقية. خدمة المجتمع. تتعدد أيضا وسائل التقويم للجهود المبذولة لتحقيق هذه الأدوار. وحيث إن وسائل التقويم لا تخلو من الاجتهاد فيجب أن تخضع هذه الوسائل نفسها لعملية تقويم ودراسة دورية، تهدف إلى معرفة مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة إن كانت محددة سلفا بصورة جيدة!. ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا من خلال دراسات إحصائية مبنية على استخدام تلك الوسائل بصورة مستمرة لمدة زمنية بعيدة المدى ودون تغيير أو تبديل في المعايير المستخدمة في التقويم.

- ما يهمننا هنا هو النشاط البحثي للأستاذ الجامعي، وهل تصب نتائجها النهائية على المدى البعيد في إطار خطة بحثية محددة الأهداف تنشد التميز والريادة في حقل معرفي متخصص، أم أن هذا النشاط يخدم أهدافا محددة في المنظور القريب، وقد تقل أو تنعدم سمة التواصل بين نتائج هذا النشاط، حيث نرى أن ما نشر من أبحاث أساسية -في معظم الجامعات العربية- تغلب عليه سمة عدم التواصل الذي ينبغي أن تتميز به البحوث العلمية، وهذا بلا شك أمر يدعو إلى القلق، ويشكل عائقا أساسيا كانت محصلته الطبيعية عدم تحقيق معظم هذه الجامعات درجات مرضية من التميز والريادة التي ينبغي تحقيقها في مجالات تخصصاتها. ومع أن سمة عدم التواصل هذه قد تعزى إلى عوامل مختلفة ومتعددة، لكن يمكن القول بأن وجود أهداف واضحة ومحددة للبحوث في فترة زمنية معينة، وكذلك وجود وسائل دقيقة لتقويم النشاط البحثي للأستاذ الجامعي الباحث وهو المحرك الأساسي لكافة الجهود كفيل بضمان ذلك التواصل المطلوب. ولأهمية هذه الوسائل نقدم صيغتين لهذا الغرض:

○ إحداهما عمل بها فعلا في إحدى كليات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن انظر الشكل رقم .

○ والثانية طورت مؤخرا انظر الشكل رقم ، لكنها حسب علم الباحث مازالت تحت الدراسة والتقويم، ويتوقع اعتمادها قريبا في إطار اللائحة الجديدة المنظمة لأنشطة التدريس والبحث وخدمة المجتمع التي يتوقع أن يقوم بها الأستاذ الجامعي. ونظرا لعلاقتها المباشرة بموضوع هذه الورقة نقتصر على عرض لائحة تنظيم النشاط البحثي للأستاذ الجامعي. ونقدم فيها يلي ملحوظات حول هاتين الصيغتين.

○ أولا: ملحوظات حول الصيغة الموضحة في الشكل رقم (): لقد عمل بهذه الصيغة حسب علم الباحث في بعض أقسام كلية العلوم الهندسية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وفيما يلي بعض الملحوظات التي نرى أنها تخدم أهداف موضوع هذه الورقة. - فصلت هذه الصيغة بين تعليم مواد الدراسات العليا والإشراف على بحوث طلاب الدراسات العليا وما ينشره الأستاذ الجامعي وبين مجال البحوث ولا تحتوى على معيار ربط يؤكد أهمية الترابط بين هذه الأنشطة. ونظرا لأهمية الارتباط الوثيق بين هذه الأنشطة وتلازمها مع أهداف أنشطة البحث العلمي فينبغي ضمها في مجموعة واحدة تؤكد أهمية دفعها لحركة البحث العلمي الهادف لتحقيق أهداف بحثية محددة في إطار زمني معين. - هذه الصيغة لا تميز بين الجهود المبذولة في تعليم مواد الدراسات العليا ومواد الدراسات الجامعية، وقد ينتج عن ذلك تساهل بعض الأساتذة الجامعيين في ربط تدريس مواد الدراسات العليا بالحركة المتسارعة للبحوث العلمية أو عدم الرغبة في تعليم تلك المواد ومتابعة الجديد فيها. - هذه الصيغة لا تضع حدا لعدد طلاب الدراسات العليا (مساعدى الباحثين) الذين

يسمح للأستاذ الباحث بالإشراف عليهم خلال فترة زمنية محددة، ونظرا لأهمية هذا التحديد من أجل الدفع بالبحوث العلمية فينبغي تقنين توجيه مساعدي الباحثين من خلال تنظيم تتولى تطويره وتنفيذه إدارات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التي ترى أن دفع البحث العلمي إلى آفاق أوسع لا يتم إلا من خلال التخطيط الإداري السليم. - هذه الصيغة تغفل الجهود المبذولة في تطوير مقترحات بحثية مازالت تحت التقييم أو المراجعة. - تفتقر هذه الصيغة إلى بعض المعايير التقييمية الدقيقة والأساسية التالية: - مؤشر الأداء. - نسبة النشاط إلى كافة مجموع الأنشطة. - مقياس أولوية النشاط البحثي نسبة إلى بقية الأنشطة الأخرى. - ارتباط مجال البحث العلمي بخطة زمنية بعيدة المدى يعدها الأستاذ الباحث وتكون ضمن تخصصه الدقيق.

○ وسنرى لاحقا تعريفا لهذه المعايير وكيفية استخدامها من أجل الحصول على صيغة جديدة لتقييم كافة الأنشطة بصورة عامة والنشاط البحثي بصورة خاصة.

○ ثانيا: ملحوظات حول الصيغة الموضحة في الشكل رقم: () تقع هذه الصيغة في الإطار العام للائحة المنظمة المقترحة لتقييم النشاط العام للأستاذ الجامعي، وقد صدرت عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (الظهران) ومع علم الباحث بأن هذه الصيغة مازالت تحت الدراسة والمراجعة، وربما التعديل، إلا أن إيراد بعض الملحوظات حول محتويات هذه الصيغة يخدم أيضا أهداف موضوع هذه الورقة، ومن هذه الملحوظات ما يلي:-

○ يلاحظ أن هذه الصيغة قسمت مجموعة الأساتذة الجامعيين إلى ثلاثة أقسام:

- باحثين،
- غير باحثين، و
- مجموعة خاصة وتشمل الإداريين والأساتذة القدامى والمتفرغين علميا. -

يلاحظ أيضا تأكيد هذه الصيغة على أهمية نشر البحوث في دورات علمية عالية المستوى وهذا أمر محمود، ولكن لم تحوي هذه الصيغة في مجملها ما يؤكد أهمية استمرار وتواصل البحوث في مجالات علمية محددة وضمن سياسة عامة، تهدف إلى دفع البحث العلمي إلى التميز والريادة على المدى البعيد.

تفتقر هذه الصيغة إلى بعض المعايير العديدة الدقيقة مثل:

- مؤشرات الأداء،
- نسبة النشاط إلى كافة مجموع الأنشطة، و
- مقياس أولوية النشاط البحثي نسبة إلى بقية الأنشطة الأخرى.
- يلاحظ أيضا عدم وجود تحديد دقيق لنوعية المشاريع التي تستحق الأولوية في الدعم على غيرها،

- ولا تحتوي هذه الصيغة على ما يدل على أهمية إعداد الكتاب الجامعي المناسب بطريقتي التأليف والترجمة.
- ورد في هذه الصيغة استخدام عبارة التميز في البحث ولم تورد هذه الصيغة تعريفاً دقيقاً يدفع بالباحثين إلى الحرص على التميز الحقيقي من خلال أبحاث أساسية تبنى على نتائج سابقة وتتطلق إلى آفاق جديدة.

وصيغة مقترحة لتنشيط التميز في البحث العلمي: إن كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تطمح إلى التميز والريادة في كل علم من العلوم التي تختص فيها، إلا أن تحقيق تلك الطموحات قد يكون صعب المنال، حتى عند توفر الإمكانيات المادية اللازمة، متى ما غاب تكامل الأمور الأربعة الأساسية التالية:-

- (1) سياسة بحثية هادفة ومحددة.-
- (2) أستاذ جامعي باحث متميز.-
- (3) تنظيم دقيق لعملية دعم عملية البحث -
- (4) وسائل تقويم عددية لتقويم أهداف البحوث الجارية والمقترحة ومدى تحقيق أهدافها في فترة زمنية محددة.

ولذا ينبغي وجود التنظيم الإداري الذي يضمن وجود وتكامل هذه الأمور في كل الأوقات من أجل تحقيق الطموحات المرجوة من البحوث العلمية. إن مؤسسات التعليم العالي في عمومها تضطلع بمهام عديدة ومتنوعة يمكن إجمالها في عمليات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لكن من المتعارف عليه جيداً في الأوساط العلمية أن تحقيق التميز والريادة لا يكون من خلال التعليم فقط أو من خدمة المجتمع فقط، بل يعتبر النشاط البحثي ونتائجه الموثقة في القنوات المعروفة هي الوسائل والمعايير العالمية الأساسية لهذا الغرض. ومع تعدد مجالات البحوث وتنوع صورها، إلا أنها لا بد أن تكون إما بحثاً أساسية أو تطبيقية، ونظراً لمحدودية أهداف البحوث التطبيقية فإن البحوث الأساسية ونتائجها الموثقة تبقى أفضل وسيلة لتحقيق التميز والريادة التي يطمح إليها كل باحث، بل وكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي حتى ولو بعد فترة زمنية غير قصيرة. ولقد ذكرنا فيما سبق أن الصيغ المستخدمة لتقويم الأستاذ الجامعي يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في تنشيط جهود الباحثين في كافة المجالات من بحوث أساسية، تطبيقية، تأليف، ترجمة... إلخ متى ما وضعت في صورة محددة وموجهة لتحقيق أهداف معينة- بناء على ما يتوفر من إمكانيات وخبرات بحثية من خلال أعضاء هيئة التدريس الباحثين- شريطة أن تخضع هذه الصيغ للتقويم والدراسة اعتماداً على النتائج التي تتحقق في فترة زمنية معينة وبدون إغفال المتغيرات أو العوائق التي قد تطرأ. ولكي تكون هذه الصيغ فاعلة فلا بد أن تعتمد على معايير تقويمية عددية دقيقة تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي قد تؤثر على نشاط الباحث. ولهذا الغرض فإن دراسة الملحوظات التي قدمت حول الصيغتين التقويميتين اللتين تم تطويرهما في جامعة الملك فهد

للبيترول والمعادن يدل على ضرورة تبني وسائل جديدة ودقيقة لتنشيط البحث العلمي الأساسي في جميع التخصصات في فروع العلوم الطبيعية والتطبيقية.

ونظرا لأهمية استمرار البحوث العلمية في اتجاه معين ومحدد لفترة زمنية متواصلة- تفاديا لما قد يحصل من تنوع البحوث غير المترابطة من باحث واحد- ومن أجل تحقيق التميز والريادة في التخصصات الدقيقة لابد لأي صيغة توضع لتقويم نشاط الباحثين من أن تضع المعايير العديدة المناسبة لهذا الغرض.

ونقدم فيما يلي وصفا موجزا لصيغة عددية مقترحة لهذا الغرض، حيث تعرض الصيغة في جدولين متتاليين (جدول رقم ، جدول رقم) بحيث تستخدم نتائج الجدول الأول في إكمال الجدول الثاني. وبالنظر إلى أهداف هذه الورقة يلاحظ في الجدول (رقم) أن هذه الصيغة تهدف إلى تنشيط عملية البحث العلمي المتميز من خلال تقسيم الأنشطة البحثية للأستاذ الجامعي في ثلاث مجموعات أساسية هي:

- تدريس طلاب كلية الدراسات العليا

- الإشراف على بحوث عدد محدد منهم (البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية)

- الأوراق المقدمة في المؤتمرات العلمية وغيرها

ويلاحظ أيضا من مكونات هذه الصيغة احتواؤها على تقويم عددي لكل المقومات الأساسية للنشاط البحثي للأستاذ الجامعي، كما احتوت على وسيلة لقياس أهمية النشاط البحثي ودرجة اكتماله ومدى تواصله وارتباطه مع الأنشطة السابقة للباحث؛ لما لهذا التواصل والترابط من أهمية بالغة في تحقيق التميز والريادة لأي جماعة بحثية (برأسها باحث علمي متخصص) تعمل لتحقيق أهداف بحثية محددة في إطار زمني معين. أما الجدول (رقم) فيحتوي على ملخص كامل لتقويم جميع الأنشطة التي يتوقع أن يقوم بها الأستاذ الجامعي ومن ضمنها نشاطه البحثي، ولذا فإن إكمال الجدول (رقم) يعتمد على النتائج التي يحصل عليها من الجدول (رقم) كما يلاحظ هنا أن هذه الصيغة التقييمية تؤكد ضرورة فصل عملية تقويم النشاط البحثي للأستاذة الباحثين عن بقية الأنشطة الأخرى. ويرجى من هذا الفصل وضوح مجالات التميز والريادة في مجالات البحوث العلمية، وسهولة عملية تقويم درجة التميز من خلال دراسة تحقيق الأهداف التي يحددها الباحثون أنفسهم.

خلاصة ومقترحات

..... إن على الجهات المسؤولة عن تنظيم أنشطة البحوث العلمية ما يلي:

- وضع لائحة موحدة ومنظمة لأنشطة الباحثين كل في مجال تخصصه الدقيق على أن تحتوي هذه اللائحة على أهداف واضحة يرجى تحقيقها من خلال أنشطة الباحثين في فترة زمنية محددة.
- توفير الدعم اللازم لكل باحث وضرورة توليه رئاسة جماعة بحثية في حقل تخصصه الدقيق يكون معظم أعضائها من طلبة الدراسات العليا (باحثين مساعدين متميزين).

- والعمل على إيجاد آليات جذب للطلبة المتميزين للالتحاق في برامج الدراسات العليا من أجل تحقيق الفائدة الحقيقية من برامج الدراسات العليا.

- وبالنظر إلى المسؤوليات الرئيسية التي أنيط بمؤسسات التعليم العالي تحقيقها (التدريس، البحوث، خدمة المجتمع) يجب الاعتراف بأن النشاط البحثي المترابط والمتواصل هو العامل الأساسي الذي ينبغي أن تعقد عليه الآمال لتحقيق التميز والريادة لأي جماعة بحثية في هذه المؤسسات. من هذا المنطلق تتضح أهمية استخدام صيغة دقيقة لتقويم نشاط الأستاذ الجامعي بصورة عامة وتقويم النشاط البحثي على وجه الخصوص. ولضمان فعالية هذه الصيغة لخدمة الأهداف المتوخاة من البحث العلمي ينبغي احتواؤها على معايير دقيقة منها:

- نسبة النشاط في مجموع الأنشطة،

- مؤشر الأداء، و

- أولوية النشاط البحثي نسبة إلى بقية الأنشطة الأخرى.

- ينبغي أيضا احتواء هذه الصيغة على مؤشر معياري لقياس أهمية النشاط البحثي ودرجة اكتماله وتواصله مع البحوث السابقة للباحث، بل واستمرار اتجاه البحث، حيث إن كل هذه الأمور متطلبات أساسية لتحقيق التميز والريادة البحثية في التخصصات الدقيقة في العلوم الطبيعية والتطبيقية.

ولذا عرضت هذه الورقة صيغة مقترحة لتنشيط عملية البحوث العلمية الأساسية التي يرجى منها تحقيق التميز للجماعات البحثية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، لكن ينبغي التأكيد هنا بأن الفائدة المرجوة من اعتماد هذه الصيغة يعتمد على درجة تبني عدة أمور تنظيمية لدعم جميع مقومات عملية البحوث العلمية ومنها:-

(1) إيجاد جماعات بحثية في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي اعتمادا على التخصص الدقيق لكل باحث وخبراته السابقة،

(2) تحديد أهداف بعيدة المدى لكل جماعة بحثية والعمل على تحقيق الأهداف في إطار زمني محدد.

(3) دعم أنشطة الجماعات البحثية من خلال تسهيل إجراءات توفير المعدات اللازمة لإكمال أعمالها،

(4) إيجاد آليات جذب للباحثين المساعدين المتميزين،

(5) تأكيد أهمية استمرار البحوث التي يقوم بها الباحثون وضرورة الترابط بين هذه البحوث،

(6) تقديم الدعم المعنوي والمادي للأساتذة الباحثين من أجل تكوين الجماعات البحثية (كل في حقل تخصصه الدقيق)

(7) دعم الأستاذ الجامعي (الباحث) بعدد من الباحثين المساعدين المتميزين

- (8) تفعيل دور إدارات البحث العلمي في متابعة مقترحات الجماعات البحثية
- (9) تقويم الصيغ المستخدمة لتقويم أنشطة الأستاذ الجامعي من خلال تحليل النتائج المتحققة من أنشطة الأستاذ الجامعي الباحث، أو من أنشطة الجماعات البحثية في فترة زمنية كافية.
- (10) تنشيط حركة تأليف الكتب الدراسية وترجمتها
- (11) ضرورة إنشاء دور نشر علمية متخصصة
- (12) مع الاعتراف بأهمية النتائج التي قد تدل عليها أي صيغة تستخدم لتقويم أنشطة البحوث بناء على ما يتحقق من نتائج،

تأليف: الدكتور سعيد بن عبود الغامدي

رؤى مستقبلية حول البحث العلمي في الدراسات العليا

د/ علي بن أحمد الكاملي

قسم الفيزياء - جامعة الملك خالد - أبها

أوجه الصعوبات التي قد تواجهها الجامعات في برامج الدراسات العليا والبحث العلمي:

- (1) نقص عدد طلاب الدراسات العليا في بعض الأقسام في الكليات العلمية التجريبية مما قد يؤدي ذلك أحيانا إلى إلغاء بعض برامج الدراسات العليا وميل كثير من الطلاب لإتمام دراساتهم العليا خارج المملكة. ويرتبط هذا بعدة أسباب منها : طول برامج الدراسات العليا وعدم المرونة الكافية في الأنظمة الإدارية التي تحكم هذه البرامج . فمثلا تستغرق مرحلة الماجستير في بعض الجامعات في المملكة مدة تصل إلى حوالي أربع سنوات وربما تزيد ، وهذه المدة طويلة جدا إذا ما قورنت بالمدة التي يقضيها الطالب وهي سنتان في المتوسط في البلدان التي سبقت في هذا المجال ، ويذهب جزء كبير من هذه المدة في أمور إدارية بحتة مثل اختيار موضوع البحث وإقراره من الجهات المعنية وطول انتظار لتحديد موعد مناقشة الرسالة العلمية وغير ذلك . وقد أظهرت بعض الدراسات (5) عدم وجود خطة واضحة لدى الأقسام الأكاديمية لتحديد موضوع أطروحات طلاب الدراسات العليا.
- (2) اختلاف المعايير التي تستخدم لتقويم تحصيل طلاب الدراسات العليا تبعا لاختلاف أعضاء هيئة التدريس وهذا يسبب تفاوتاً كبيراً في طريقة التقويم ونتائج التقويم . وقد دلت الدراسة في (5) على أن لهذا العامل أثراً كبيراً في برامج الدراسات العليا ، ولذلك يجب أن تسعى الأقسام وكليات الدراسات العليا إلى توحيد آلية تقويم هذه البرامج.
- (3) عدم وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في بعض البرامج المزمع بدء الدراسة فيها وعدم وجود القيادة الباحثة أحيانا.
- (4) النقص الشديد في الخدمات البحثية المساندة المتمثلة في المراجع والكتب العلمية سواء باللغة العربية أو بلغات أخرى في الموضوعات العلمية المختلفة وقلة أو ضعف إمكانات المختبرات والمعامل وعدم مناسبتها لبرامج الدراسات العليا في بعض الأحيان ، ونتج عن ذلك نقص شديد في الدوريات العلمية المتخصصة في الموضوعات المختلفة ، وقد أظهرت بعض الدراسات العلمية (5) التي أجريت في تقويم الدراسات العليا في المملكة ضعف الخدمات البحثية المساندة في برامج الدراسات العليا.

(5) إن من أهم مشاكل البحث العلمي في الجامعات السعودية والعربية والإسلامية أن البحث العلمي ما يزال ينظر إليه في كثير من الحالات على أنه بمثابة الترف العلمي بل هو من الأمور الكمالية في وظيفة الجامعات ، وحيث إن جامعات الدول العربية والإسلامية مازالت مهتمة بالدرجة الأولى بالأمور الأساسية المتمثلة في تخريج الطلاب الجامعيين لشغل المناصب الوظيفية ، فإنها لا تولي جانب البحث العلمي العناية المطلوبة ، وينعكس ذلك سلبا في جانب الدعم المادي الذي يصرف على البحث العلمي والذي يعتبر ضئيلا جدا إذا ما قورن مع ما تنفقه الجامعات في الدول المتقدمة . فنجد مثلا أن متوسط ما يصرف على البحث العلمي في الجامعات العربية لا يتجاوز 10 % من ميزانية الجامعات بينما يصل في الجامعات الأمريكية والأوروبية واليابانية إلى 70-80 % من ميزانية الجامعات ، ويوضح الجدول والرسم البياني (8) نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير إلى الناتج القومي في دول العالم ، ونسبة ما تنفقه تلك الدول إلى الإنفاق العالمي على البحث والتطوير (7).

جدول (8) يبين نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير إلى الناتج القومي والإنفاق العالمي الكلي على برامج البحث والتطوير في دول العالم .

(المصدر : التقرير السنوي للعلوم الصادر عن منظمة اليونسكو ، 1998)

اسم الدولة	النسبة إلى الناتج القومي	النسبة إلى الإنفاق العالمي
أمريكا الشمالية (أمريكا وكندا)	2.5	37.9
أوروبا الغربية	1.8	28.0
اليابان والدول الصناعية الحديثة	2.3	18.6
دول الكمنولث	1.0	2.5
استراليا، نيوزيلاندا وجزر الباسيفيك .	1.5	1.3
الهند وآسيا الوسطى	0.6	2.2
الصين وهونغ كونغ	0.5	4.9
أوروبا الوسطى والشرقية	0.8	0.9
أمريكا اللاتينية	0.3	1.9
الدول الأفريقية	0.3	0.5
جنوب شرق آسيا	0.3	1.3
الدول العربية	0.2	0.4

تعليق أ.د. حسن البار: أما عن نسبة ما ينفق على برامج البحث والتطوير في المملكة فقد بلغ عام 1996 م 0.25% من الناتج المحلي (10) ، وهذه نسبة منخفضة مقارنة مع النسب أعلاه ومع الدول الأخرى.

(6) عدم وجود اتصالات جيدة بين الجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة في العالم أو داخل المملكة من جهة كما لا يوجد هناك قنوات اتصال قوية بين الجامعات والقطاع الخاص (ممثلا في المصانع والشركات وغيرها) والتي يمكن أن تساهم في تمويل المشاريع والبحوث العلمية من جهة أخرى. عدم وجود الحوافز المشجعة بدرجة كافية لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالمهام البحثية ولهذا أسباب عدة:

بعضها شخصي يعود إلى :

- (1) عدم تقدير أهمية الدراسات العليا والبحث العلمي لدى البعض في المساهمة في تطوير عجلة التنمية.
- (2) انخفاض رواتب الأكاديميين الجامعيين في المملكة بالمقارنة بنظرائهم في كثير من دول العالم والدول المجاورة ، ونتج عن هذا هدر كبير في عدد الأكاديميين ممثلا في تسرب أعداد منهم إلى القطاع الخاص وتغيير التخصص عند البعض الآخر والاهتمام بتحسين ظروف المعيشة على حساب الجانب البحثي ، وقد يؤدي ذلك كما حصل في بعض البلدان العربية والإسلامية إلى هجرة العقول والكفاءات الوطنية إلى الجامعات في الغرب أو الشرق .
- (3) ومن أسباب ذلك العبء التدريسي الكبير لعضو هيئة التدريس في كثير من الأقسام ونتج عن هذا أمران: الأول عدم إتقان الجانب التدريسي خاصة في الحالات التي يصل فيها العبء التدريسي حدا كبيرا ، وفي هذه الحال يصعب جدا تدريس الطلاب بالطريقة المثلى وبالتالي سوف ينعكس ذلك سلبا على الطلاب في المرحلة الجامعية والدراسات العليا وعلى عطائهم المستقبلي سواء في مجال التدريس أو البحث العلمي أو الوظيفي ، والأمر الثاني هو عدم توفر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس للقيام بدوره في العمل البحثي ، إضافة إلى ما قد يوكل إليه من مهام أخرى.
- (4) ومن الأسباب كذلك عدم توفر المرونة الكافية في النواحي الإدارية ، إذ تغلب الرتابة الإدارية البطيئة على كثير من الأمور الإدارية بما في ذلك تلك المرتبطة بنواحي البحث العلمي وتنظيم عقد المؤتمرات والندوات العلمية.
- (5) عدم وجود التعاون المحلي الكافي بين الباحثين في الموضوع الواحد في الجامعات المختلفة في المملكة ، إذ ربما يفضل البعض الاتصال بالباحثين في مراكز الأبحاث العالمية أكثر

من الاتصال الداخلي ، وهذا له أبلغ الأثر في تفتيت جهود الباحثين وتشتيتها وعدم وجود تعاون مثمر بين الباحثين داخل المملكة ، وقد أظهرت بعض الدراسات (8) أن نسبة التعاون المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي لا يصل 2.0 % من تعاونهم على النطاق العالمي . وهذا يعني أن أكثر من 98% من الأبحاث في دول مجلس التعاون الخليجي التي تشكل أبحاث الجامعات السعودية أكثر من 61 % منها تتم في أوروبا وأمريكا ودول العالم الأخرى.

مقترحات وتوصيات

البحث العلمي عملية تعاونية تشاورية تركز على الجهد الجماعي المنظم غير الارتجالي ، ولذا لا بد للمهتمين بجوانب البحث العلمي من تنظيم لقاءات دورية ، مثل هذه الندوة ومثيلاتها ، تناقش فيها المشاكل والعقبات التي تعوق تقدم البحث العلمي ، ونعرض هنا بعض المقترحات حول تطوير البحث العلمي وتفعيل دور الدراسات العليا ومنها:

- (1) مراجعة برامج الدراسات الجامعية والعليا سواء من حيث المحتوى التدريسي أو من حيث طرق التدريس أو من حيث طول المدة في برامج الدراسات العليا ، ويقترح لتنفيذ ذلك الغرض الدعوة إلى تشكيل لجان وهيئات جامعية وعليا وعلى مستوى جميع جامعات المملكة تكون مهمتها متابعة وتقييم برامج الدراسات الجامعية وكذا الدراسات العليا لمعرفة مدى ارتباط برامج هاتين المرحلتين ومعرفة مدى تطابق برامج هذه الجامعات مع المعايير الدولية أو المعايير التي تضعها تلك الهيئات وتقديم تقارير يمكن أن تكون علنية عن هذه البرامج في الجامعات ومحاولة تطوير هذه البرامج ، ثم اقتراح برامج لتوزيع ميزانية الجامعات على أساس أداء هذه الجامعات في الدراسات الجامعية والعليا وبما يتناسب مع جهود هذه الجامعات التدريسية والبحثية إذكاءً لروح المنافسة بين الجامعات.
- (2) التأكيد على دور الإشراف الجيد والفعال على مستوى الدراسات الجامعية والعليا في صقل مواهب الطلاب وتوجيههم بالاتجاه الصحيح الذي يمكن أن يسهموا فيه بأبحاثهم والتأكيد كذلك على دور الإشراف في إنهاء طلاب الدراسات العليا في الوقت المحدد لهم.
- (3) توحيد المعايير المستخدمة لتقويم تحصيل طلاب الدراسات العليا والعمل على إيجاد سياسة واضحة لدى الأقسام الأكاديمية لتحديد موضوعات أطروحات طلاب الدراسات العليا بحيث يمكن تفادي الوقت الطويل الذي يقضيه الدارس في تحديد موضوع الأطروحة.
- (4) توفير الجو العلمي المناسب الذي يستطيع فيه طالب الدراسات العليا وعضو هيئة التدريس التركيز على جوانب البحث والنتاج العلمي ، وذلك من حيث الناحية المادية وتهيئة الترتيبات البحثية اللازمة والخدمات البحثية المساندة ، وتخفيض العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس إلى حد

يستطيع معه التوفيق بين الجانب التدريسي والبحثي . ومع أن اللائحة الموحدة للجامعات قد نصت على العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس إلا أنه من الناحية العملية فإن العبء التدريسي قد يتجاوز ذلك كثيرا.

(5) ترسيخ أهمية البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية سواء من صانعي القرار المالي والسياسي أو من المجتمع ، وزيادة ميزانيات البحث العلمي في الجامعات السعودية . ويكون هذا بعقد ندوات ولقاءات تعرض فيها نتائج البحث العلمي وتقريبه لأصحاب القطاع الخاص والمجتمع وتسويقه بصورة جيدة ، وقد لا تتحقق لنتائج البحث العلمي تطبيقات عاجلة وسريعة ولذا لا بد من الصبر وتوضيح أن النتائج قد تتحقق في السنوات القادمة وليس في عام محدد، وقد مرت جميع الدول المتقدمة بهذه المراحل المتأنيئة.

(6) الاهتمام بالبحث العلمي منذ مرحلة مبكرة في حياة الطالب الدراسية ابتداء من مرحلة البكالوريوس ، ونقترح في هذا الجانب أمرين الأول : أن يتم تنظيم مؤتمر سنوي لطلاب المرحلة الجامعية يأخذ الصيغة الرسمية لمعنى كلمة مؤتمر علمي يناقش فيه نخبة متميزة من طلاب الجامعات وتحت إشراف لجنة من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المعنية بحوثهم التي أنجزوها في مشاريع التخرج ويقدم كل طالب ، بإشراف عضو هيئة تدريس، ورقة بحثية علمية يلقاها الطالب في المؤتمر وتخرج ضمن كتيب ذلك المؤتمر وتوضع جوائز سخية للطلاب المتفوقين . والثاني : أن تحت الأقسام الأكاديمية الطلاب الذين أنهوا مرحلة الماجستير وبعد تسجيلهم لمرحلة الدكتوراه، بل قد يكون أحد المتطلبات ، المشاركة ولو حضورياً في مؤتمرات أو ورش عمل أو مدارس صيفية علمية عالمية .

(7) التركيز على ضرورة وجود تعاون محلي بين الباحثين في المجال الواحد من داخل المملكة، و إتاحة الفرصة للباحثين للتعرف على الباحثين الآخرين في الجامعات والأقسام الأخرى من خلال عقد اللقاءات الدورية وعقد الندوات العلمية بهدف التواصل العلمي ومد جسور التواصل البحثي وتكوين مجموعات بحثية قوية يسهل من خلالها مناقشة الأمور البحثية وتطوير البحث العلمي والتنسيق لعقد ندوات منتظمة وبشكل دوري في أماكن مختلفة من المملكة في جامعات مختلفة ، والتنسيق بين الباحثين لإلقاء ونشر أبحاثهم العلمية في ندوات تعقد ضمن هذه اللقاءات ، يتم من خلالها تبادل الأفكار والآراء العلمية وإثراء البحث العلمي وتعزيز جانب التعاون المحلي بين الباحثين.

(8) تفعيل دور الجمعيات العلمية الأكاديمية في الموضوعات المشتركة في المملكة و الدعوة إلى عقد ورش عمل متخصصة يشارك فيها علماء وباحثون متخصصون من داخل المملكة وخارجها للوقوف على مستجدات البحث العلمي والاستفادة من أفكار وخبرات الآخرين الذين سبقوا في هذا المجال وإتاحة الفرصة لطلاب الدراسات العليا للتعرف على التوجهات البحثية التخصصية وعلى الباحثين

في مجال التخصص وعلى توسيع مداركهم البحثية التي ستساعدهم في اختيار موضوعات أطروحاتهم وفي العملية البحثية.

(9) يجب عدم ربط النتائج العلمي ودعم البحوث بالجانب التطبيقي المحلي فقط ، بل يجب التركيز على التميز البحثي سواء في الجانب النظري أو التطبيقي مع إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية والصناعية المتصلة باحتياجات المجتمع، مما تجدر الإشارة إليه أن حصر البحث العلمي في الجوانب التطبيقية فقط يؤدي إلى أن تصبح الجامعات مجرد مؤسسات تابعة للقطاع الخاص تركز في أبحاثها فقط على الجوانب التطبيقية . وقد يؤدي هذه الأمر إلى تعطيل جزء هام من مهمة البحث العلمي وهو تطوير الأفكار العلمية ، وإذا لم يتم هذا على المستوى الجامعي فلن يمكن تطويرها في مكان آخر . وعلى هذا فيجب التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي.

(10) السعي لإيجاد مراكز ومؤسسات بحثية كبرى مثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية تجمع الباحثين من مختلف جامعات المملكة وخارجها وتنظيم لقاءات علمية عالمية وتنظيم برامج دراسات عليا في هذه المراكز على غرار المراكز البحثية العالمية ، وقد سبق إلى مثل هذا الاقتراح بعض الباحثين (11) و(12) ، وذلك لما لهذه المراكز من دور كبير في توحيد الجهود ورعاية الموهوبين من الدارسين والباحثين الناشئين.

(11) محاولة التخلص من الرتابة الإدارية وتوفير المرونة الإدارية الكافية لتحسين البحث العلمي والبعث عن المركزية المفرطة عند إدارة البحث العلمي وتسهيل العمليات الإدارية المتعلقة بنشر الأبحاث العلمية داخل المملكة وتقليص مدة اتخاذ قرار بشأن نشر أو عدم نشر البحوث ومحاولة التسريع في عملية النشر بعد استيفاء الشروط النظامية للنشر.

الخلاصة

ناقشت هذه الورقة الوضع الحالي للبحث العلمي في برامج الدراسات العليا وخلصت إلى مجموعة من التوصيات والتي من أهمها تعزيز التعاون المحلي وإيجاد مراكز علمية بحثية كبرى ترعى الباحثين ، والدعوة لتشكيل هيئة عليا لمتابعة برامج الدراسات والبحث العلمي في الجامعات.

المراجع :

22- الخضير ، خضير سعود ، "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز" مكتبة العبيكان -الرياض 1419 هـ .

- 23- السدراني ، صالح وآخرون " ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - الرياض 1421 هـ .
- 24- التركستاني ، حبيب الله " ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - الرياض 1421 هـ .
- 25- الحمودي ، خالد و المعتاز ، إبراهيم " ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - الرياض 1421 هـ .
- 26- العتيبي ، خالد عبد الله ، " تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية " المطابع الوطنية الحديثة - 1420هـ.
- 27- الكيلاني ، هيثم ، كتاب المعرفة 2 ، وزارة المعارف 1418 هـ، الرياض.
- 28- التقرير السنوي للعلوم الصادر عن منظمة اليونسكو ، 1998 م.
- 29- زحلان ، أنطوان " العرب والعولمة " مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت 1998 م.
- 30- العبد القادر ، أحمد ، وآخرون " ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - الرياض 1421 هـ.
- 31- العبد العالي ، عبد الرحمن " ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - الرياض 1421 هـ.
- 32- طه ، محجوب ، كتاب المعرفة 5 ، وزارة المعارف 1419 هـ ، الرياض.
- 33- زويل ، أحمد ، مجلة التقدم العلمي العدد 31 ، 1420 هـ ، الكويت.

الدورة التدريبية حول مناهج وأساليب البحث العلمي

البحث العلمي

(ماهيته وخصائصه، طرقه ومراحل إعداده و مصادره)

البحث العلمي أو البحث بالطريقة العلمية هو سلوك إنساني منظم يهدف استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لموقف أو ظاهرة وفهم أسبابها وآليات معالجتها أو إيجاد حل ناجح لمشكلة محددة أو سلوكية اجتماعية تهم الفرد والمجتمع. أو اختبار مدى نجاح تقنيات جديدة لتطوير الإنتاج إدخال الزراعة بدون تربة أنظم جديدة في إنتاج الخضار واختبار نجاح أنواع و أصناف جديدة محددة لهذه الزراعة.

وهنا نعرض فقط العناوين الفرعية للمقالة كالتالي: ويمكن الاطلاع على كامل المقالة من الشبكة العنكبوتية

أولاً - ماهية البحث العلمي:

١. المدخلات

٢. العملية:

٣. المخرجات

٤. الضوابط التقييمية

ولضمان نجاح نظام البحث العلمي بعناصره الأربعة نعود للباحث بتكوينه

ومبادئه وأخلاقياته وإمكانياته. يجب أن يتميز الباحث بالكفايات التالية

١ - آفايات الباحث العلمية

٢ - آفايات الباحث المنطقية

٣- آفايات الباحث التخطيطية

٤ - آفايات الباحث الإجرائية

٥- آفايات الباحث الفنية والتقييمية

وآي يحقق البحث العلمي أهدافه يجب أن يتحلى الباحث بما يلي

أخلاقيات الباحث وأيديولوجيته التي تحكم أعماله وتوجهها.

خبرة عالية تمكن الباحث من تخطيط البحث وتنفيذه وتقييم نتائجه.

تخليه عن الأنانية والرغبات الشخصية.

شجاعة شخصية في سبيل الوصول إلى النتائج المطلوبة والقدرة على تحمل مسؤولية هذه النتائج مع عدم التردد أو التأخر في إعلانها.

دور البحث العلمي في تقدم الفرد والأسرة والمجتمع

ثانياً - خصائص البحث العلمي

ثالثاً - طرق ومناهج عامة للبحث العلمي

رابعاً - مراحل عامة للبحث العلمي

خامساً - عوامل مؤثرة على صلاحية البحث العلمي

سادساً - إدارة البحث العلمي

سابعاً - أخطاء أثناء المراحل المختلفة للبحث العلمي

١. عند تخطيط البحث

٢. أخطاء مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة

٣. أخطاء منهجية البحث

٤. أخطاء جمع البيانات

٥. أخطاء التحليل الإحصائي

٦. أخطاء تقرير البحث

٧. أخطاء تقييم البحث

ثامناً - منهجية البحث العلمي الزراعي

١. اختيار الموضوع

٢. عرض البحث أو المشروع البحثي قبل تنفيذه

٣. مواد وطرائق البحث

٤. خطة العمل التنفيذية

٥. تنفيذ التجارب وجمع المعلومات

٦. آتابة البحث و تنقيحه و نشره

٧ - مسؤولية الباحث والهيئة أو المرآز البحثي

مصادر المعلومات

بعض المراجع

ملحق 12 -

المرجع:

(1) http://dentarab.com/site/index.php?page=show_det&id=87&select_page=24

(2) <http://www.al-mishkat.com/Articles/a3.htm>

وهنا نعرض فقط العناوين الفرعية للمقالة كالتالي: ويمكن الاطلاع على كامل المقالة من الشبكة العنكبوتية

أنواع أهداف البحث العلمي

تقسم أهداف البحث عموماً إلى أهداف عامة وأهداف محددة وأهداف خاصة.

(1) الأهداف العامة

(2) الأهداف المحددة

(3) لأهداف الخاصة: أنواع الأهداف الخاصة:

- أهداف تقديرية (وصفية)

- أهداف ارتباطية (سببية)

- أهداف تقييمية

ومن بعض الأهداف التي تضعها هذه المراكز أو المجمعات العلمية (المجموعات العلمية)

مبادئ البحث العلمي

(1) الحقيقة

(2) الحرية

(3) المسؤولية

(4) الاستقامة والنزاهة

(5) إتقان وبراعم العمل

(6) التعاون

خصائص البحث العلمي

(1) الموضوعية

(2) استخدام الطريقة الصحيحة والهادفة.

(3) الإعتماد على القواعد العلمية

(4) الانفتاح الفكري

(5) الابتعاد عن إصدار الأحكام النهائية

خطوات البحث العلمي

الموجهات التي يتم على أساسها اختيار المشكلة البحثية:

- (1) الملائمة
 - (2) تجنب تكرار البحث
 - (3) الجدوى وإمكانية التنفيذ
 - (4) القبول السياسي
 - (5) القبول الأخلاقي وعدم التعارض مع قيم المجتمع
 - (6) الحاجة الملحة للمعلومات وإمكانية تطبيق النتائج المحتملة والتوصيات قبل البدء بعمل الرسالة يجب أن توفر الشروط التالية
- الموجهات التي يتم على أساسها اختيار المشكلة البحثية:
وتتألف المؤتمرات من:

أنواع من المناهج

المنهج الأول - المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي (الوصفي)

المنهج الثاني - المنهج الاستقرائي

المنهج الثالث - المنهج الاستردادي (التاريخي)

فإذا أردنا تصنيف مناهج البحث استناداً إلى أسلوب الإجراء، وأهم الوسائل التي يستخدمها الباحث، نجد أن هناك:

المنهج التجريبي: وهو الذي يعتمد على إجراء التجارب تحت شروط معينة.

منهج المسح: الذي يعتمد على جمع البيانات ميدانياً، بوسائل متعددة، ويتضمن الدراسة الكشفية والوصفية والتحليلية.

منهج دراسة الحالة: وينصب على دراسة وحدة معينة، فرداً كان أو وحدة اجتماعية، ويرتبط باختبارات ومقاييس خاصة.

المنهج التاريخي: ويعتمد على الوثائق والمخلفات الحضارية المختلفة. (22)

والجدير بالذكر أن المنهج التاريخي يُعد أبسط المناهج استعمالاً كطريقة بحث إن لم يكن أساسها، وفي نفس الوقت أهمها من حيث التطبيق. (23)

البحث العلمي:

نشر البحث العلمي ومعايير

ملحق 13 -

لوائح البحث العلمي الموحدة

مادة (1)

التعريفات: تعني التعبيرات الواردة في هذه اللائحة المعاني الموضحة أدناه:-

- **البحث العلمي:** هو الإنجاز الذي يعتمد على الأسس العلمية المتعارف عليها، ويتم نتيجة جهود فردية أو جهود مشتركة أو الأمرين معاً.
- **الباحث الرئيس:** هو عضو هيئة التدريس، أو من في حكمه، الذي يمثل المجموعة المشاركة في البحث ويتولى الإشراف وإدارة المجموعة.
- **الباحث المشارك:** هو عضو هيئة التدريس أو من في حكمه، الذي يشترك مع مجموعة من الباحثين لإنجاز دراسة موضوع ما.
- **المحكم الفاحص:** هو عضو هيئة التدريس أو الخبير الذي يكلف بفحص ودراسة إنتاج علمي.
- **المراجع:** هو عضو هيئة التدريس أو من في حكمه أو الخبير الذي يكلف بمراجعة إنتاج علمي.
- **المستشار:** هو عضو هيئة التدريس أو من في حكمه أو الخبير الذي يكلفه مركز البحوث المختص بتقديم خدمات أو دراسات استشارية.

مادة (2)

تهدف البحوث التي تجرى في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي:

- إبراز المنهج الإسلامي ومنجزاته في تاريخ الحضارة والعلوم الإنسانية.
- جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين.
- تقديم المشورة العلمية، وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها جهات حكومية أو أهلية.
- نقل وتوطين التقنية الحديثة والمشاركة في تطويرها وتطويرها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية.
- ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار والإفادة من الدراسات السابقة.
- تنمية جيل من الباحثين السعوديين المتميزين وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع وذلك عن طريق اشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدين والمحاضرين ومساعدتي الباحثين في تنفيذ البحوث العلمية.
- الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا.

مادة (3)

يحفز الباحثون من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة التي تسهم في إثراء المعرفة المتخصصة وتخدم المجتمع، وتوفير سبل إنجازها، وإفادة منها وللجامعات في سبيل ذلك؟

- نشر نتائج البحث العلمي في أوعية النشر المحلية والدولية، وتوفير وسائل التوثيق العلمي لتسهيل مهمات الباحثين.
- التعاون مع الهيئات، والمؤسسات العلمية، والبحثية داخل المملكة وخارجها عن طريق إجراء البحوث وتبادل المعارف والخبرات.
- إيجاد سبل وقنوات لتشجيع الأفراد والمؤسسات على دعم وتمويل المشاريع البحثية بما يعزز دور الجامعة.
- توفير وسائل الاتصال الحديثة وأحدث الإصدارات العلمية من دوريات، وكتب وغيرها

مادة (4)

تتشأ في كل جامعة عمادة باسم " عمادة البحث العلمي " تتبع وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، ويعين عميدها ووكيلها وفق ما تقضي به المادة (39) والمادة (40) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

مادة (5)

يكون لعمادة البحث العلمي مجلس باسم " مجلس عمادة البحث العلمي " يتكون من:

- عميد البحث العلمي رئيساً
- عميد الدراسات العليا عضواً
- وكيل (أو وكلاء) عمادة البحث العلمي أعضاء ويقوم أحدهم بأمانة المجلس
- عدد من مديري مراكز البحوث لا يزيد عددهم عن خمسة يختارهم مجلس الجامعة بناء على توصية مدير الجامعة أعضاء
- عدد من الأساتذة المتميزين في مجال البحوث العلمية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لا يزيد عددهم عن سبعة يعينهم مجلس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على توصية مدير الجامعة. ويعقد المجلس، وتتخذ قراراته، وتعتمد وفق ما تقضي به المادة (35) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات.

مادة (6)

فيما لا يتعارض مع مهمات المجلس العلمي ومجالس الكليات ومجالس الأقسام، يختص مجلس عمادة البحث العلمي بما يلي:

- اقتراح خطة البحوث السنوية للجامعة وإعداد مشروع الميزانية اللازمة لها تمهيداً لعرضها على المجلس العلمي.
- اقتراح اللوائح والقواعد والإجراءات المنظمة لحركة البحث العلمي في الجامعة.
- الموافقة على مشروعات البحوث والدراسات ومتابعة تنفيذها وتحكيمها والصرف عليها وفق القواعد المنظمة لذلك.
- اقتراح وسائل تنظيم الصلة مع مراكز البحوث المختلفة خارج الجامعة والتعاون معها.
- تنسيق العمل بين مراكز البحوث في الجامعة، والعمل على إلغاء الإزدواجية في أبحاثها، وتشجيع الأبحاث المشتركة بين الأقسام والكليات لرفع كفاءة وفاعلية استخدام المواد المتاحة.
- التوصية بالموافقة على نشر البحوث التي يرى نشرها بعد تحكيمها وفق قواعد التحكيم والنشر بالجامعة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الباحثين وحثهم على إجراء البحوث العلمية المبتكرة، وتهيئة الوسائل والإمكانات البحثية لهم، وخاصة المتفرغين منهم تفرغاً علمياً، وتمكينهم من إنهاء أبحاثهم في جو علمي ملائم.
- تنظيم عملية الاتصال بمراكز البحوث خارج الجامعة، المحلية والأجنبية، وتنمية التعاون معها للاستفادة من كل ما هو حديث.
- إنشاء قاعدة معلومات للأبحاث الجارية والمنتهية في الجامعة، وتبادل المعلومات البحثية مع الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- دراسة التقرير السنوي والحساب الختامي لنشاط البحث العلمي في الجامعة تمهيداً لرفعه لوكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.
- الإشراف والمتابعة للبحوث الممولة من قطاعات أخرى خارج الجامعة التي تقع ضمن اختصاصه.
- تشكيل اللجان المتخصصة من بين أعضائه أو من غيرهم حسب الحاجة.
- دراسة ما يحال إليه من مدير الجامعة أو وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

مادة (7)

يكون عميد البحث العلمي مسؤولاً عن إدارة الشؤون المالية، والإدارية، والفنية المرتبطة بالبحث العلمي في الجامعة وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها، وله على وجه الخصوص المهمات الآتية:

- الإشراف على إعداد خطة البحوث السنوية للجامعة والميزانية اللازمة لها تمهيداً لعرضها على مجلس العمادة.

- الصرف من ميزانية البحوث المقررة في حدود الصلاحيات المالية المفوضة له.
- الإشراف الفني، والإداري على مختلف نشاطات العمادة، ووضع الخطط، وبرامج العمل، ومتابعة تنفيذها.
- الإشراف على أعمال مراكز البحوث المرتبطة بعمادة البحث العلمي، ومتابعة نشاطاتها، وتقييم أدائها.
- التعاون والتنسيق مع مؤسسات ومعاهد، ومراكز البحوث المحلية داخل الجامعة، وخارجها، والاتصال بمؤسسات البحوث، ومراكز البحوث الأجنبية وتسخير ما يمكن الاستفادة منه لتحديث وتطوير حركة وتقنية البحث العلمي في الجامعة.
- التنسيق مع عمادة الدراسات العليا في كل ما له علاقة بإنجاز بحوث طلاب الدراسات العليا، والعمل على توفير الإمكانيات والوسائل البحثية لإنهاء بحوثهم، أو رسائلهم العلمية.
- المتابعة الدائمة، والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة للاتفاق على البحوث الممولة من ميزانية الجامعة أو من قطاعات خارج الجامعة.
- التوصية بالتعاقد مع الباحثين، والموظفين، والفنيين لفترات محددة على ميزانية مشروعات البحوث التي تشرف عليها العمادة.
- تقويم أداء العاملين بالعمادة ورفع التقارير عنهم إلى إدارة الجامعة.
- إعداد مشروع ميزانية العمادة، والتقارير السنوي تمهيداً لعرضه على مجلس العمادة.

مادة (8)

يتولى إدارة كل مركز من مراكز البحوث التابعة للعمادة:

- مجلس المركز.
- مدير المركز. كل في حدود اختصاصاته.

مادة (9)

يشكل مجلس المركز على النحو الآتي:

- مدير المركز، وله رئاسة المجلس، ويعين من أعضاء هيئة التدريس السعوديين بقرار من مدير الجامعة بناء على ترشيح عميد البحث العلمي وتأيد وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويعامل مالياً معاملة رئيس القسم.
- عدد من أعضاء هيئة التدريس المتميزين في البحث العلمي لا يزيد عن خمسة يعينهم مدير الجامعة بناء على ترشيح عميد البحث العلمي وتأيد وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي لمدة سنتين

مادة (10)

يتولى مجلس المركز النظر في جميع الأمور المتعلقة به وله على الأخص :

- اقتراح خطة البحوث السنوية، وإعداد مشروع الميزانية اللازمة لها.
- دراسة مشروعات بحوث أعضاء هيئة التدريس، ومن في حكمهم ومتابعة تنفيذها.
- دراسة مشروعات البحوث، والدراسات التي تطلب من جهات خارج الجامعة واختيار الباحثين، ومتابعة تنفيذها، واقتراح مكافآت القائمين بها وفق القواعد المنظمة لذلك.
- التوصية بالصرف من ميزانية البحوث المقررة في حدود الصلاحيات المنظمة لذلك.
- دراسة التقرير السنوي، والحساب الختامي، ومشروع الميزانية للمركز ورفعها للجهة المختصة.
- دراسة ما يحال إليه من مجلس عمادة البحث العلمي.

مادة (11)

يختص مدير مركز البحوث بما يأتي:

- الإشراف، ومتابعة سير الأعمال البحثية لأعضاء هيئة التدريس، ومن في حكمهم، ومساعدتي الباحثين، بما في ذلك الإشراف المباشر على الهيئة الإدارية والفنية بالمركز.
- الاتصال بالأقسام العلمية، وحفز أعضاء هيئة التدريس على البحث، والتنسيق بين مشروعات أبحاثهم، وتوفير الوسائل وإمكانات المساعدة على إعدادها، ونشرها بأقصى كفاءة ممكنة.
- الاتصال، والتنسيق مع مراكز البحث الأخرى داخل الجامعة، وخارجها في كل ما له علاقة بطبيعة البحوث التي تعد تحت إشراف المركز أو التي ستعد لحساب جهات خارج الجامعة.
- إعداد مشروع الميزانية السنوية لفعاليات المركز، تمهيداً لعرضه على مجلس المركز، ومن ثم رفعه إلى الجهة المختصة بالجامعة.
- إعداد التقرير السنوي عن نشاط المركز ورفعها للجهة المختصة.

مادة (12)

يتم الاتفاق على البحوث التي تمويلها الجامعة من ميزانيتها سواء بمبادرة من الباحث، أو الجهات العلمية المختصة وفق الخطة المعتمدة، والإجراءات المنظمة لذلك من المجلس العلمي في حدود المبالغ التالية حداً أقصى:

- تصرف مكافأة قدرها ألف ومائتا ريال (1200) شهرياً للباحث الرئيس من حملة الدكتوراه، وألف ريال (1000) شهرياً لكل واحد من المشاركين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم من حملة الدكتوراه خلال المدة الأساسية المحددة في خطة البحث.

- تصرف لمساعد الباحث من حملة (الماجستير) مكافأة قدرها (30) ثلاثون ريالاً عن الساعة الواحدة بما لا يتجاوز (800) ثمانمائة ريال شهرياً وذلك خلال المدة الأساسية المحددة في خطة البحث وبما لا يزيد عن ثلاثة مساعدين.
- تصرف لمساعد الباحث من حملة الشهادة الجامعية مكافأة قدرها (25) خمسة وعشرون ريالاً عن الساعة الواحدة بما لا يتجاوز (600) ستمائة ريال شهرياً وذلك خلال المدة الأساسية المحددة في خطة البحث.
- تصرف لمساعد الباحث من طلاب المرحلة الجامعية أو الفنيين، أو المهنيين مكافأة قدرها (20) عشرون ريالاً عن الساعة الواحدة بما لا يتجاوز (400) أربعمائة ريال شهرياً وذلك خلال المدة الأساسية المحددة في خطة البحث.
- يصرف للمستشار من داخل المدينة مكافأة قدرها (500) خمسمائة ريال عن كل يوم استشارة على ألا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه في العام الواحد عن (7000) سبعة آلاف ريال.
- يصرف للمستشار من خارج المدينة مكافأة قدرها (1000) ألف ريال عن كل يوم استشارة شاملة للإقامة والإعاشة على ألا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه في العام الواحد عن (14000) أربعة عشر ألف ريال وتصرف له تذكرة سفر (ذهاباً وإياباً).
- يصرف للمستشار من خارج المملكة مكافأة قدرها (2000) ألف ريال عن كل يوم استشارة شاملة للإقامة والإعاشة على ألا يتجاوز مجموع ما يصرف له في العام الواحد عن (20000) عشرين ألف ريال وتصرف له تذكرة سفر (ذهاباً وإياباً).
- لا يجوز صرف المكافآت المشار إليها إذا كان الباحث مفرغاً للعمل في البحث العلمي.

مادة (13)

لمدير الجامعة تكليف بعض أعضاء هيئة التدريس السعوديين باعداد بحوث، أو دراسات لأغراض خاصة لا تدخل ضمن برامج النشر في الجامعة على ألا تتجاوز مكافأة الباحث الواحد مبلغ (10000) عشرة آلاف ريال لكل بحث ويرفع بذلك تقريراً لرئيس مجلس الجامعة في نهاية كل عام دراسي.

مادة (14)

يجوز تقديم الخدمات اللازمة للبحوث والدراسات التي ينجزها الباحث بمبادرة منه لأغراض النشر أو الترقية ولم تدرج ضمن خطة البحوث المعتمدة.

مادة (15)

البحوث المدعمة مالياً من مؤسسات بحثية حكومية، أو غيرها يتم تنفيذها طبقاً للوائح الصادرة من هذه المؤسسات، على أن يضع المجلس العلمي بناء على توصية عمادة البحث العلمي القواعد المنظمة للتنفيذ.

مادة (16)

مع مراعاة ما ورد في اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، يضع مجلس الجامعة بناء على اقتراح المجلس العلمي القواعد، والإجراءات المنظمة للبحوث التي يقوم بها عضو هيئة التدريس أثناء إجازة تفرغه العلمي.

مادة (17)

يجوز منح، جوائز ومكافآت تشجيعية سنوياً للباحثين المتميزين، ويحدد مجلس الجامعة بناء على توصية المجلس العلمي عدد هذه الجوائز والمكافآت ومعايير الاختيار وطريقته.

مادة (18)

يجوز منح جوائز تشجيعية للبحوث المتميزة سنوياً، ويحدد مجلس الجامعة بناء على توصية المجلس العلمي عدد الجوائز، ومعايير الاختيار وذلك وفق ما يأتي:

- أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار وألا يكون قد مضى على نشره أكثر من عامين.
- أن يكون البحث قد أنجز في الجامعة وخضع لنظام التحكيم المعمول به فيها.
- ألا يكون قد سبق الحصول به على جائزة أخرى.
- ألا يكون البحث مستلماً من رسائل الماجستير أو الدكتوراه.

مادة (19)

تتكون كل جائزة من شهادة تقدير ومكافأة مالية لا تزيد عن عشرين ألف ريال يحددها مجلس الجامعة بناء على توصية المجلس العلمي، ويجوز أن يشترك في الجائزة أكثر من باحث، وفي هذه الحالة توزع المكافأة بينهم بالتساوي.

مادة (20)

يضع المجلس العلمي القواعد المنظمة لآلية الترشيح والتقدم لنيل تلك الجوائز والمكافآت التي تقدمها الجامعة أو تلك التي تعلن عنها هيئات أو مؤسسات علمية أخرى.

مادة (21)

يشتمل الانتاج المقدم للنشر في الجامعة على ما يأتي:

- الرسائل العلمية.
- البحوث العلمية.

- الكتب الدراسية المنهجية.
- المؤلفات، والمراجع المكتبية.
- المترجمات من المراجع، والكتب الدراسية. أو غيرها
- التحقيقات.
- الموسوعات العلمية، والمعاجم.
- ما يراه المجلس العلمي مناسباً للنشر، ومتسقاً مع أهداف الجامعة.

مادة (22)

يجوز بعد موافقة المجلس العلمي نشر بعض رسائل الماجستير، والدكتوراه التي يكون في نشرها فائدة علمية عامة، أو ترتبط بأهداف التنمية في المملكة.

مادة (23)

إذا كانت الرسالة مكتوبة بلغة أجنبية ورأى المجلس العلمي أهمية نشرها باللغة العربية يقرر المجلس مكافأة مالية مقابل ترجمتها.

مادة (24)

يجوز لغرض النشر النظر في نشر الرسائل التي أجازتها جامعات أخرى داخل المملكة أو خارجها إذا كانت تخدم أهداف الجامعة.

مادة (25)

تصرف لصاحب الرسالة مكافأة قدرها (8000) ثمانية آلاف ريال مقابل نشر رسالة الماجستير، ومكافأة قدرها (15000) خمسة عشر ألف ريال مقابل نشر رسالة الدكتوراه.

مادة (26)

ينظر المجلس العلمي في ما يقدم له من إنتاج للنشر باسم الجامعة بحثاً، أو تأليفاً، أو ترجمة، أو تحقيقاً، على أن يكون منسقاً مع أهداف الجامعة ومتسماً بالأصالة.

مادة (27)

يضع المجلس العلمي القواعد والضوابط التفصيلية الخاصة بنشر أي من عناصر الانتاج العلمي الواردة في المادة (21) من هذه اللائحة.

مادة (28)

يخضع الانتاج المقدم للنشر للتحكيم من اثنين على الأقل من ذوي الاختصاص، ويضع المجلس العلمي القواعد، والإجراءات التفصيلية لنظام التحكيم والفحص، والمراجعة.

مادة (29)

يصرف للمؤلفين، والمحققين، والمترجمين مكافأة يقدرها المجلس العلمي بناء على تقارير المحكمين تبعاً لموضوع الكتاب، وقيمتها العلمية، وما بذل فيه من جهد على ألا تتجاوز المكافأة مبلغ (50.000) خمسين ألف ريال عن الكتاب الواحد.

مادة (30)

يتم تحديد مكافآت التأليف، أو الترجمة للموسوعات، والكتب الموسوعية وفق الخطة، والإجراءات المعتمدة من المجلس العلمي، على ألا تتجاوز مكافأة كل مجلد (50،000) خمسين ألف ريال.

مادة (31)

تصرف مكافأة لا تزيد عن (2000) ألفي ريال لمن يكلف بفحص الكتب المؤلفة أو المحققة أو المترجمة أو تحكيمها سواء من داخل الجامعة أو من خارجها وذلك عن الكتاب الواحد.

مادة (32)

تصرف مكافأة لا تزيد عن (2000) ألفي ريال للكتاب الواحد للمصححين اللغويين للكتاب الذي تنشره الجامعة.

مادة (33)

يصرف لمن يشترك في تحكيم، وفحص الانتاج العلمي المقدم للترقية لدرجة علمية مكافأة لا تتجاوز (500) خمسمائة ريال عن كل بحث وبما لا يزيد عن (3000) ثلاثة آلاف ريال لكامل الانتاج العلمي المقدم.

مادة (34)

على صاحب الانتاج المقدم للنشر أن يصحح تجارب الطبع ويعد الفهارس الكاملة، ويعطى صاحب الانتاج مائة نسخة مما تطبعه الجامعة له.

مادة (35)

في حال الانتاج المترجم يشترط ما يلي:

- أن يكون العمل المترجم ذا جدوى علمية، أو تطبيقية ملموسة.
- أن يخضع العمل المترجم للتحكيم من قبل مراجع، أو أكثر.
- أن يكون المترجم، والمراجع متقنين إتقاناً كاملاً للغتين المترجم منها والمترجم إليها.
- أن يلتزم المترجم بمراعاة ملاحظات المراجع وما اقترحه من تعديلات.
- الحصول على حق الترجمة، والنشر من الجهات المعنية قبل البدء في ذلك.

مادة (36)

يعد مقابل حق النشر تنازلاً من المؤلف عن حقه في طبع الكتاب الذي ألفه، أو حقه، أو ترجمه لمدة خمس سنوات من تاريخ موافقة المجلس العلمي على طباعته.

ماده (37)

عند إعادة طبع المصنفات المنشورة من قبل الجامعة يعامل أصحابها وفق ما يلي:-

- إذا كانت المصنفات قد تمت ضمن مشروعات علمية أنفقت عليها الجامعة، أو اشترت حقوق طبعها بشكل نهائي، أو أنجزها أساتذة تم تفرغهم من قبل الجامعة لإنجازها فليس لأصحابها أي حقوق مالية جديدة عند إعادة الطبع.
- المصنفات التي أعدها أصحابها واشترت الجامعة منهم حق النشر يصرف لهم- عند إعادة الطبع- مكافأة لا تتجاوز ما صرف لهم في المرة الأولى.

مادة (38)

تحتفظ الجامعة بحق إعادة نشر مطبوعاتها لفترة خمس سنوات، وإذا أضاف صاحب الانتاج شيئاً مهماً إلى الطبعة فيقدر المجلس العلمي مكافأة خاصة عما أضاف بعد إجازته من المحكم (الفاحص).

مادة (39)

بعد مضي خمس سنوات من موافقة المجلس العلمي على طباعة الانتاج ينتقل حق إعادة نشره كاملاً لصاحبه أو لورثته، وتكون إعادة النشر باتفاق خاص مع الجامعة.

مادة (40)

يجوز للمجلس العلمي أن ينظر في إعادة نشر إنتاج لم تنشره الجامعة من قبل أو نفذ إذا كان ذا قيمة علمية خاصة، ويقدر المجلس العلمي مكافأة مقابل ذلك.

مادة (41)

تصدر المجلات العلمية في الجامعة بقرار من مجلس الجامعة بناء على توصية المجلس العلمي.

مادة (42)

يعين مجلس الجامعة هيئة التحرير بناء على اقتراح المجلس العلمي، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد، على ألا تقل الدرجة العلمية لرئيسها وأعضائها عن "أستاذ مشارك".

مادة (43)

هيئة التحرير مسؤولة مسؤولية أدبية عما ينشر في المجلة، وتتولى الهيئة الإشراف على إصدار المجلة وتحديد العدد الذي يطبع منها.

مادة (44)

لا تنشر البحوث، والمقالات في مجلات الجامعة إلا بعد أن يجيز صلاحيتها للنشر حكمان متخصصان على أن يكون أحدهما على الأقل من خارج الجامعة.

مادة (45)

يمنح المجلس العلمي مكافأة سنوية تقديرية لهيئة تحرير كل مجلة مقدارها (5000) خمسة آلاف ريال لرئيس هيئة التحرير، و (3000) ثلاثة آلاف ريال لكل عضو من أعضاء هيئة التحرير.

مادة (46)

يجوز صرف مكافأة قدرها (1000) ألف ريال لمن تستكتبهم مجلات الجامعة مقابل نشر البحث العلمي المحكم فيها.

مادة (47)

تصرف مكافأة لا تتجاوز (500) خمسمائة ريال مقابل فحص البحث المقدم للنشر في مجلات الجامعة المحكمة، أو مراكز البحوث، أو المؤتمرات، و الندوات العلمية التي تعقدها الجامعة. ومقترحات مشاريع البحوث المقدمة للتمويل من الجامعة.

مادة (48)

تقدم هيئة التحرير سنوياً إلى المجلس العلمي تقريراً مفصلاً عن أوجه نشاطها.

أحكام عامة

مادة (49)

بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة، يضع المجلس العلمي بناء على اقتراح مجلس عمادة البحث العلمي اللوائح التفصيلية والقواعد الداخلية المنظمة لإنجاز البحوث، ونشرها، ومكافأتها على مستوى الجامعة أو الكليات أو المعاهد ومراكز البحوث.

مادة (50)

يعمل بهذه اللائحة اعتباراً من تاريخ إقرارها من مجلس التعليم العالي، وتلغي كل ما يتعارض معها من لوائح سابقة.

مادة (51)

لمجلس التعليم العالي حق تفسير هذه

ملحق 14 - يحتاج للتدقيق اللغوي لأنه مترجم من اللغة الانجليزية للعربية العامية غير صحيحة

REGULATION OF SCIENTIFIC MISCONDUCT IN FEDERALLY FUNDED RESEARCH

أنظمة سوء السلوك البحثي (السلوك غير الاخلاقي) بدعم من فدرالى (اتحادي) للبحث العلمي الاخلاقي

Copyright (c) 2000 Southern California Interdisciplinary Law Journal
Southern California Interdisciplinary Law Journal

Fall, 2000

10 S. Cal. Interdis. L.J. 39

Author: Nisan A. Steinberg

Ref: <https://litigation-essentials.lexisnexis.com/webcd/app?action=DocumentDisplay&crawlid=1&doctype=cite&docid=10+S.+Cal.+Interdis.+L.J.+39&srctype=smi&srcid=3B15&key=b1a4623c83ab70ed69c615da523dd8a>

في العقد الماضي، زيادة المفترضة في حالات سوء السلوك العلمي قد استحوذت على اهتمام الأكاديميين والمنظمين الحكوميين والسياسيين. تقديرات الإصابة بسوء السلوك العلمي وتتراوح منطقي، ورقة البحث لا يزيد عن واحد في مليون يتأثر بسوء السلوك العلمي، 2 لهذا الوباء، الإبلاغ عن حوادث لم تكتشف 100,000 من سوء السلوك لكل قضية رئيسية. 3 جميع التقديرات غير مؤكدة، لأن تعريف سوء السلوك العلمي نفسه ما زال غير مؤكد. حتى الآن، اعتمدت المؤسسات البحثية مختلف التعريف العملية من سوء السلوك العلمي للتعامل مع عدد كبير من الانتهاكات المزعومة للقواعد العلمية. ووفقاً لآخر الإحصاءات المتاحة، في عام 1996، فتحت مؤسسات البحوث الأميركية أربعة وخمسين سبعين حالات سوء السلوك العلمي الجديد. 4

ما تسبب في ما في الصحافة يرى العديد طفح لم يسبق لها مثيل من انتهاكات للمعايير العلمية، في مجتمع تقليدياً "محكومة بنظام الشرف استناداً إلى الصدق، كواجب أخلاقي، مبدأ تشغيلية أساسية في عملية البحث العلمي"؟ 5 وقد علق بيرك دان أن "العلم كمجتمع كمهنة تمر بفترة من الاضطراب واقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتتحول أنماط التمويل الحكومية وهو تغيير هيكل مؤسسات البحث الأكاديمي، ويبدو أن هناك حركة عامة من البحوث الأساسية ذاتية تجاه البحوث التجارية الموجهة. "

وارجع المعلقين 6 ارتفاع واضح لسوء السلوك العلمي للضغوط البيئية وأوجه الغموض في هذه الفترة الانتقالية، مثل الضغط المكثف للفوز...

تابع ملحق 14

Conflicts of Interest in Scientific Research Related to Regulation or Litigation

تضارب المصالح في البحوث العلمية ذات الصلة بالتنظيم أو التقاضي

J Philos Sci Law. Author manuscript; available in PMC 2009 June 23.

Published in final edited form as:

J Philos Sci Law. 2007 April 16; 7: 1. PMID: PMC2700754

NIHMSID: NIHMS44451

Copyright notice and Disclaimer

David B. Resnik, JD, PhD

David B. Resnik, Bioethicist, NIEHS/NIH, Box 12233, Mail Drop NH06, Research Triangle Park, NC, 27709. Phone: 919 541 5658. Fax: 919 541 3659. Email: resnikd@niehs.nih.gov.

Ref: <http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2700754/>

ويبحث هذا المقال تضارب المصالح في سياق البحوث العلمية ذات الصلة بالتنظيم أو التقاضي. المقالة يعرف تضارب المصالح، ترى كيف يمكن أن يؤثر تضارب في البحوث، ويناقش استراتيجيات مختلفة للتعامل مع تضارب المصالح. في حين أنه من غير الواقعي أن نتوقع أن البحوث العلمية ذات الصلة بالتنظيم أو التقاضي ستكون خالية من تضارب في أي وقت مضى، المجتمع ينبغي النظر في اتخاذ بعض الخطوات العملية التخفيف من أثر هذه الصراعات، مثل اشتراط الكشف الكامل عن المعلومات اللازمة لتقييم مستقل للبحوث، تحظر العلاقات المالية بين الوكالات التنظيمية والشركات التي تنظم، وحظر المدفوعات إلى الشهود الخبراء لنتائج بحثية محددة أو الشهادة أو نتائج قانونية.

6. Conclusion

(6) التوصيات

تضارب المصالح هي الاهتمام المشترك الأخلاقية في مجال البحوث العلمية والبحثية ذات الصلة ولا سيما لائحة أو التقاضي. منذ الملايين من الدولارات قد يتوقف على نتيجة القرار التنظيمي أو دعوى، يمكن للضغوط مالية يكون لها تأثير كبير على عملية صنع القرار العلمية والحكم. للتقليل من أثر COIs في التنظيم أو التقاضي، ينبغي الكشف عن كل جوانب البحث، بما في ذلك التصميم التجريبي، والبيانات، وأساليب، والمصالح المالية، إلى الأطراف ذات الصلة. ويمكن التغلب على التحيزات الكشف المحتملة من خلال توفير خبراء مستقلين مع المعلومات التي يحتاجونها لتقييم البحوث. عند الكشف لا يعالج بشكل كاف الشواغل الأخلاقية، وتدابير أكثر صرامة، مثل إدارة الصراع أو الحظر، قد يكون مناسباً. وينبغي للوكالات الحكومية والمحاكم واتخاذ الخطوات المناسبة لحماية العمليات القانونية من

الآثار السلبية لـ COIs المتعلقة بالبحث العلمي. لتعظيم النزاهة والحياد في عملية صنع القرار التنظيمي، وينبغي أن تكون هناك علاقات مالية بين الهيئات التنظيمية وموظفيها والشركات التي تنظم. في التقاضي ، وينبغي أن يكون هناك أي مضغة الموائية الراهن الترتيبات المالية بين الباحثين والأطراف المتنازعة.

Notes ملاحظات

1. Resnik D. *The Price of Truth: How Money Affects the Norms of Science*. New York: Oxford University Press; 2007.
2. Boden L, Ozonoff D. Litigation-Generated Science: Why Should We Care?. Paper presented at the Coronado Conference III: Truth and Advocacy: The Quality and Nature of Litigation and Regulatory Science; San Diego, CA. March 9, 2006.
3. Risinger D, Saks M. Criminal science: litigation-driven research in the criminal justice system. Paper presented at the Coronado Conference III: Truth and Advocacy: The Quality and Nature of Litigation and Regulatory Science; San Diego, CA. March 10, 2006.
4. Shamoo A, Resnik D. *Responsible Conduct of Research*. New York: Oxford University Press; 2003.
5. Rudner R. The scientist qua scientist makes value judgments. *Philosophy of Science*. 1953;20:1–6.
6. One might object that it is impossible to estimate the probability that a COI will cause a researcher to violate his or her legal or ethical duties because there are no relevant data pertaining to this estimation. Granted, it may not possible to calculate probabilities based on the observed frequencies of researchers violating their duties as a result of COIs, but one can still use Bayesian methods to calculate probabilities. On the Bayesian (or subjective) approach to probability, a probability is an educated guess, in light of the best available evidence. See Howson C, Urbach P *Scientific Reasoning: The Bayesian Approach*. 2. New York: Open Court; 1993.
7. Association of American Medical Colleges (AAMC) Guidelines for dealing with conflicts of commitment and conflicts of interest in research. *Academic Medicine*. 1990;65:491.
8. Resnik D, Shamoo A. Conflicts of interest and the university. *Accountability in Research*. 2002;9:45–64. [PubMed]
9. Krimsky S. *Science in the Private Interest*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield; 2003.
10. Resnik, Note 1.
11. Goozner M. *The \$800 Million Pill*. Berkeley, CA: University of California Press; 2004.
12. Resnik, Note 1.
13. Shamoo and Resnik, Note 4.
14. Resnik, Note 1.
15. Dickersin K, Rennie D. Registering clinical trials. *Journal of the American Medical Association*. 2003;290:516–23. [PubMed]
16. Resnik, Note 1.

17. De Angelis C. Conflict of interest and the public trust. *Journal of the American Medical Association*. 2000;284:2237–38. [PubMed]
18. Shamoo and Resnik, Note 4.
19. Morin K, Rakatansky H, Riddick F, Morse L, O'Bannon J, Goldrich M, Ray P, Weiss M, Sade R, Spillman M. Managing conflicts of interest in the conduct of clinical trials. *Journal of the American Medical Association*. 2002;287:78–84. [PubMed]
20. Resnik, Note 1.
21. Henry C, Conrad J. Scientific and legal perspectives on the use of science in regulatory activities. Paper presented at the Coronado Conference III: Truth and Advocacy: The Quality and Nature of Litigation and Regulatory Science; San Diego, CA. March 10, 2006.2006.
22. National Research Council. *Intentional Human Dosing Studies for EPA Regulatory Purposes: Scientific and Ethical Issues*. Washington, DC: National Academy Press; 2004.
23. De Angelis C, Drazen J, Frizelle F, Haug C, Hoey J, Horton R, Kotzin S, Laine C, Marusic A, Overbeke J, Schroeder T, Sox H, Van Der Weyden M. Clinical trial registration: a statement from the International Committee of Medical Journal Editors. *New England Journal of Medicine*. 2004;351:1250–51. [PubMed]
24. Resnik, Note 1.
25. Krimsky, Note 9.
26. It is worth noting that the International Agency for Research on Cancer (IARC), which evaluates the carcinogenicity of industrial chemicals for the World Health Organization, adopted strict COI guidelines in 2004 in response to growing concerns about industry influence over its research and deliberations. See Cogliano V, Baan R, Straif K, Grosse Y, Secretan M, Ghissassi F, Kleihues P *Environmental Health Perspectives*. Vol. 112. 2004. The science and practice of carcinogen evaluation; pp. 1269–74.
27. One might also distinguish between research developed for civil litigation and research developed for criminal litigation. This article will examine COIs in civil litigation not criminal litigation, but it will note that forensic scientists can have COIs resulting from their close financial and personal connections to the law enforcement system. For further discussion, see Boden and Ozonoff, Note 2; Risinger and Sakes, Note 3.
28. *Daubert v. Merrell-Dow Pharmaceuticals*. 43 F. 3d 1311 at 1317 (9th cir. 1994).
29. Kipnis K. Confessions of an expert ethics witness. *The Journal of Medicine and Philosophy*. 1997;22:325–343. [PubMed]
30. Resnik D. Punishing medical experts for unethical testimony: a step in the right direction or a step too far? *Journal of Philosophy, Science, and Law*. 2004. [Accessed: March 30, 2007]. Available at:
www.psljournal.com/archives/all/punishing.cfm.
31. Resnik, Note 31.

قائمة المراجع

- [1] القرآن الكريم
- [2] الوحدة الإسلامية "تأليف الأستاذ / محمد بن أحمد عمر الشاطري" 1415 هـ / 1994م حضرموت.
- [3] شرح الأربعين حديثاً النووي "الإمام ابن دقيق العيد طبع على نفقة" السيد حسن عباس شربتلي عام 1403هـ / 1982م جدة.
- [4] "العقيدة الصحيحة وما يضادها ونواقض الإسلام" تأليف سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز (رحمه الله) وزارة المعارف وإدارة أوقاف عبد العزيز الراجحي، القصيم.
- [5] "حين يجد المؤمن حلاوة الإيمان" تأليف د. عبد الله ناصح علوان 1403هـ.
- [6] "وجوب طاعة السلطان في غير معصية الرحمن" بدليل السنة والقرآن -إعداد محمد بن ناصر العريني ، القصيم .
- [7] "مفتاح الجنة" تأليف السيد أحمد مشهور بن طه الحداد 1421 هـ / 2000م جدة.
- [9] "طبيعة العلم" ، تأليف إسلام الرفاعي عبد الحليم ، 2002 مصر .
- [10] "أصول التربية الإسلامية وأساليبها" ، عبد الرحمن النحلاوي ، 1998 .
- [11] "الثقافة العربية وعصر المعلومات " رؤية لمستقبل الخطاب العربي، تأليف د. نبيل على الطبعة الأولى 2001 ، الناشر الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، سلسلة عالم المعرفة .
- [12] "ثقافة العولمة" الجزء السادس ، حسن عبد القادر البار ، في مرحلة إعداد للنشر، 2008م.

نبذة عن المؤلف

حسن بن عبد القادر حسن محمد البار من مواليد مكة المكرمة في 16 ربيع الأول 1378هـ الموافق 30 سبتمبر 1958م. حصل على شهادة البكالوريوس عام 1990م والماجستير عام 1995م في الكيمياء العضوية بجامعة الملك عبد العزيز بمحافظة جدة ثم عين معيداً بالجامعة عام 1995 وحصل على شهادة الدكتوراه الفلسفية في الكيمياء عام 1998م من جامعة كاردف في ولاية ويلز بالمملكة المتحدة. وحصل على درجة الأستاذية من جامعة الملك عبد العزيز عام 2000م ولازال يعمل بها كأستاذ حتى الآن .

- لدى المؤلف 102 بحث منشورة في مجلات علمية ومؤتمرات عالمية وإقليمية وبعضها محلية، وشارك ببحوث عديدة في أكثر من 60 مؤتمراً دولياً وإقليمياً وبعضها محلي. وقد أشرف ويشرف على 10 من طلاب الدراسات العليا بمرحلة الماجستير وأربعة طلاب/طالبات بمرحلة الدكتوراه في جامعة الملك عبد العزيز وغيرها من جامعات المملكة .

- كما أنه قام (ولا زال) يدرس أكثر من 13 مادة من مناهج مواد قسم الكيمياء بالجامعة. ولديه 24 مؤلفاً منها كتب منهجية وثقافية فكرية وعن العولمة والتنمية المستدامة و15 كتاباً مترجماً للغة العربية من الإنجليزية في أحد فروع العلوم الخضراء. كما قدم خمسة عشر ورشة عمل عن التعريف بالمدخل المنظومي المنهجي والعلوم الخضراء والعولمة والتنمية الإسلامية المستدامة والجودة الشاملة.

- ومن اهتماماته البحثية الحالية تطوير أنظمة ولوائح التعليم وتطوير العلوم الخضراء (الجانب النظري والفني والتقني) وصناعة الدواء من الموارد الطبيعية والمواد البتروكيميائية بمملكتنا الحبيبة والاهتمام بالقيم الأخلاقية والتنمية الوطنية المستدامة وتنمية قدرات أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات. والله الموفق

ملاحظاتكم تهمننا

لتنمية القيم الأخلاقية في أنفس وضمائر الأجيال المستقبلية للحفاظ على
حضارة بلاد المسلمين على الدوام

إن شاء الله

وذلك بالاتصال على البريد الإلكتروني

kau.edu.sa@halbar

كما يمكنكم الاطلاع على موقعي بالشبكة العنكبوتية وهو

halbar.kau.edu.sa

مع شكري الجزيل لمساهمتمكم

والله الموفق